المِنَنُ العَلِيَّـــــة

في
شَرْحِ المَنْظومَةِ البَيْقونِيَّةِ

الطبعة الثانية

مصححة ومزيدة

شرح

أبي الحسن علي بن مختار آل علي الرملي

متن المنظومة البيقونية:

أَبْدَأُ بِالحَمْدِ مُصَلِّياً على ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا
وَذي منْ اقسامِ الحَديثِ عِدَّهْ ... وَكُلٌّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ
أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلْ ... إسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلّْ
يَرْويهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ
وَالحَسَنُ المَعْروفُ طُرْقاً وَغدَتْ ... رِجَالُهُ لا كَالصَّحِيح اشْتَهَرَتْ
وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ ... فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامَاً كُثُرْ
وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبي المَرْفُوعُ ... وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ المَقْطُوعُ
والمُسْنَدُ المُتَّصِلُ الْإسْنَادِ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى ولَمْ يَبِنْ
وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ
مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِما ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّما
عَزِيزٌ مَرْوِي اثْنَيِنِ أَوْ ثَلاَثَهْ ... مَشْهُورٌ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلاَثَهْ
مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ ... وَمُبْهَمٌ مَا فيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمّْ
وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلاَ ... وَضِدُهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلاَ
وَمَا أَضَفْتَهُ إلى الأَصْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ
وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ
وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ ... إسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ
وَالمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ... وَمَا أَتَى مُدَلَّساً نَوْعَانِ
الأَوَّلُ الاسْقَاطُ للشَّيْخِ وَأَنْ ... يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ
وَالثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِف ... أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لا يَنْعَرِفْ
وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ به المَلا ... فَالشَّاذُّ وَالمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلا

إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ
وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةِ
وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا
وَذو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ
وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّواةِ اتَّصَلَتْ
وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقّاً وَانْتَخِهْ
مُتَّفِقٌ لَفْظاً وَخَطاً مُتَّفِقْ وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقْ
مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ
وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا تَعْدِيلُهُ لا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا
مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدّْ
وَالكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ
وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي
فَوْقَ الثَّلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

أما بعد ...

قبل أن أبدأ بمادة الكتاب وهي: شرح المنظومة البيقونية؛ أحب أن أنبِّه على أمور:

أولاً: أنبِّه على تصحيح النيَّة:

فأوصي أبنائي من طلبة العلم وإخواني أن يجعلوا نيتهم في طلب هذا العلم: أن يتمكنوا من تَعَلُّمِ علم الشريعة، وأن يعرفوا الحق من الباطل من أجل أن يتمسكوا بالحق ويحاربوا الباطل، فيرفعوا بذلك عن أنفسهم الجهل، ويدعوا إلى الله سبحانه وتعالى، ويعملوا على نصرة دين الله تبارك وتعالى ونشره بين المسلمين والنصح لهم، فإذا كانت هذه نية العبد في طلب العلم؛ يكون عمله - إن شاء الله - لله سبحانه وتعالى.

وأوصيه أن يجرِّد نفسه عن طلب الدنيا، وعن حب الرياسة، أو حب تجميع الناس حوله، أو جمع المال بهذا العلم؛ هذه من المقاصد السيئة الفاسدة لطلب العلم، وهي من الأدواء والمصائب التي تصيب طالب العلم في أثناء مسيرته العلمية.

هذا الأمر الأول؛ وهو: إخلاص هذا العمل لله سبحانه وتعالى، وطلبه لله عز وجل.

الأمر الثاني: ينبغي على طالب العلم أن يلتمس الطريق الصحيح في طلب العلم؛ هذا العلم- وهو علم المصطلح- يناسب طالب العلم الذي يريد أن يتمكن من العلم الشرعي وأن يصير عالماً ينفع الله سبحانه وتعالى به؛ فهو من علوم الآلة؛ وهي العلوم الثلاثة:

علم المصطلح، وعلم اللغة العربية، وعلم أصول الفقه

هذه العلوم الثلاثة تسمى علوم الآلة؛ لأنها آلات تساعد العالم على الوصول إلى الحق، ومعرفة الفقه، ومعرفة العقيدة، ومعرفة الأحكام الشرعية من حلال وحرام؛ هي النتائج المطلوبة، وهذه كالآلات تساعده على الوصول إلى ذلك؛ فالنجار مثلاً نجده يستعمل المطرقة والمنشار وأدوات أخرى مثلها؛ فهذه تعتبر آلات تساعده على عمله.

هذه العلوم- مصطلح الحديث، وأصول الفقه، وعلم اللغة- كذلك آلات، لا يمكن للعالم أن يكون عالماً وأن يتمكن من هذا العلم إلا أن تكون هذه الآلات موجودة عنده؛ ومن ذلك مصطلح الحديث.

فائدة مصطلح الحديث:

علم مصطلح الحديث يوصلك إلى التمكن من معرفة الحديث الوارد عن النبي ﷺ؛ أهو حديث صحيح، ثابت عن النبي ﷺ أنه قاله، أم ليس بثابت؟

فهذا العلم يمكنك من الوصول إلى هذه النتيجة، وستأتي إن شاء الله زيادة بيان لهذا الأمر.

والذي أريد أن أركز عليه هنا: أن هذا العلم يصلح لطلبة العلم، وطالب العلم ينبغي أن يسير فيه بطريقة صحيحة؛ وهذا بالنسبة للعلوم الشرعية ككل؛ فينبغي على طالب العلم:

أولاً: أن يختار الشيخ المناسب؛ وذلك بأن يكون هذا الشيخ:

متمكناً في فنِّه، وأن يكون على السنة، وأن يكون محسناً في طريقة التدريس؛ أي: أن يكون أسلوبه في التدريس سهلاً يسيراً وصحيحاً.

ثانياً: وينبغي أن توجد الثقة ما بين الطالب والشيخ، فإذا لم يثق الطالب بشيخه؛ لن يستفيد منه.

ثالثاً: بعد انتقاء الشيخ المناسب: ينتقي الكتاب المناسب؛ لأن كل فن من فنون العلم الشرعي- المصطلح، اللغة، أصول الفقه وغيرها- له تدرج؛ تبدأ بالكتاب الصغير ثم ترتقي إلى الذي بعده، ثم الذي بعده، إلى أن تتمكن من هذا العلم.

فأنت تبدأ بكتاب صغير، ثم الأكبر فالأكبر، أما إذا بدأت بالأكبر مباشرة؛ ستتوه وتُضَيِّعُ نفسك؛ فمما يضيعُ الشبابُ بسببه في طلب العلم أمران:

الأمر الأول: التخبُّط في انتقاء الكتاب؛ فلا بد للطالبُ أن ينتقي الكتاب بشكل صحيح، وهذه وظيفتنا: أن نبيِّن لك الكتاب المناسب للمستوى المناسب؛ لذلك إن شاء الله سأعمل على التدرج في تدريس مصطلح الحديث معكم من البداية إلى النهاية بإذن الله على مستويات، من المستوى الأصغر، إلى الأعلى، إلى الأعلى، بإذن الله تعالى.

الأمر الثاني الذي يضيِّع الشاب الطالب للعلم: كثرة التنقل؛ وهو التشتت في الدراسة؛ فحين يأتي لدراسة كتاب صغير كالبيقونية مثلاً، تجده ينتقل من شرح إلى شرح آخر، أو من كتاب إلى كتاب آخر، فيضيع وقته ويضيع جهده؛ وهذا خطأ؛ طالب العلم المبتدئ ينبغي أن يركِّز على كتاب واحد وعلى شيخ واحد في البداية؛ حتى لا يتشتت، كل شيء يأتي بالتدَرُّجِ؛ فلا تستعجل، العجلة هي المشكلة الثانية عند طلبة العلم، يريد أن يقفز؛ فيتشتت ويُضَيِّع نفسه، وهذا خطأ- بارك الله فيكم-؛ لذلك: بداية نحن نركِّز على كتاب صغير في الفن، وعلى شيخ واحد، ونستمر معه، حتى إذا أنهينا هذا الكتاب وتمكنا منه مع هذا الشيخ، بإمكاننا بعد ذلك أن ننتقل إلى شرح آخر لشيخ ثان؛ لا مشكلة الآن، لكن في البداية استمر مع شيخ واحد حتى لا تشتت نفسك ولا تضيِّعها.

وإذا بدأت في كتاب فلا تغيره إلى كتاب آخر حتى تنتهي من الأول، واحرص على التدرُّج؛ فكما قال الزهري رحمه الله: (من رام العلم جملة ذهب عنه جملة).

لا تطلب العلم كله مرة واحدة، اطلب العلم شيئاً فشيئاً، واحدة واحدة - بارك الله فيك - حتى لا تضيِّع نفسك.

ثم بعد ذلك أيضاً لا تستحِ من السؤال؛ سل عن الأمر الذي يشكل عليك، لا تسأل عن أشياء متقدمة ستأتي؛ إنما سل عن موضوع الدرس الذي أنت بحاجة إليه؛ لأن كل التفصيلات ستأتي إن شاء الله، أنت الآن تشعر من نفسك أن عندك نقصاً في أشياء كثيرة؛ نعم صحيح؛ لكن كل شيء سيأتي إن شاء الله واحدة واحدة، حتى تستوعب،

نحن الآن سنحرص على البناء لَبِنَةً لبنة، لا نريد أن نبني لبنة في اليمين ولبنةً في الشمال، ثم نبني اللبنةَ الثانية على الأولى ونحن لم نكمل الصف الأول؛ لا؛ سنبني الصف الأول وننهيه، ثم نبدأ بالصف الثاني وهكذا، على هذه الطريقة المتبعة بإذن الله تعالى.

لا تستحِ من السؤال؛ فالأمر كما قال يحيى بن أبي كثير: (اثنان لا ينالان العلم: متسحي ومستكبر)، الذي يستكبر عن السؤال؛ فيقول: كيف سأسأل وأظهر نفسي أنني جاهل؟! أنت كغيرك من الناس، كلنا بدأنا هكذا، بدأنا جهالاً، لا علم عندنا، وكل إنسان ولد جاهلاً، الكل يتعلم، فلا داعي للاستكبار على السؤال، ولا الاستحياء من السؤال، لكن:

أولاً: أَسألُ بأدب؛ فيكون أسلوب السؤال مؤدباً محترماً.

ثانيا: لا أَستعجل في الأسئلة وأَقفز إلى الأمام، أَسألُ بالقدر الذي أحتاجه في المادة التي أنا فيها، لا أكثر.

هذه مقدمة سريعة عن الأمور التي يحتاجها طالب العلم حتى لا يتشتت ويضيع؛ هي نصيحة عامة.

وإن شاء الله نبدأ الآن في موضوعنا.

كيف نشأ علم الحديث:

اعلموا- رحمكم الله-: أن الله سبحانه وتعالى أنزل على نبيه القرآن؛ قال: {وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة}[١]، وأوحى إليه بالسنة، قال تعالى في كتابه الكريم: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (٤)}[٢]، فالسنة وحي من الله كما أن القرآن وحي من الله، فشريعة الله موجودة في القرآن وفي السنة، لا يغني هذا عن هذا، ولا هذا عن هذا، أنزلها الله تبارك وتعالى على نبيه ﷺ، وأمره بتبليغهما للناس فقال: {يا أيُّها الرَّسولُ بَلِّغ ما أُنزِلَ إِلَيْكَ من رَبِّك وإن لم تَفْعَلْ فما بَلَّغْتَ رسالَتَهُ والله يَعْصِمُكَ منَ الناس إنَّ الله لا يَهْدِي القَوْمَ الكافِرينَ}[٣]، فبلَّغ النبي ﷺ أكملَ تبليغٍ، وما مات حتى أكمل الله تبارك وتعالى به الدين، وشهد له أصحابه بذلك؛ فقال سلمان الفارسي رضي الله عنه[٤]: (نعم لقد علَّمنا النبي ﷺ كلَّ شيء حتى الخِراءَة)[٥]، وقال آخر: (ما من طائر يقلِّب جناحيه في السماء إلا وأخبرنا النبي ﷺ منه علماً)[٦]. شهد أصحاب النبي ﷺ له بالتبليغ، ثم أمرهم النبي ﷺ أن يحملوا هذه الأمانة- وهي

١- [النساء:١١٣]

٢- [النجم: ٣-٤]

٣- [المائدة: ٧٦]

٤- هو سلمان الخير الفارسي، أبو عبد الله ابن الإسلام، أصله من أصبهان، وقيل من رامهرمز، أسلم عند قدوم النبي المدينة، وأول مشاهده الخندق، مات سنة ٣٤ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٢٤٥/١١).

٥- أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٦٢) عن سلمان؛ قَالَ: قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ قَالَ: فَقَالَ: أَجَلْ «لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ».
والخِراءة بالكسر والمدّ: التخلّي والقعود للحاجة. انظر "لسان العرب" (٦٤/١).

٦- قال أبو ذر: "لقد تركنا رسول الله ﷺ وما يتقلب في السماء طائر؛ إلا ذكَّرنا منه علماً". أخرجه أحمد (٢١٤٣٩)؛ صححه الألباني في "الصحيحة" (١٨٠٣)، وأعله الدارقطني (١١٤٨)؛ وهو الصواب.

الرسالة الربَّانية- وأن يبلِّغوها للناس؛ فحملوها رضي الله عنهم وطافوا بها البلاد، وحمَّلوها للناس، وبلَّغوهم إياها، كيف لا وهم الذين شهد لهم النبي ﷺ بالفضل، وأثنى الله عليهم في كتابه الكريم.

ثم بعد أن أنزل الله تبارك وتعالى وحيه على نبيه ﷺ تكفَّل الله بحفظها - الكتاب والسنة -، بخلاف بقية الكتب السابقة؛ فإنه عز وجل أنزلها على أنبيائه ولم يتكفل بحفظها؛ لذلك حصل فيها التحريف والتغيير.

أما القرآن والسنة فلا؛ لأنه لا نبي بعد محمد ﷺ، ولا رسالة بعد رسالته؛ لذلك تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ وحيه، فقال تبارك وتعالى في كتابه الكريم: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[1].

فحفظ الله تبارك وتعالى الكتاب؛ فأخذه الصحابة رضي الله عنهم وحفظوه ونقلوه لمن بعدهم، ومن بعدهم نقلوه لمن بعدهم؛ وهكذا حُفظ وضُبط وانتشر بين المسلمين، كما هو عليه اليوم.

وأنتم ترون أن القرآن لا يحصل فيه أي تغيير مطلقاً؛ فهو محفوظ بالتواتر.

ونعني بالتواتر؛ أي: بنقل المسلمين له؛ جَمْعٌ عن جَمْعٍ عن جمعٍ، يأخذه بعضهم عن بعض؛ فوصل إلينا هكذا صافياً نقيّاً كما أراده تبارك وتعالى.

أما السنة؛ فحفظها الله بجبال الإسلام وجهابذة السنة، وأشياخها؛ أصحاب الحديث رضي الله عنهم وأرضاهم؛ فأعدَّ الله لها رجالاً، خصَّهم الله بهذا الشرف، فرَّغوا أوقاتهم لحمل السنة، وتعلمها وأخذها وتعليمها، وعلى رأسهم الصحابة رضي الله عنهم؛ فقد جالسوا النبي ﷺ، وسمعوا منه، ورأوا أفعاله، وعلموا كيف نزل عليه الوحي، وشاركوه في المعارك، وفي الأكل والشرب، وفي حياته ﷺ، فأخذوا عنه ذلك كله، ثم أمرهم النبي ﷺ بالتبليغ، فقال: " بلغوا عني ولو آية" ، فكانوا رضي الله عنهم وأحسنَ إليهم

١- [الحجر:٩]

على قدر المسؤولية؛ مِنْ أحسن الناس حِرْصاً على هذا الدين وحِمايةً له؛ حملوا هذا العلم الذي هو سنة النبي ﷺ، والذي أخذوه عنه، حملوا القرآن أيضاً، وعلّموا من بعدهم- تلاميذهم- وهم الذين يقال لهم: التابعون.

فالتابعي: هو الذي لقي الصحابي وأخذ عنه.

فالصحابة رضي الله عنهم بعد أن أخذوا عن النبي ﷺ بلغوا الرسالة، وأدوا الأمانة، وجميعهم ثقات عدول لا يكذبون، وقد أعطاهم الله سبحانه وتعالى من الحافظة الشيء القوي، فبلّغوا هذه الرسالة أحسن بلاغ.

لكن في آخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، بعد أن نقل الصحابة سنة رسول الله ﷺ إلى من بعدهم، وفي أول عهد التابعين كثُر الناس الذين يحرصون على حمل السنة وحفظها عن الصحابة؛ لأنه صار مرغوباً في هذا العمل، وهو تعلُّم السنة وتعليمها، ونعني بالسنة: أحاديث النبي ﷺ التي جاءت عنه، سواء من أقواله أو أفعاله أو تقريراته، وسيأتي إن شاء الله تعريف ذلك؛ فصار الناس يتعلمون ذلك ويحرصون عليه، حتى كثر طالبوه، فدخل الميدان من يُحسِن ومن لا يُحسِن، ودخل الصادق والكاذب، وحصلت الفتن، وبدأ أهل البدع وأصحاب الأهواء يظهرون، فصاروا يكذبون على رسول الله ﷺ ، وكما تعلمون؛ فالبدعة تجرُّ إلى ما بعدها من فساد وكذب على رسول الله ﷺ؛ بل قد تجرُّ في بعض الأحيان إلى الكفر- عياذاً بالله-، فجرَّت البدعة أهلها؛ فبدأ الكذب على النبي ﷺ بظهور أهل البدع.

ومن وقتها بدأ التفتيش عن الرجال، حتى يُعلَم من الذي هو أَهْلٌ لأن يحمل سنة النبي ﷺ وتؤخذ عنه، ومن ليس بأهل؛ لذلك قال ابن عباس(١) رضي الله عنهما: (إنَّا كنا نحدِّث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذب عليه؛ فلما ركب الناسُ الصعب والذلول؛

١- هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ابن عمّ النبي ﷺ، ولد في الشعب قبل الهجرة بثلاث سنوات، ومات سنة ٦٨ للهجرة، وكان يقال له: الحَبْرُ والبحر لكثرة علمه، ودعا له النبي ﷺ بالحكمة، وفضائله ومناقبه كثيرة. انظر: "تهذيب الكمال" (١٥/١٥٤).

تركنا الحديث عنه)[1] أي: توقفنا عن تحديث أي أحدٍ.
ويعني بالصعب والذلول: الجمال التي يسهل ركوبها، والتي يصعب ركوبها.
أي: صاروا يركبون الجمال ويسيرون مسافات طويلة ليطلبوا الحديث؛ لأن الكل صار يرغب في طلب الحديث، سواء كان أهلاً لتحمل الحديث أو ليس أهلاً لذلك؛ لذا احتاجوا إلى التفتيش والتنقيب.
وقال محمد بن سيرين[2]: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة؛ قلنا: سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيُؤخذ حديثهم ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[3]؛ لأن أهل البدع هم الذين يكذبون على رسول الله ﷺ كي يقوّوا بدعهم وحججهم الواهية؛ فهم بحاجة إلى الكذب على النبي ﷺ، فكان ابن سيرين رحمه الله يحثُّ الناس على أن يأخذوا دينهم عن أهل السنة الذين لا يكذبون على رسول الله ﷺ.
ونحن الآن نحثكم على أخذ هذا الدين عن أهل السنة الذين هم أمناء على دين الله تبارك وتعالى، أهل السنة الذين يحملون كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ويبذلون في سبيلها الغالي والنفيس.
قبل أن تفكر في طلب العلم، فكِّر فيمن ستأخذ عنه العلم؛ هل هو مؤتمن على دينك؟ هل هو ممن يصلح أن تأخذ عنه عقيدتك؟ هل عُرف بأخذ العلم عن أهله؟ هل عُرف بين أهل العلم بالكتاب والسنة وبحرصه عليها والتمسُّك بها أم لا؟

١- أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، وصححه الشيخ الألباني.
٢- هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن عمرة البصري، مولى أنس بن مالك، وإخوته: أنس ومعبد وحفصة وكريمة أبناء سيرين، من سبي عين التمر الذين أسرهم خالد بن الوليد، ثقة من علماء التابعين، وكان معروفاً بالتقوى والصلاح والحفظ والإمامة في الدين، مات سنة ١١٠ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٣٤٤/٢٥).
٣- أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١٥/١)

فإن كان كذلك؛ فخذ عنه، واطمئن إليه، وإن لم يكن كذلك؛ ففر من المجذوم فرارك من الأسد.

والفتنة المقصودة هنا في كلام ابن سيرين: هي فتنة المختار بن أبي عبيد الثقفي[1] الذي كان يعطي الناس المال ليكذبوا على رسول الله ﷺ؛ ولكن كان الجهابذة لهم بالمرصاد؛ فبدأ أهل العلم- علماء السنة، علماء الحديث- بوضع قواعد علم المصطلح من ذلك الوقت، والتي يحمون بها حديث النبي ﷺ ويحفظونه والتي استنبطوها من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ومنهج صحابة رسول الله ﷺ في التعامل مع الرواية، وبدأوا بالتفتيش عن الرجال؛ فيقولون: فلان ثقة يؤخذ عنه الحديث، فلان ضعيف لا يؤخذ عنه الحديث؛ فخلُص من جهدهم وعملهم هذا الفن الذي بين أيدينا.

قال ابن سيرين: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم)[2].

١- قال الذهبي في "سير اعلام النبلاء" (الكَذَّابُ، كَانَ وَالِدُهُ الأَمِيْرُ أَبُو عُبَيْدٍ بنُ مَسْعُوْدِ بنِ عَمْرِو بنِ عُمَيْرِ بنِ عَوْفِ بنِ عُقْدَةَ بنِ عَنَزَةَ بنِ عَوْفِ بنِ ثَقِيفٍ، قَدْ أَسْلَمَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ نَعْلَمْ لَهُ صُحْبَةً.
اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ عَلَى جَيْشٍ، فَغَزَا العِرَاقَ، وَإِلَيْهِ تنسب وَقْعَةُ جِسْرِ أَبِي عُبَيْدٍ.
وَنَشَأَ المُخْتَارُ فَكَانَ مِنْ كُبَرَاءِ ثَقِيْفٍ، وَذَوِي الرَّأْيِ، وَالفَصَاحَةِ، وَالشَّجَاعَةِ، وَالدَّهَاءِ، وَقِلَّةِ الدِّين. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "يَكُوْنُ فِي ثَقِيْفٍ كذَّاب وَمُبِيْرٌ"، فَكَانَ الكَذَّابُ هَذَا، ادَّعى أَنَّ الوَحْيَ يَأْتِيهِ، وَأَنَّهُ يَعْلَمُ الغَيْبَ، وَكَانَ المُبِيْرُ الحَجَّاج- قَبَّحَهُمَا اللهُ.

٢- أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١٤/١)

ما هو علم مصطلح الحديث؟

علم الحديث كما يسمى عند أهله؛ يسمى: مصطلح الحديث، وعلم الحديث؛ هذا العلم علم شريف جليل؛ لأنه يتعلق بسنة رسول الله ﷺ؛ فشرف العلم بشرف المعلوم.

والسنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن، فمكانتها عظيمة وعلمها جليل.

وثمرة تعلم هذا العلم؛ معرفة الثابت من حديث رسول الله ﷺ من غير الثابت؛ معرفة الحديث المقبول من الحديث المردود، هذه القواعد هي التي تسمى مصطلح الحديث.

إذن فعلم الحديث - بمعنى مصطلح الحديث-؛ هو: معرفة القواعد التي يُعرف بها حال الراوي والمروي.

وهي قواعد وضعها العلماء -وستأتي إن شاء الله في دراسة هذا العلم -توصلك إلى معرفة أحوال الرجال الذين نقلوا لنا الحديث؛ هل هم أهلٌ لأن ينقلوا أم ليسوا بأهل لذلك؟

توصلك أيضاً إلى معرفة الحديث المروي عن النبي ﷺ هل هو حديث فعلاً ثابت أن النبي ﷺ قاله، أم ليس بثابت؛ فليس كل ما يروى عن النبي ﷺ صحيح.

إذاً كيف أُميز؟

بدراسة هذه القواعد التي سنتحدث عنها ومعرفتها.

فمما تقدم نعلم أن العلماء حرصوا جداً على حفظ سنة النبي ﷺ؛ لأن الله حفظها بالرجال الجهابذة، الذين فرَّغوا أوقاتهم لحمل هذه السنة ولتبليغها للناس وإيصالها لهم صافية نقية.

فوائد دراسة علم الحديث:

الفائدة الأولى: تتمكن بدراسة علم الحديث من معرفة الثابت عن النبي ﷺ من غير الثابت، يعني ما صح عن النبي ﷺ أنه قاله وما لم يصح عنه أنه قاله؛ وإنما نسب إليه كذباً أو خطأً، فتعرف بنفسك الحديث الصحيح من الحديث المردود، وتتمكن من الحكم عليه بنفسك، وكذلك بالنسبة للآثار الواردة.

فإن قلتَ: كثير من الأحاديث قد حكم عليها العلماء وانتهى الأمر؟

أقول لك: حكمك على الحديث بنفسك يفيدك اطمئناناً وقوة في نفسك لا تجدها من تقليد فلان وفلان بأحكامهم.

الفائدة الثانية من هذا العلم: أنك تخرج عن التقليد إلى الاجتهاد، وهذا يعطيك تصديقاً أقوى في نفسك بهذا الحديث، فالذي لا يتقن هذا الفن؛ لا يتمكن من معرفة الصحيح من الضعيف من الأحاديث؛ فيضطر إلى التقليد ولو كان فقيهاً.

الفائدة الثالثة من دراسة هذا العلم: أنه يمكنك من الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ، وردِّ شبه أهل البدع والضلال التي يوقعونها عليها؛ وخصوصاً من ناحية ثبوتها، فبتعلمك لهذا الفن وتمكِّنك منه؛ تستطيع أن تدفع عن السنة شبه أهل الباطل، مثلاً: وهذه قصة واقعية: جاء رجل وأراد أن يطعن في سنة النبي ﷺ؛ ماذا فعل؟ أراد أن يطعن في "مسند الإمام أحمد" الذي فيه آلاف الأحاديث؛ فجاء إلى راو عن الإمام أحمد وطعن فيه، فبطعنه في هذا الراوي؛ سقط المسند يسقط، فتذهب الآلاف من الأحاديث التي فيه؛ فاتصل أحد العلماء الأفاضل الأكابر بالشيخ الألباني رحمه الله وأخبره بما فعل هذا الرجل؛ فألَّف الشيخ الألباني رحمه الله كتاباً في الرد على هذا الرجل، وبيّن بالحجج والبراهين فساد قوله، واسم الكتاب: "الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد" وهو مطبوع .

فالذي مكّن الشيخ الألباني من الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ هو تمكنه من هذا العلم رحمه الله وجزاه خيراً.

وهذه بعض الفوائد والثمار التي ينبغي أن تكون حافزاً قوياً لطالب العلم على أن يتمكن من هذا العلم.

تعريف علم مصطلح الحديث:

المصطلح: بمعنى الاصطلاح.

والاصطلاح في اللغة: من اصطلحوا على أمر؛ إذا تعارفوا واتفقوا عليه. وأما في الاصطلاح: فهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم يُنقلُ عن موضوعه الأول.

بمعنى: أن يتعارف العلماء فيما بينهم ويتفقوا على أن يأخذوا كلمة من اللغة العربية ويجعلوها تدل على معنى من المعاني التي يريدونها.

مثلاً: الواجب في اللغة: هو الساقط واللازم.

أما في الاصطلاح؛ فجاء جماعة- وهم الأصوليون- واتفقوا فيما بينهم أن يضعوا اسم الواجب- الذي أخذوه من اللغة أصلاً- على معنى آخر؛ وهو: ما أمر به الشارع على وجه الإلزام.

فاتفاقهم على أن يجعلوا لهذا المعنى- وهو ما أمر به الشارع على وجه الإلزام- اسم الواجب الذي أخذوه من اللغة؛ هذا يسمى اصطلاحاً .

ولابدَّ أن يكون بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي علاقة- أي: ارتباط- ولا يكون منفصلاً انفصالاً تاماً عنه.

الواجب في اللغة: الساقط واللازم.

وفي الاصطلاح: ما أمر به الشارع على وجه الإلزام.

فالمناسبة التي بينهما: هي الإلزام.

مثال آخر:

الشاذ لغة: الفرد.

في اصطلاح المحدثين: مخالفة المقبول لمن هو أولى منه عدداً أو صفةً كما سيأتي تفصيله.

مخالفة المقبول لمن هو أولى منه؛ هذا المعنى اتفق أهل العلم على أن يسموه شاذاً؛ فهذا

اصطلاح اتفقوا عليه.
من أين أتوا بكلمة شاذ؟ من اللغة التي هي بمعنى الفرد.
ما العلاقة بين الشاذ في اللغة والشاذ في اصطلاح أهل الحديث؟
العلاقة هي التفرد؛ في اللغة الفرد بمعنى التفرّد، وفي الاصطلاح؛ التفرد برواية زيادة أو مخالفة أقوام في روايتهم.

مثلاً:
حين تقول لإنسان عامي: حديث ضعيف، بعض السفهاء يسخر من كلمة الحديث الضعيف؛ فيقول: سمنوه قليلاً؛ هكذا يقال- سخرية من بعض السفهاء- لماذا؟
لأنه يعرف من كلمة ضعيف في اللغة العربية ضد القوي، وفي العرف: هو النحيف.
فإذا كان الضعيف في اللغة ضد القوي؛ فما معناها عند علماء الاصطلاح؟
أخذها علماء الاصطلاح ونقلوها إلى معنى عندهم؛ وهو أن الحديث الضعيف: هو الحديث الذي لا يثبت عن النبي ﷺ؛ فصار هذا اصطلاحاً؛ هذا معنى اصطلاح.
أصل الكلمة في اللغة العربية شيء، وفي الاصطلاح شيء آخر.

مثلاً الصحيح لغة: ضد السقيم، أو المريض
السقيم يقال له: مريض، وأما غير المريض فيقال له: صحيح.
نُقل لفظ الصحيح في علم المصطلح، فاصطلح علماء الحديث واتفقوا فيما بينهم على أن يسموا الحديث الذي ثبت عن النبي ﷺ صحيحاً.
هذا معنى الاصطلاح: اتفاق فيما بين العلماء على أن يجعلوا لفظاً معيناً يدل على معنى معين.

أما الحديث:

فلغة: هو الجديد، أو الخبر، تقول: سيارة حديثة، يعني جديدة، أو تقول: حدثت زيداً حديثاً؛ يعني أخبرته بخبر.

وفي الاصطلاح- بمعنى الحديث عند أهل الحديث، وليس عند أهل اللغة-: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلُقيَّة.

ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول: يعني: أيَّ قول أضفته إلى النبي ﷺ؛ إذا قلت: قال رسول الله ﷺ: " إنما الأعمال بالنيات"[1]، هذا القول من الذي قاله؟

قاله النبي ﷺ، إذاً أضفت القول إلى النبي ﷺ؛ فهذا يسمى حديثاً في اصطلاح أهل الحديث.

إذا قلت: مسح النبي ﷺ على رأس الغلام بيده، هل هذا حديث أم لا؟

نعم؛ لأنك أضفت الفعل إلى النبي ﷺ، من الذي مسح؟ النبي ﷺ هو الذي مسح.

إذا قلت: كان النبي ﷺ يضطجع على يمينه؛ فأنت ها هنا أضفت هذا الفعل للنبي ﷺ؛ فهذا عند أهل الحديث يسمى حديثاً.

إذاً: إذا أضفت القول إلى النبي ﷺ فهو حديث، وإذا أضفت الفعل إلى النبي ﷺ فهو حديث.

كذلك: التقرير، يعني أن يُفعَل فعلٌ أمام النبي ﷺ- أن يفعله غيره- ويقرُّ النبيُّ ﷺ فاعله عليه ولا ينكره عليه؛ يعني يسكت عنه ولا ينكره على الشخص الذي فعله.

مثلاً:

أن تقول: أعطى عمر بن الخطاب رضي الله عنه نصف ماله صدقة لله تعالى عند النبي ﷺ؛ هذا يسمى تقريراً.

أو تقول: أكل خالد بن الوليد الضب على مائدة النبي ﷺ.

يعني قال الصحابي قولاً أو فعل فعلاً مع وجود النبي ﷺ وسكوته عنه؛ هذا يسمى

١- متفق عليه: البخاري(١، ٥٤)، مسلم(١٩٠٧).

تقريراً .

فسكوت النبي ﷺ عن الفعل أو القول الذي حصل أمامه يسمى تقريراً .

فيكون المعنى: أقرَّ النبيُّ ﷺ خالد بن الوليد على أكل الضب.

أقره؛ أي: لم ينكر عليه- سكت-، وهذا تشريع؛ فالنبي ﷺ إذا سكت؛ دلَّ هذا على جواز الفعل؛ لذلك أدخلوه في حديث النبي ﷺ.

كذلك: صفة خَلقيَّة: أي: وصف

وخَلْقية؛ يعني: خلقه الله سبحانه وتعالى على هذا الوصف.

مثلاً:

قول كعب بن مالك رضي الله عنه: (وكان رسول الله ﷺ إذا سُرَّ استنار وجهه، حتى كأنه قطعة قمر، وكنا نعرف ذلك منه)[1].

أو يُقال: كان النبي ﷺ أبيض، أي: خلقه الله على هذا اللون، أو كان وجهه كالبدر، خلقه الله على هذا الشكل، أو تقول: ما كان النبي ﷺ لا طويلاً جداً ولا كان قصيراً، هذا وصف لخلق النبي ﷺ، كيف خلقه الله سبحانه وتعالى، هذه صفة خَلْقيَّة؛ فتسمى عند أهل الحديث حديثاً.

أو صفة خُلُقية؛ يعني: أخلاقه ﷺ، كان كريماً، هذا خُلق النبي ﷺ، فحين تقول كان النبي ﷺ كريماً هذا حديث؛ لأنه صفة للنبي ﷺ.

أو تقول: (كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير)[2]، أي: بالخير والعطاء والصدقة؛ فهذا أيضاً يسمى حديثاً.

وزاد بعض العلماء زيادة على تعريف الحديث؛ فقال: الحديث ليس ما أضيف إلى النبي ﷺ فقط؛ بل كذلك ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي من قول أو فعل؛ فأدخلوا في الحديث أقوال وأفعال الصحابة والتابعين.

١- متفق عليه: البخاري (٢٧٥٧)، مسلم(٧١٦).

٢- متفق عليه: البخاري(٦)، مسلم(٢٣٠٨) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

من هو الصحابي؟ ومن هو التابعي؟

الصحابي: هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك.

أي: لقي النبي ﷺ وهو مؤمن بالنبي ﷺ ومات على ذلك؛ أي: مات مؤمناً.

فأيُّ شخص سواء كان رجلاً أو امرأة أو غلاماً التقى بالنبي ﷺ؛ رآه، ولما رآه كان مؤمناً، ومات وهو مؤمن؛ فهو صحابي، أما إذا كفر بعد ذلك؛ فهذا ليس بصحابي.

الصحابي: لا بد عندما يلقى النبي ﷺ أن يلقاه حال كونه مؤمناً، ويموت وهو مؤمن؛ هذا يسمى صحابياً.

إذاً الأمر الأول: لا بد أن يلقى النبي ﷺ.

الأمر الثاني: عندما يلقاه يكون مؤمناً.

الأمر الثالث: أن يموت على الإيمان.

بهذه القيود الثلاثة يسمى صحابياً.

وهؤلاء هم أصحاب القرن الأول الذين قال فيهم النبي ﷺ: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"، والذين يلونهم: هم الذين جاؤوا بعدهم؛ وهم التابعون.

والتابعي: هو من لقي الصحابي وهو مؤمن ومات على الإيمان، فمن كفر؛ لا يسمى تابعياً.

إذاً أولاً: لا بد أن يلقى الصحابي.

ثانياً: ويكون حين لقائه بالصحابي مؤمناً.

ثالثاً: ويموت على الإيمان.

وتابع التابعي لا بد أن يلقى التابعي، هؤلاء هم أصحاب القرون الثلاثة الأولى؛ الصحابة، والتابعون، وأتباع التابعين؛ الثلاثة قرون التي أثنى عليها النبي ﷺ، الصحابة كلهم، وغالب الذين كانوا في زمن التابعين وأتباع التابعين على الهدى وعلى الخير، والتوحيد فيهم ظاهر قوي؛ وكذلك السنة، والبدع في زمنهم قليلة خفية.

هذا هو تفسير الحديث، فما ورد عن الصحابي والتابعي من قول أو فعل؛ أيضاً يسمى حديثاً عند بعض العلماء، والبعض الآخر يقصر الحديث فقط على ما أُضيف إلى النبي ﷺ، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية.

وأما تعريف مصطلح الحديث:

فهو: معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي.

ذكرنا أن العلماء وضعوا قواعد ومصطلحات لحماية سنة النبي ﷺ، فمعرفة هذه القواعد التي توصل إلى معرفة حال الراوي هل تقبل روايته أم لا؟ هل هو موثوق به أم لا؟ هل المروي- أي: الحديث- صحيح أم ليس بصحيح؟ هل فيه خطأ أم ليس فيه خطأ؟ هذه القواعد؛ هي علم المصطلح.

معنى الراوي والمروي:

إذا قرأت "صحيح البخاري" مثلاً؛ تجد البخاري[1] يقول: حدثنا عبد الله بن يوسف

١- هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برذربه بن الأحنف الجعفي مولاهم، صاحب الصحيح، إمام هذا الشأن والمقتدى به والمُعَوَّلُ على كتابه بين أهل الإسلام، رحل في طلب الحديث إلى سائر محدثي الأمصار. ولد سنة ١٩٤ هـ ومات سنة ٢٥٦ هـ بخرتنك قريباً من سمرقند على إثر فتنة بقليل مات بعدها مقهوراً رحمه الله. انظر "تهذيب الكمال" (٢٤/٤٣٠)

التنِّيسي[١]، عن مالك[٢]، عن نافع[٣]، عن ابن عمر[٤]، عن النبي ﷺ قال: كذا وكذا.

هؤلاء الرجال: البخاري وعبد الله بن يوسف التنيسي ومالك ونافع وابن عمر؛ كل واحد منهم يسمى راوياً؛ كلهم رواة.

البخاري راوٍ، شيخه عبد الله بن يوسف راوٍ، مالك راوٍ، نافع راوٍ، ابن عمر الصحابي راوٍ أيضاً؛ هؤلاء هم رواة الحديث.

أما المروي: فهو المتن الذي ورد بعد هذا الإسناد، والذي رواه هؤلاء الرواة.

مثال:

قال الإمام البخاري: حدثنا الحُميدي[٥]؛ قال : حدثنا سفيان[٦] عن يحيى بن سعيد

١- هو عَبد اللَّهِ بن يُوسُفَ التنيسي، أَبُو مُحَمَّد الكلاعي المِصْرِي، أصله دمشقي، نزل تنيس، قال البخاري: كان من أثبت الشاميين، مات سنة ٢١٨ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٣٣٣/١٦).

٢- هو مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي، إمام دار الهجرة، من كبار أتباع التابعين، ولد سنة ٩٣ هـ، ومات سنة ١٧٩ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٩١/٢٧)

٣- هو نافع أبو عبد الله القرشي ثم العدوي مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، قيل: أصله من المغرب، وقيل من نيسابور، وقيل: كان من سبي كابل، وقيل غير ذلك، أصابه عبد الله بن عمر في بعض غزواته، ثقة ثبت من التابعين، مات سنة ١١٧ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٢٩٨/٢٩)

٤- هو عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن المكي ثم المدني، أسلم قديماً مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم وهاجر معه، واستصغر يوم أحد وشهد الخندق وما بعدها من مشاهد مع رسول الله ﷺ، وهو شقيق حفصة أم المؤمنين، أمهما زينب بنت مظعون أخت عثمان بن مظعون. مات سنة٧٣ أو ٧٤ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٣٣٢/١٥)

٥- هو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن حميد بن زهير القرشي الأسدي الحميدي المكي، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة حافظ، مات سنة ٢١٩ هـ، وقيل بعدها بمكة. انظر "تهذيب الكمال" (٢١٥/٥).

٦- هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو محمد الكوفي المكي مولى محمد بن مزاحم أخي الضحاك بن مزاحم، ثقة حافظ فقيه إمام حجة؛ إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من أتباع التابعين. ولد سنة ١٠٧ هـ ومات سنة١٩٨ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (١٧٧/١١)، و"تهذيب التهذيب" (١١٧/٤).

الأنصاري[1]؛ قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي[2]، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي[3] يقول: سمعت عمر بن الخطاب[4] على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى ... " الحديث.

قوله: (أخبرنا)، و(سمعت)، و(حدثنا)، و(عن)؛ كل واحدة من هذه الألفاظ تسمى صيغة تحديث.

فالحميدي يسمى: راوياً

حدثنا: صيغة تحديث.

سفيان: راوٍ .

عن: صيغة تحديث .

يحيى بن سعيد الأنصاري: راوٍ.

أخبرني: صيغة تحديث .

محمد بن إبراهيم التيمي: راوٍ.

أنه سمع: صيغة تحديث.

علقمة بن وقاص: راوٍ.

سمعت: صيغة تحديث.

١- هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري المدني القاضي، ثقة ثبت من صغار التابعين، مات سنة ١٤٤ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٣٤٦/٣١).

٢- هو محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد القرشي التيمي، أبو عبد الله المدني، من الوسطى من التابعين ثقة، مات سنة١٢٠ هـ على الصحيح. انظر "تهذيب الكمال" (٣٠١/٢٤).

٣- هو علقمة بن وقاص بن محصن الليثي العتواري المدني، أبو يحيى، من كبار التابعين، ثقة ثبت، وقد أخطأ من زعم أنه له صحبة. مات في خلافة عبد الملك في المدينة. انظر "تهذيب الكمال" (٣١٣/٢٠).

٤- هو الصحابي الجليل وأحد وزيري رسول الله ﷺ وأحد العشرة المبشرين بالجنة: عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي القرشي العدوي أبو حفص أمير المؤمنين، قُتلَ على يدي المجوسي أبو لؤلؤة سنة ٢٣ هـ؛ فتحققت شهادة النبي ﷺ فيه. انظر "تهذيب الكمال" (٣١٦/٢١)

عمر بن الخطاب يسمى: راوياً.
سمعت: صيغة تحديث.
"إنما الأعمال بالنيات ...": هذا المتن؛ وهو المروي.
هؤلاء الرجال، سلسلتهم هذه التي تبدأ من يحيى بن سعيد، وتنتهي بعمر بن الخطاب؛ تسمى إسناداً عند أهل الحديث.
ثم ما يأتي بعد الإسناد يسمى متناً؛ وهو: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى"، الكلام يسمى متناً.
وهذا المتن يسمى أيضاً المروي؛ لأنه هو الذي رواه الراوي، فيسمى المروي، ويسمى المتن.
فإذا قلت لك: ما هو الإسناد؟ وما هو المتن؟
تقول: الإسناد هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن.
والمتن: هو كلام النبي ﷺ الذي رواه الرواة.
والإسناد والمتن مع بعضهما يسمى حديثاً.
والسند والإسناد بمعنى واحد.

معرفة القواعد التي توصلك إلى أحوال الرجال؛ هل هم أهلٌ لأن يؤخذ عنهم الحديث أم لا؟ هل الحديث المروي عن النبي ﷺ ثابت أم ليس بثابت؟ مقبول أم ليس بمقبول؟ هل في المتن علة أم لا؟ هذه القواعد معرفتها هو علم مصطلح الحديث.
وهذه مقدمة لا بد منها، لا يمكنك أن تفهم ما سيأتي من بعد؛ إلا إذا فهمت هذه المقدمة وعرفتها؛ لأنها حجر الأساس؛ الطوبة الأولى التي وضعناها؛ لتأسيس بناء، الطوبة الأولى هي هذه؛ فافهم هذا جيداً.

والمطلوب: حفظ القواعد التي ستمر بكم، حفظ هذه التعريفات كلها، هذا مهم جداً؛

القواعد، التعريفات، التقسيمات، الأنواع، وكذلك الفوائد التي ذكرناها لدراسة هذا العلم؛ كلها تُحفظ.

والكتاب الذي سندرسه في هذا العلم هو كتاب للمبتدئين؛ وهو "البيقونية"؛ نظم شعري في مصطلح الحديث، هو نظم صغير وسهل نظمه ناظمه ليكون للمبتدئين، ولم يحتو على جميع أنواع علوم الحديث؛ بل احتوى على بعضها؛ ليسهل على الطالب المبتدئ، ولكنه احتوى على مهمات هذا العلم التي يحسُن بطالب العلم المبتدئ أن يبتدئ بمعرفتها؛ فرحمه الله.

وقد بارك الله له في هذا النظم، وتلقاه العلماء بالقبول؛ فكم من شارح له ومستدرك عليه ومكمِّل له، واهتمام العلماء بالكتاب بهذا الشكل؛ يدل على أنه كتاب ذو أهمية ونفع. والله أعلم وهو الموفِّق.

قال الناظم رحمه الله:

(أَبْدَأُ بِالحَمْدِ مُصَلِّياً على مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيّ أُرْسِلا)

بدأ الناظم بحمد الله والصلاة على النبي ﷺ؛ فقال:

(أبدأ بالحمد) والحمد: هو وصف المحمود بالكمال محبة وتعظيماً.

فمعنى حمدك لله: أن تصف الله سبحانه وتعالى بالصفات الكاملة التي لا نقص فيها؛ محبة وتعظيماً له منك، فالله يستحق منك هذا الحمد؛ فهو الذي يستحق الحمد الكامل.

(مصلياً) أي: حال كوني مصلياً.

والصلاة على النبي: طلب الثناء عليه من الله.

وأما صلاة الله عليه؛ فكما قال أبو العالية الرياحي[١]:(ثناء الله عليه في الملأ الأعلى).

والملأ الأعلى: هم الملائكة المقربون من رب العزة تبارك وتعالى، والملأ هم الأشراف الذين يملؤون المجالس عظمة وإجلالاً.

فصلاة الله تبارك وتعالى على نبيه؛ هو ثناءه عليه في الملائكة المقربين، فأنت تدعو الله سبحانه وتعالى بهذا لنبيك ﷺ.

وبدأ الناظم رحمه الله بالصلاة والسلام على النبي ﷺ كأنه يقول: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ خيرِ رسول أرسله الله تبارك وتعالى.

ثم يبدأ الناظم بعد ذلك بموضوع منظومته؛ فيقول:

(وَذي مِنْ اقسامِ الحَديثِ عِدَّهْ وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ)

(ذي): اسم إشارة بمعنى هذه.

قوله: (وذي من أقسام الحديث عده) أي: هذه التي سأذكرها لك الآن عدة أقسام من أقسام الحديث.

١- هو رُفيع بن مِهران أبو العالية الرياحي البصري، مولى امرأة من بني رياح بن يربوع، ثقة كثير الإرسال، أحد أئمة كبار التابعين، مات سنة ٩٠ هـ، وقيل سنة: ٩٣ هـ، وقيل بعد ذلك. انظر "تهذيب الكمال" ((٢١٤/٩)).

(من) ها هنا: تبعيضية؛ أي سيذكر المؤلف رحمه الله بعضاً من أقسام الحديث.
(عِدَّه): أي عدد- جملة أو مجموعة- من أقسام الحديث.
فيكون معنى كلامه رحمه الله: وهذه عدة من أقسام الحديث؛ ستحتوي عليها هذه المنظومة.
وقد ذكر الناظم رحمه الله ما يقارب اثنين وثلاثين نوعاً، وذكر غيره من العلماء خمسة وستين نوعاً أو أكثر.
(وكُلُّ واحدٍ أتى وَحَدَّه) يعني: كل قسم من أقسام الحديث التي سأذكرها لك؛ سأذكر تعريفها، حدَّه: أي تعريفه .
فسيذكر لنا الآن أقسام الحديث.
وأقسام الحديث عند علماء الحديث كثيرة؛ لكنهم يقسمونها إلى ثلاثة أقسام، وكل الأقسام مرجعها إلى هذه الثلاثة؛ وهي:
الصحيح، والحسن، والضعيف.
والبعض يجعل أقسام الحديث اثنين فقط؛ الصحيح والضعيف.
وبقية الأنواع الأخرى تدخل في هذه الثلاث؛ لأن هذه الثلاث لها تعلق بالقبول والرد، وما لا يتعلق بالقبول والرد؛ فهو مكمل لهذه الأنواع؛ فصار الحديث عند أهل الحديث: ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف بالجملة.
إذاً الخلاصة التي ستفهمها الآن من هذه المقدمة: أن أقسام الحديث عند علماء الحديث كثيرة، وسيأتي إن شاء الله ذكرها، أو ذكر الكثير منها في البيقونية؛ كل قسم سيذكره ويذكر تعريفه؛ لترسم له أنت صورة في ذهنك.
والتعريف: هو الذي يعرفك ما معنى كل قسم؛ مثلاً : ما هو المرسل ؟
حين أقول لك:
(الحديث المرسل: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ)؛ هنا الآن أنا عرَّفت لك المرسل، فقولي هذا: (ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ)؛ يسمى تعريفاً.

لماذا عرَّفت لك المرسل؟
حتى ترسم صورته في ذهنك؛ فتستطيع أن تتصورها، بعدها ستفهم ما هو المرسل.
مثلاً لو قلت لشخص بعيدٍ جداً عن هذه الحضارة والبيئة الموجودة اليوم؛ لو قلت له: كمبيوتر، هل سيفهم عليك ما معنى الكمبيوتر؟
لا؛ لن يفهم شيئاً، كيف تستطيع أن تفهمه ما هو الكمبيوتر؟
أقصر وأسهل طريقة أن تعرف له الكمبيوتر؛ فتقول مثلاً: هو جهاز إلكتروني؛ مهما وضعت فيه من معلومات يعطيك إياها، ويعالجها بطريقة معينة، ثم يعطيك هذه المعلومات، إلخ..... من تعريفك للكمبيوتر؛ سيتعرف عليه.
كذلك المرسل عندنا الآن؛ وهو قسم من أقسام الحديث، حين أقول لشخص ليس عنده علم بالمصطلح؛ أقول له: حديث مرسل، فيقول لي: ما هو المرسل؟ كيف أريد أن أفهمه ما هو المرسل؟
بالتعريف، هذا معنى التعريف؛ أن أذكر له ما هو المرسل؛ فأقول له: المرسل: (هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ).
إذاً هذا هو التعريف؛ تعرف المرسل، يعني: توضح له ما هو المرسل، وتعطيه معناه في اصطلاح أهل الحديث عن طريق تعريفه.
فالتعريفات هذه مهمة للغاية، وكذلك الأقسام؛ مهمة جداً في علوم الآلة.

إذن الأمر الأول: تحتاج أن تعرف معنا هنا أن علماء الحديث يقسمون الحديث إلى أقسام كثيرة، وسيذكر لنا المؤلف أقساماً كثيرة للحديث، لكن هذه الأقسام الكثيرة كلها ترجع إلى ثلاثة أقسام، من حيث القبول والرد؛ لأن الحديث إما أن نقبله، ونعمل به، أو نرده ولا نعمل به؛ هذا معنى القبول والرد.
معنى أن نقبله: أن نصدق أن النبي ﷺ قال به، ونعمل بما فيه؛ بما دل عليه من معنى.
ومعنى أن نردّه: أن لا نعتقد أن النبي ﷺ قاله ولا نعمل به؛ هذا معنى المردود.

فيكون المردود ضعيفاً؛ نرده.
والصحيح والحسن: قسمان من أقسام المقبول؛ يعني: أننا نصدق أن النبي ﷺ قاله، ونعمل بمعناه، ونلتزم به، فيصير ديناً؛ شرعاً.
إذا قلت حديث ضعيف: معنى ذلك أننا لا نصدق أن النبي ﷺ قاله، ويغلب على ظننا أنه خطأ، أو كذب، ولا نعمل به؛ هذا معنى المقبول والمردود.
إذاً أقسام الحديث من ناحية القبول والرد هي ثلاثة، وكل الأقسام التي ستأتي معنا ترجع إلى هذه الأقسام الثلاثة:
الصحيح، والحسن، والضعيف، الصحيح مقبول، الحسن مقبول، الضعيف مردود غير مقبول.
هل عندنا أقسام أخرى للحديث؟
نعم، قلنا: أقسام الحديث كثيرة، وسيأتي معنا إن شاء الله: صحيح، ضعيف، حسن، مرسل، مرفوع، مقطوع، إلى آخره..، وهي كثيرة.
سيذكر لنا المؤلف الكثير منها من خلال هذه الأبيات، لكن من حيث القبول والرد؛ قلنا: كلها ترجع إلى ثلاثة أقسام؛ لأن كل هذه الأقسام إما مقبولة أو مردودة،
فإذا كانت من المقبول؛ فلا بد أن تكون إما من قسم الصحيح، أو قسم الحسن، وإذا كانت مردودة؛ فهي من قسم الضعيف.
هذا معنى قول المؤلف: (وذي من أقسام الحديث عده) يعني: هذه التي سأذكرها لك في هذه الأبيات عدة أقسام من أقسام الحديث.
ولم يقل إنه سيذكر جميع الأقسام؛ بل قال: عدة أقسام؛ لأن هذا مختصر؛ نظم صغير يناسب المبتدئ، لا يستطيع أن يذكر لك كل أقسام الحديث فيه، لكن في الكتب الأكبر إن شاء الله سيذكرون هناك جميع أقسام الحديث، وقد أوصلها البعض إلى أكثر من ستين قسماً.

الصحيح

ثم بدأ رحمه الله يذكر لنا أنواع الحديث وأقسامه قسماً قسماً؛ فقال:

(أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلْ   إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلّْ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ   مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ)

بدأ المؤلف رحمه الله بالصحيح؛ وهو النوع الأول من أنواع علوم الحديث؛ وهذا النوع مهم جداً؛ فقال رحمه الله:

(أَوَّلُها الصَّحيحُ) الصحيح لغة: ضد السقيم، تقول: رجل صحيح؛ أي: ليس به مرض ولا علّة.

ونحن نذكر المعنى لغة؛ لتعرف الرابط ما بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، لتعرف أن المعنى الاصطلاحي لم يأتِ هكذا منفصلاً تماماً عن المعنى اللغوي، هذا في عالم وهذا في عالم آخر؛ لا؛ بل بينهما ارتباط؛ أي: يوجد له أصل، لماذا أخذوا هذا اللفظ بالذات ونقلوه إلى المعنى الاصطلاحي لوجود ارتباط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فيذكرون لك تعريفه لغة كذا واصطلاحاً كذا؛ لتعرف الرابط بين المعنيين.

فالآن لو قلنا لك: حديث صحيح؛ ما الرابط بينه وبين الرجل الصحيح مثلاً؟

الرابط: أن هذا الحديث الصحيح ليس فيه ما يضعّفه، ما يقتضي معه الضعف؛ هو قوي، كأنه مثل الرجل الذي ليس فيه مرض- بنفس المعنى-؛ فلذلك نقلوه إليه؛ لذلك هو من قسم المقبول.

إذن قلنا بالجملة- من حيث القبول والرد- أقسام الحديث ثلاثة:

صحيح، وحسن، وضعيف؛ صحيح مقبول، حسن مقبول، ضعيف مردود.

أول خطوة وأول أساس في علم المصطلح تحتاج أن تفهمها هي:

متى يكون الحديث مقبولاً ومتى يكون مردوداً؟

نرجع إلى معنى الصحيح اصطلاحاً؛ الحديث الصحيح اصطلاحاً- أي: عند أهل الحديث-: **(هو ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معلَّاً).**

إذن تعريف الحديث الصحيح يشمل خمسة شروط؛ يجب أن تتحقق في الحديث لنسميه حديثاً صحيحاً؛ هذه الشروط الخمسة هي:

ما اتصل إسناده

بنقل العدل

الضابط

ولا يكون شاذاً

ولا معللاً

إذاً ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر في الحديث لنسميه صحيحاً؟

أولاً: أن يكون متصل السند

ثانياً: أن يرويه عدل

ثالثاً: أن يكون الراوي ضابطاً يعني حافظاً

رابعاً: ألا يكون شاذاً

خامساً: ألا يكون معللاً

وسنشرح كل شرط من هذه الشروط التي ذُكرت في تعريف الصحيح؛ ما معناها وما المراد منها؟

الشرط الأول: (ما اتصل إسناده).

يعني: يشترط في الحديث كي نسميه صحيحاً أن يكون إسناده متصلاً؛ فما معنى اتصال السند؟

والإسناد والسند بمعنى واحد، فإذا قلنا: سنده صحيح، أو إسناده صحيح؛ فالمعنى واحد، لا فرق عندنا بينهما، والسند أو الإسناد: هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن.

مثلاً:

البخاري قد سمع من شيخه عبد الله بن يوسف، وسمع عبد الله بن يوسف من شيخه مالك، وسمع مالك من شيخه نافع، وسمع نافع من شيخه ابن عمر، وسمع ابن عمر من النبي ﷺ؛ قال: كذا وكذا.

فسلسلة الرواة هذه: (البخاري، عبد الله بن يوسف، مالك، نافع، وابن عمر) تسمى إسنادا أو سنداً، سلسلة الرواة؛ تسلسل الرواة، واحد بعد الثاني.

ما هو الاتصال في السند؟ كيف يكون الإسناد متصلاً، وكيف يكون غير متصلٍ؟

مثَّلنا بالبخاري عن عبدالله بن يوسف عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، فإذا سمع البخاري من عبدالله بن يوسف، وسمع عبدالله بن يوسف من مالك، وسمع مالك من نافع، وسمع نافع من ابن عمر، وسمع ابن عمر من النبي ﷺ؛ فإذا كان الإسناد بهذه الصورة؛ سُمِّيَ: إسناداً متصلاً.

لكن لو كان في الإسناد راوٍ لم يسمع من الذي بعده؛ كأن نقول مثلاً:

روى البخاري حديثاً عن الإمام مالك مباشرة؛ فننظر في ترجمة الإمام البخاري، وننظر في ترجمة الإمام مالك؛ نجد أن بين البخاري ومالك مسافة، وأن البخاري لم يسمع من مالك؛ فماذا نقول؟

نقول: هذا الإسناد غير متصل؛ فلا يصحُّ أن يسمى صحيحاً؛ لأنه سيقال: من أين أتى به الإمام البخاري إذا لم يكن قد سمعه من مالك؟ فلا بد أن يكون قد سمعه من غيره؛ فمن هو هذا الغير؟ وما هو حاله؟

لا نعرف عنه شيئاً؛ فلا يعتبر هذا من قسم الصحيح؛ بل يسمى شيئاً آخر سيأتي بيانه في الأنواع القادمة إن شاء الله

إذن كيف يعَدُّ متصلاً؟

يكون متصلاً: إذا روى البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وعلمنا أن البخاري سمع من عبد الله بن يوسف، وعبد الله بن يوسف سمع من مالك، ومالكاً سمع من نافع، ونافعاً سمع من ابن عمر، وأن ابن عمر سمع من النبي ﷺ؛ عندئذ نسميه إسناداً متصلاً.

إذاً ما هو اتصال السند؟

هو: سماع كل راو من الذي يليه من أول الإسناد إلى آخره.

فالشرط الأول للحديث الصحيح: أن يتصل إسناده.

مثال:

أروي أنا خبراً عن الشيخ محمد أمين الشنقيطي- صاحب كتاب "أضواء البيان"-؛

فأقول: عن محمد أمين الشنقيطي؛ قال كذا وكذا.

لتعرف أنت هل هذا النقل صحيح أم ليس بصحيح؛ تقول:

هل سمعت أنت من محمد أمين الشنقيطي هذا الكلام؟

أقول لك: لا؛ أنا ما أدركت محمد أمين الشنقيطي؛ فلم أسمع منه.

ماذا ستقول أنت؟

تقول لي: هذا الإسناد منقطع غير متصل، فلا أقبل منك خبرك، خبرك ليس صحيحاً؛ بل هو ضعيف؛ لأن إسناده غير متصل؛ فأنت لم تسمع من الشنقيطي.

متى تقبل مني؟

تقبل مني إذا قلت أنا مثلاً: سمعت من الشيخ مقبل، يروي عن الشيخ ابن باز؛ أنه قال: كذا وكذا.

تقول لي: هل سمعت من الشيخ مقبل؟ أقول: نعم.

هل سمع الشيخ مقبل من الشيخ ابن باز؟

نقول: نعم.

إذاً هذا الإسناد إلى الشيخ ابن باز متصل؛ لأني سمعت من الشيخ مقبل، والشيخ

مقبل سمع من الشيخ ابن باز؛ إذاً الإسناد متصل إلى الشيخ ابن باز.
هذا معنى الإسناد، وهذا معنى اتصاله؛ هذا الشرط الأول من شروط قبول الحديث.
فالحديث الصحيح ما اتصل إسناده.

الشرط الثاني: (بنقل العدل) أي: أن يكون عدلاً؛ فمن شروط الصحيح: العدالة؛ فيجب أن يكون ناقل الخبر- أي: الشخص الذي يروي الحديث-: عدلاً؛ لقوله تعالى: {يا أيُّها الذين آمنوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا}[1]، إذاً: بناء على هذه الآية: الفاسق لا يقبل خبره حتى نتبيَّن أصادق هو فيما قال أم كاذب؟
فسمى العلماء من ليس فاسقاً بالعدل؛ فيُقبل خبره؛ لأن مفهوم هذه الآية: إن جاءكم عدل فاقبلوا خبره ولا تتبينوا؛ فلا تحتاجون إلى البيان.
إذاً يجب في ناقل الخبر -يعني: الراوي الذي ينقل الخبر-: أن يكون عدلاً .
الراوي: هو الرجل الذي ينقل لنا خبراً، والخبر المنقول يسمى مروياً.

ماذا نعني بالعدل؟ ومتى نصف الراوي بأنه عدل؟

العدل: هو المسلم البالغ العاقل الخالي من أسباب الفسق وخوارم المروءة.
فهذه خمسة شروط؛ يجب أن تتوفر في الراوي ليسمى عدلاً ويُقبلُ خبره، وهذه الشروط تنفع في كل خبرٍ تسمعه وليس فقط في علم الرواية.
الشرط الأول : أن يكون مسلماً؛ فشرط العدل أن يكون مسلماً، أما إن كان كافراً؛ فلا يكون عدلاً، ولا يقبل خبره؛ فالكافر يكذب، ليس عنده مشكلة في الكذب، أما المسلم؛ فيردعه دينه ويمنعه من الكذب.
الشرط الثاني : أن يكون بالغاً.
والبالغ: هو الذي وصل إلى سن البلوغ.

١- [الحجرات:٦]

وسن البلوغ: هو سن التكليف، وهو الفاصل ما بين الصغير والكبير في الشرع، بين المكلف وغير المكلف؛ فغير بالغ أي: ليس مكلفاً، يعني: لا يأثم بأي فعل يفعله؛ لأنه مازال صغيراً، مرفوع عنه القلم- قلم التكليف- يعني: قلم الإثم؛ المؤاخذة على الفعل مرفوعة عنه؛ فلا يجب عليه شيء ولا يحرم عليه شيء؛ وإنما فقط يدرَّب تدريباً على الطاعات، من أجل أن يعتادها، وكل ما يفعل من طاعة يؤجر عليها، وأما الإثم؛ فلا إثم عليه في شيء؛ لأنه لم يبلغ سن التكليف، هذه السن إذا بلغها؛ صار مكلفاً في الشرع.

ويحصل البلوغ بواحدة من علامات ثلاث عند الذكر والأنثى، وتزيد الأنثى بواحدة، وهذه العلامات الثلاثة المشتركة بين الذكر والأنثى؛ هي:

العلامة الأولى: إذا تمَّ له خمس عشرة سنة، والمراد: الخمس عشرة سنة القمرية، الهجرية وليست الميلادية، نحن مسلمون، حين تسمع التاريخ؛ لابد أن يذهب ذهنك إلى التاريخ الهجري، أما الميلادي؛ فلا علاقة لنا به، والواجب التأريخ بالتاريخ الهجري لا بالميلادي، لكن هذا أمر مجتمعي، واجب على ولاة الأمور أن يفعلوه.

ونحن في الشرع، عندما نذكر لك التاريخ؛ استحضر دائماً الهجري.

إذن أول علامات البلوغ: أن يكمل خمسة عشر سنة قمرية هجرية، لابد أن تكون كاملة، إذا أكملهن؛ صار بالغاً.

العلامة الثانية: إنبات العانة- وهي المنطقة التي فوق الفرج مباشرة-؛ أن يَنْبُتَ حول قُبُلِهِ شَعْرٌ خشن قوي صلب، وليس الشعر الخفيف الناعم الذي يكون عادة عند الناس، والصغير لا يكون عنده شعر في هذه المنطقة، فإذا ظهر الشعر في منطقة العانة؛ فيكون قد بلغ .

العلامة الثالثة: إنزال المني.

والمني: هو السائل الذي ينزل من الرجل والمرأة عند إكمال الشهوة تماماً؛ فيتدفق هذا السائل، ويكون منه الولد.

فإذا نزل من الذكر أو من الأنثى؛ دل ذلك على أنه قد بلغ؛ فتعرف عندئذٍ: أنه لا يمكن أن يكون الشخص بالغاً وطفلاً.

وأما عند الغرب؛ فابن الخامسة عشرة طفل، ونحن لا ينبغي أن نكون أغبياء مثلهم في مثل هذه القضايا، فإذا تغابوا في مسألة لحقناهم عليها؛ يقول لك: طفل عمره خمسة عشر سنة وأنجب طفلاً! عجيب! هذا أمر عجاب والله! طفلة عمرها خمسة عشر سنة أنجبت، كيف تنجب الطفلة طفلاً؟! ما هذا الكلام الفارغ؟

لا تعجب من أناس قد حكَّموا عقولهم في كل شيء، ورموا شرع الله خلف ظهورهم؛ لا تعجب منهم.

إذن علامات البلوغ الثلاثة: إتمام خمس عشرة سنة، وإنبات شعر العانة، والاحتلام؛ هذه العلامات الثلاثة تكون علامات بلوغ عند الذكر والأنثى.

العلامة الرابعة- وهي خاصة بالأنثى-؛ وهي الحيض، فإذا حاضت البنت؛ فقد بلغت. فواحدة من هذه العلامات- الثلاثة الأولى في الذكر والأنثى، والحيض في الأنثى زيادة على الذكر- إن وجدت في الذكر أو في الأنثى؛ صار بالغاً، يعني صار مكلفاً، وهذه هي سن التكليف.

إذن لو نقل لنا الخبرَ شخصٌ غير بالغ هل نقبل خبره؟

الجواب: لا نقبل منه؛ لأنه صغير غير مكلف، ربما يكذب لا مشكلة عنده ولا رادع يردعه عن الكذب، لا يعرف معنى جنة ونار، لكن بعد سن البلوغ؛ سيفهم معنى الجنة ومعنى النار، ويرتدع عن هذا الفعل؛ فيصح عندها أن نصفه بأنه عدل أو فاسق، وقبل ذلك لا يوصف بأنه عدل ولا أنه فاسق.

الشرط الثالث للعدالة: أن يكون عاقلاً؛ أي: ليس مجنوناً؛ فالمجنون لا يمكنه أن يرفع خبراً، أو ينقل خبراً، لا يعتمد عليه؛ فيجب أن يكون عاقلاً؛ لأن المجنون لا يُقبَلُ خبره.

الشرط الرابع: الخالي من أسباب الفسق؛ يجب أن يكون الراوي العدل الذي يُقبل

خبره خالياً من أسباب الفسق.

متى نحكم على شخص بأنه فاسق؟ وما هي أسباب الفسق التي يجب أن يخلوَ منها الراوي ليُقْبَلَ خبره؟

الفاسق: هو الذي ارتكب كبيرة، أو أصرَّ على صغيرة.

فأسباب الفسق التي يجب أن يخلو منها الراوي ليكون عدلاً: ارتكاب الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة.

هذه هي الأسباب التي تجعلنا نصف الشخص بأنه فاسق:

أولاً: أن يرتكب كبيرة من الكبائر ولا يتوب منها؛ فالتوبة تَجُبُّ ما قبلها، لكن إن لم يتب- زنا، سرق- ولو مرة واحدة ولم يتب؛ صار فاسقاً ولا يُقبَلُ خبره، أما إن تاب؛ فقد انتهى الأمر، ويبقى عدلاً.

ثانياً: الإصرار على الصغيرة، فيقع في صغيرة من صغائر الذنوب؛ لكنه يستمر عليها، يلازمها ويداوم عليها ولا يتركها ويصرُّ عليها؛ فمثل هذا يعتبر فاسقاً ولا يُقبَلُ خبره؛ فمداومته على الصغيرة فسق.

أما لو عمل صغيرة مرة واحدة، فلا يعتبر فاسقاً، لكن إذا استمر وداوم عليها؛ صار فاسقاً.

ما هي الكبيرة وما هي الصغيرة؟

الكبيرة هي: ما تُوعِّد عليه بغضب، أو لعنة، أو رُتِّب عليه عقاب في الدنيا أو عذاب في الآخرة.

وإذا عرفت الكبيرة عرفت الصغيرة؛ لأن كل ذنب ليس كبيرة فهو صغيرة.

(ما توعِّد عليه بغضب أو لعنة)؛ أي: توعَّد الله سبحانه وتعالى الشخص: إن فعلت كذا غضبت عليك، أو لعنة الله على من فعل كذا.

مثال ما توعد الله عليه بغضب: قول الله سبحانه وتعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}(١)، هذه الآية فيها ثلاثة أشياء؛ واحدة فقط منها لو وجدت يسمى الفعل كبيرة.

قتل النفس المؤمنة متعمداً؛ هل هي كبيرة أم صغيرة؟

كبيرة؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: {وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ}؛ إذاً توعده بغضبه؛ فيقول لك: إذا قتلت مؤمناً أغضب عليك؛ هذا معنى التوعد.

{وَلَعَنَهُ} إذاً توعده باللعن أيضاً.

{وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا} وتوعده أيضاً بالعذاب في الآخرة.

هذه ثلاثة من الأشياء التي ذكرناها؛ إذن فقتل المؤمن كبيرة.

مثال ما تُوُعِّدَ عليه بلعنة: قول الله تبارك تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ}(٢)؛ إذاً كتمان الحق الذي أنزله الله في كتابه: كبيرة؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: { أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ}؛ فتوعَّدهم الله تبارك وتعالى بلعنة

مثال آخر: قول النبي ﷺ : "لعن الله آكل الربا، وموكله"(٣)؛ إذاً آكل الربا مرتكب لكبيرة.

موكله- الذي أطعم الربا- كذلك ملعون، فهو مرتكب كبيرة؛ لأنه تُوعِّد باللعنة.

(أو رُتِّب عليه عقاب في الدنيا)

مثاله: قول الله تبارك وتعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}(٤)، أي: في الدنيا، فهذا العقاب الذي رُتِّبَ على السرقة- وهو قطع يد السارق-؛ دليل على أن السرقة كبيرة من كبائر الذنوب.

١- [النساء:٩٣]

٢- [البقرة:١٥٩]

٣- أخرجه مسلم (١٥٩٧) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٤- [المائدة:٣٨]

(أو رُتِّب عليه عذاب في الآخرة)

مثاله: قول النبي ﷺ: "ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار"[1]؛ يعني: يوم القيامة له عذاب جهنم، فقول النبي ﷺ إنه في النار -يعني صاحب الإزار -؛ دلَّ على أن إسبال الإزار أسفل الكعبين كبيرة.

هذا هو الضابط في معرفة الكبيرة: أيُّ ذنب أو عمل حرَّمه الله وتوعَّد فاعله بأن يغضب عليه أو يلعنه، أو يكون له عقاب في الدنيا كقطع يد أو جلد أو رجم أو ما شابه أو عذاب في الآخرة، بأن يدخل جهنم مثلاً؛ فهذا يكون مرتكباً لكبيرة، ويكون الذنب كبيرة من كبائر الذنوب كما ذكرنا، كالسرقة والزنا وقتل المؤمن بغير حق؛ هذه كلها تعتبر كبائر لما ذكرنا.

وأما ما ليس بكبيرة، وثبت في الشرع أنه ذنب محرَّم فعله؛ فهو صغيرة من الذنوب.

فهذه أربعة شروط للعدالة، فليكون الراوي عدلاً يقبل خبره؛ يجب أن يكون: مسلماً، بالغاً، عاقلاً، خالياً من أسباب الفسق؛ فلا نقبل خبراً إلا بتحقق هذه الشروط.

أما الفوضى التي ترونها الآن في قبول الأخبار على الإنترنت دعوكم منها، أنتم الآن طلبة علم.

الشرط الخامس للعدالة: خلو الراوي من خوارم المروءة.

وهذا الشرط الخامس الأخير فيه خلاف، نشرح معنى هذا الشرط أولاً، ثم نذكر هل هو صحيح أم لا.

المروءة: هي ترك المذموم عُرْفاً، وخوارم المروءة: فعل المذموم عُرْفاً؛ أي: تُخرمُ المروءة بفعل الأشياء التي إذا فعلتها ذممت في العرف، هذه الأشياء ليست محرمة شرعاً؛ ولكن لا يحبها الناس؛ يعني: شيء غير طيب أن تفعل هذا الفعل، وإن كان في الشرع ليس حراماً بل جائز؛ فالناس ينكرونه عرفاً وليس شرعاً.

مثاله: أن يأكل شيخ عَلَمٌ ما يسمى بالعلكة أو المستكة أو اللبان أمام الناس.

١- أخرجه البخاري (٥٧٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذه التي تسمى خوارم المروءة تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر؛ فقد كان فيما مضى أن من يخلع قلنسوته ويخرج حاسر الرأس؛ يكون قد فعل فعلاً من خوارم المروءة.

لكن هذا الشرط- وهو خلو الراوي من خوارم المروءة ليكون عدلاً- هذا الشرط حصل فيه نزاع بين أهل العلم؛ هل يُخِلُّ بالعدالة أم لا ؟

ففي قول من أقوال أهل العلم: إن فعل فعلاً خارماً للمروءة لا يُقبل خبره؛ ولكنه قول مرجوح ليس بصحيح؛ لأنه لم يرتكب مخالفة شرعية حين فعل شيئاً هو عيب عند الناس؛ فليس في ذلك ما يجعلنا نردُّ خبره، ولا دليل على ذلك.

قال الذين يجعلون ترك خوارم المروءة شرطاً في العدالة: من تهاون بالعرف تهاون بالشرع.

والذي يترجح عندي: أن خوارم المروءة لا تعتبر قادحاً في عدالة الشخص؛ لأنه قد يكون متهاوناً في الأشياء العرفية، لكن عند الحلال والحرام يكون شديداً فيه.

إذاً الراجح أن هذا ليس بشرط؛ فيصفو عندنا شروط العدالة أربعة:

الإسلام، والبلوغ، والعقل، والخلو من أسباب الفسق، هذا هو الصحيح إن شاء الله، وهذه هي شروط العدالة.

هذا بالنسبة للعدالة الذي هو الشرط الثاني من شروط الصحيح؛ فقد قلنا: إن الصحيح هو ما اتصل إسناده بنقل العدل؛ فلا بد أن يكون الإسناد متصلاً من قِبَلِ رواة هم عدول في أنفسهم؛ أي: لا يكذبون ولا يفعلون المحرمات، ويفعلون ما أوجب الله عز وجل عليهم؛ فهم أناس صالحون تُقبل أخبارهم ويؤتمن جانبهم.

الشرط الثالث للحديث ليكون صحيحاً: الضبط.

يشترط لقبول خبر الراوي الذي يروي لنا الخبر شرطان أساسيان:

أولاً: أن يكون عدلاً؛ وقد عرفنا معنى العدل.

ثانياً: أن يكون ضابطاً؛ أي: أن يكون حافظاً.

والضبط: هو الحفظ.

من الجائز أن يكون الشخص عدلاً في نفسه ولا يكذب ولا يتجرأ على الكذب؛ لكنه لا يتمكن من حفظ الرواية بشكل جيد، ومثل هذا يقع الخطأ منه، بعض الناس يحفظ حديثاً يخلط فيه ويدخله ببعضه، يعطيك نصفه، ويركِّب النصف الثاني؛ هذا ليس عنده حفظ.

فالضبط: هو حفظ الخبر الذي تسمعه من غير أن تخطئ فيه.

فحين تسمع حديث رسول الله ﷺ؛ تحفظه وتتقنه وتبلغه كما سمعته؛ هكذا تكون حافظاً.

وهذا القيد- أعني: قيد الضبط- اشتُرِطَ احترازاً من وقوع الخطأ في حديث رسول الله ﷺ؛ لذلك قالوا: لابد أن يكون الراوي حافظاً.

والحفظ نوعان: أي؛ يمكن أن تحفظ بطريقتين:

الطريقة الأولى: حفظ الصدر، الذي نسميه نحن اليوم: حفظاً عن غيب؛ فيحفظ في صدره المعلومة ويتقنها، فمتى احتاج إليها بلغها.

النوع الثاني : حفظ كتاب: وهو أن يكتب الحديث الذي سمعه من شيخه في كتابه - فقد تكون حافظة الشخص ضعيفة؛ فيستدرك هذا الضعف بالكتابة- فيكتب الحديث أول ما يسمعه في كتابه، ويحافظ على كتابه جيداً حتى لا يُسرق منه، أو يفسده بإدخال ما ليس من حديثه فيه أو العبث في شيء من أحاديثه؛ أو تمتد إليه أيدي الناس وتعبث به؛ فيحافظ على الكتاب جيداً حتى يؤدّي منه.

أي: إذا كان عند الراوي ضبط الصدر- وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يمكنه استحضاره متى شاء-، أو ضبط الكتاب- وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه-؛ فهذا يسمى حافظاً؛ سواء عن طريق هذا أو هذا.

لكن الحافظ الذي يحفظ بالكتاب، لا يحدّث إلا من الكتاب، والحافظ الذي يحفظ

بالصدر يحدث من الحفظ.

إذن التعريف العلمي لضبط الصدر: هو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

وأما ضبط الكتاب: فهو صيانته لديه مذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

سمع فيه: يعني سمع الحديث من المحدث وكتبه، وصحح كتابه على أصل الشيخ، وقابله؛ فيحفظ هذا الكتاب إلى أن يؤدي منه.

فإذا لم يكن الراوي ضابطاً لا بالصدر ولا بالكتاب؛ فهذا يسمى سيء الحفظ؛ فلا يقبل خبره؛ هذا الشرط الثالث من شروط الصحيح.

وقلنا في التعريف: (ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه..)

(عن مثله): أي: يُشْتَرَطُ في الإسناد أن يكون جميع الرواة بهذه الصفة: عدولاً ضابطين؛ من أول الإسناد إلى آخره.

مثلاً:

الإمام البخاري: عدل ضابط

عن مثله: عبد الله بن يوسف التنّيسي (عدل ضابط).

عن مثله: الإمام مالك (عدل ضابط).

وهكذا إلى آخر الإسناد على هذه الصورة؛ هذا معنى: عدل ضابط عن مثله من أول الإسناد إلى آخره.

(إلى منتهاه) أي: إلى منتهى الإسناد؛ من البداية إلى النهاية.

الشرط الرابع من شروط الحديث الصحيح: عدم الشذوذ.

الشذوذ لغة: التفرُّد، تقول: شذ فلان عن القوم؛ يعني: تفرد.

واصطلاحاً -أي في اصطلاح أهل الحديث-: هو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه.

والمقبول: هو الراوي الذي يُقبل حديثه.

والراوي الذي يقبل حديثه: هو الراوي الذي توفر فيه شرطا: العدالة والضبط.

هذا الراوي إذا خالف من هو أولى منه؛ فيكون حديثه شاذاً، ونعني بأولى منه؛ أي: أولى منه في الإتقان- في حفظ الرواية، بأن يكون الراوي الآخر أقوى منه في الحفظ-، أو أن يكون عددهم أكثر؛ وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

مبدئياً لابد أن تحفظ ثلاثة ألفاظ من ألفاظ الجرح والتعديل:

أولاً: (ثقة)؛ وهذا اللفظ يُطلق على صاحب الحديث الصحيح الذي اجتمع فيه وصف العدالة ووصف الضبط- يعني: الحفظ الكامل-؛ فيقال فيه في ميزان الجرح والتعديل: ثقة، فإذا قيل في شخص ثقة؛ فهو صاحب الحديث الصحيح.

فإذا كان الإسناد كله ثقات سمع بعضهم من بعض؛ سمي الإسناد صحيحاً؛ وهذه المرتبة الأولى.

فعندما أقول لكم: الإمام البخاري صاحب "الصحيح": ثقة؛ تفهم من كلمة ثقة: أنه عدل في دينه، وأن حفظه قوي؛ تام الحفظ.

إذاً: (ثقة) هي مرتبة من مراتب التعديل، فحين تريد أن تعدل الراوي تقول: هو ثقة.

المرتبة الثانية: مرتبة (صدوق)؛ وهي لفظة تطلق على صاحب الحديث الحسن، فهو من حيث العدالة عدل؛ لكنه يختلف عن الثقة من ناحية الحفظ؛ فالثقة حفظه أتم وأكمل، والصدوق حافظ أيضاً ولكنه لم يملك الحفظ الكامل؛ بل نزلت رتبة حفظه عن رتبة صاحب الحديث الصحيح.

يعني فلنقل مثلاً: عندنا راويان للحديث: زيد وعمرو؛ يرويان الحديث.

زيد هذا قلنا فيه: ثقة، وعمرو قلنا فيه: صدوق

تفهم من هذا: أن زيداً وعمرواً كلاهما عدل في دينه، لا فرق بينهما في العدالة.

وأما الشرط الثاني وهو الضبط؛ فتفهم أن زيداً حافظ قوي في الحفظ؛ حفظه تام، وعمرو أيضاً حافظ؛ لكنه ليس مثل زيد؛ بل زيد أقوى منه، هذا معنى ثقة وصدوق.

فالراوي الذي يروي الحديث ونعطيه مرتبة ثقة؛ نحكم على حديثه بأنه صحيح.
أما إذا كان في الإسناد راو صدوق؛ فنحكم على حديثه بأنه حسن؛ وسيأتي هذا الموضوع إن شاء الله.
موضوعنا الآن: أن تعرف أن رواة الحديث الذين يقبل خبرهم- أي: المقبول- ليسوا في مرتبة واحدة في الحفظ؛ بل بعضهم أقوى من بعض.
المرتبة الثالثة من مراتب الجرح والتعديل: مرتبة الضعيف؛ وهذه مرتبة صاحب الحديث الضعيف، يعني: إذا وجد في الإسناد راوٍ ضعيف- واحد أو أكثر-؛ فيكون هذا الإسناد إسناداً ضعيفاً.

إذن:

الثقة: صاحب الحديث الصحيح؛ وحديثه مقبول.

الصدوق: صاحب الحديث الحسن؛ وحديثه مقبول أيضاً؛ إلا أنه أقلّ درجة من الذي قبله.

الضعيف: صاحب الحديث الضعيف؛ وحديثه مردود غير مقبول.

قلنا بأن الراوي العدل الضابط يُقبل خبره ويكون خبره من ضمن الحديث الصحيح؛ لكن ألا يخطئ الثقة؟ أليس هو بشر؟ نعم هو بشر، حتى وإن كان حافظاً.
والحافظ ألا يقع منه الخطأ؟! نعم يقع منه الخطأ.
وحين وضع العلماء شرط العدالة؛ أَمِنَّا إن شاء الله أنه لن يكذب على رسول ﷺ؛ لأنه عدل في دينه.
وأمنَّا بشرط الضبط أيضاً أن الخطأ لن يقع في حديثه بسبب سوء حفظه؛ لأننا اشترطنا الحفظ.
لكن يبقى الخطأ وارداً، فكونه ثقة وحافظاً؛ لا يمنع من الخطأ؛ إذاً كيف نتجنب أخطاء الثقات في حديث النبي ﷺ؟
لهذا السبب جاء شرطا عدم الشذوذ وعدم العلة؛ فبهذين الشرطين نتخلص من أخطاء

الثقات.

نرجع إلى موضوعنا؛ وهو الشاذ:

قلنا في تعريف الشاذ: (مخالفة المقبول لمن هو أولى منه).

المقبول: يعني: الثقة والصدوق؛ أي: صاحب الحديث الصحيح وصاحب الحديث الحسن، من تَمَّ حفظه تماماً، ومن ضَعُفَ حفظه شيئاً يسيراً بحيث يُخطئ لكن خطأه ليس شديداً؛ هذان يدخلان في لفظ المقبول.

(مخالفة المقبول لمن هو أولى منه) أي: أولى منه في الحفظ، أو أولى منه في العدد؛ فهو أولى منه بالصواب؛ فالأولى هنا: إما أن تُطْلَقَ على الصفة أو العدد، وسنوضِّحَ ذلك إن شاء الله بمثال يسهل عليكم الصورة:

عندي ثلاثة طلبة: زيد وعمرو وخالد، زيد ثقة، وعمرو ثقة، وخالد ثقة.

جاء طالب إلى هؤلاء الطلبة الثلاثة وسألهم؛ فقال لهم: هل يوجد درس عند الشيخ يوم الأربعاء؟

الآن سأل هذا الطالب زيداً الثقة؛ فقال زيد: نعم؛ يوجد درس.

ما المادة؟ قال زيد: المادة في الأصول الثلاثة.

ذهب الطالب إلى عمرو الثقة أيضاً؛ فسأله: هل يوجد درس عند الشيخ يوم الأربعاء؟

فقال عمرو: نعم؛ يوجد درس في الأصول الثلاثة.

فجاء هذا الطالب إلى خالد الثقة أيضاً؛ فقال: هل يوجد درس عند الشيخ يوم الأربعاء؟

قال خالد: نعم.

قال الطالب: في أي مادة؟

قال خالد: في البيقونية.

زيد- الثقة الأول- قال: في الأصول الثلاثة، وعمرو- الثقة الثاني-؛ قال: في الأصول

الثلاثة، أما خالد- الثقة الثالث-؛ فقال: في البيقونية.
الآن اختلفوا؛ وكلهم عدل ويُحتج بحديثه؛ فأيهم المصيب وأيهم المخطئ؟ وكيف سيرجح هذا الطالب الذي سألهم؟ أيهم أولى بالصواب وأيهم أولى بالخطأ؟
زيد وعمرو من حيث العدد: اثنان، وخالد: واحد.
من حيث الصفة: زيد ثقة، وعمرو ثقة.
إذاً رواية زيد وعمرو- الاثنان-: هي المحفوظة؛ هي الصواب.
ورواية خالد هي الخطأ، فنسميها: شاذة؛ لأنه قد تفرد بروايته عن الاثنين الآخرين وخالفهما؛ فالاثنان أولى بالحفظ من الواحد، والواحد أولى بالخطأ من الاثنين.

إذاً قلنا: (مخالفة المقبول)
من المقبول عندنا في الصورة التي ذكرنا؟
خالد هو مقبول الرواية.
(لمن هو أولى منه)
زيد وعمرو هما الأولى من خالد.
لماذا هما أولى منه؟
لأنهم أكثر منه عدداً.
طيب لو كان عندنا زيد ثقة وخالد صدوق واختلف زيد وخالد؛ فماذا يحصل الآن؟
أيضاً رواية خالد تكون شاذة؛ لأن زيداً ثقة وخالداً صدوق؛ فزيد أعلى من خالد من حيث الحفظ؛ فخالد أولى بالخطأ من زيد.
إذاً نصحح رواية زيد، ونقول في رواية خالد بأنها شاذة.
تبقى منزلة خالد من حيث أنه صدوق كما هي؛ لكن روايته هذه التي خالف فيها زيداً نحكم عليها بالشذوذ؛ أي أنها من قسم المردود، ليست من قسم المقبول، فلا يكون حديث خالد هذا عندئذٍ حديثاً صحيحاً؛ لأنه شاذ، والشاذ ليس من الصحيح؛ فشرط

الصحيح أن لا يكون شاذاً.

مثال من حديث النبي ﷺ:

أخرج الترمذي[1] رحمه الله من حديث عبدالواحد بن زياد[2] عن الأعمش[3] عن أبي صالح[4] عن أبي هريرة[5] عن النبي ﷺ حديثاً قال فيه: إن النبي ﷺ قال: " إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه"[6].

انظروا هذه الرواية من يرويها؟

عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح ... إلى آخره.

نظرنا إلى طرق الحديث الأخرى عن أبي صالح؛ فوجدنا الذين رووا عن أبي صالح غير الأعمش؛ إنما رووه من فعل النبي ﷺ؛ أي: أن النبي ﷺ كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع عن يمينه- من فعله وليس من قوله-.

بينما رواه عبدالواحد بن زياد عن الأعمش أن النبي ﷺ أمر به.

١- هو مُحَمَّد بن عيسى بن سورة بن مُوسَى بن الضحاك، أَبُو عيسى التِّرْمِذِيّ الضرير الحافظ، صاحب "الجامع" وغيره من المصنفات، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله بِهِ المسلمين، قيل: إنه كان أكمه، طاف البلاد، وسمع خلقا كثيراً، مات بترمذ لَيْلَة الاثنين لِثَلاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً مَضَتْ مِنْ رَجَبٍ سنة ٢٧٩ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٢٥٢/٢٦).

٢- هو عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم، أبو بشر، من أتباع التابعين، ثقة إلا في حديثه عن الأعمش؛ ففيه مقال؛ كما قال الحافظ ابن حجر. مات سنة ١٧٦ هـ وقيل بعدها. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٥٠/١٨)، "تهذيب التهذيب" (٤٣٤/٦).

٣- هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع؛ ولكنه يدلس، من صغار التابعين، ولد سنة ٦١ هـ، ومات سنة ١٤٧ أو ١٤٨ هـ. انظر: "تهذيب الكمال" (٧٦/١٢)، "تهذيب التهذيب" (٢٢٢/٤).

٤- هو ذكوان أبو صالح السمان الزيّات المدني، مولى جويرية بنت الأحمس الخطفاني، ثقة ثبت من الوسطى من التابعين، مات سنة ١٠١ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٥١٣/٨)، "تهذيب التهذيب" (٢١٩/٣).

٥- هو أبو هريرة الدوسي اليماني، حافظ الصحابة، اختُلِفَ في اسمه اختلافاً كثيراً، دعا له النبي ﷺ بالحفظ؛ فكان أروى الناس عن رسول الله ﷺ، مات سنة ٥٧ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٣٦٦/٣٤)، "تهذيب التهذيب" (٢٦٢/١٢).

٦- أخرجه أحمد(٩٣٦٨)، وأبو داود(١٢٦١)، والترمذي(٤٢٠).

والطرق الأخرى عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه من فِعل النبي ﷺ.
فماذا نسمي رواية عبدالواحد بن زياد هنا؟
نسميها شاذة؛ وإن كان عبد الواحد بن زياد ثقة؛ لكنه خالف من هم أكثر منه عدداً؛ فروايته هذه شاذة.

تنبيه: ربما يقول قائل الذي خالف هو الأعمش، فهو الذي رواه عن شيخه أبي صالح خلاف ما رواه عنه بقية أصحاب أبي صالح؛ فنقول نعم هذا الظاهر، ولكن لما تفرد به عبد الواحد عن الأعمش، وعبد الواحد في روايته عن الأعمش شيء، والأعمش حافظ؛ قلنا: الظاهر أن الخطأ من عبد الواحد، وأنه وهِم فيه على الأعمش. والله أعلم

الشرط الخامس والأخير من شروط الصحيح: أن لا يكون معللاً.

المعلل في اللغة: هو ما فيه علة .
والعلة هي المرض، لما تقول: رجل فيه علة؛ يعني فيه مرض؛ فالحديث المعلل فيه مشكلة، يعني: في هذا الحديث مرض.
وأما في اصطلاح أهل الحديث؛ **فالمعلل: ما فيه سبب خفيٌّ قادِحٌ يقدح في صِحَّةِ الحديث مع أن ظاهرَه السلامة منها.**
يعني: في الظاهر عندما تنظر إلى الإسناد وإلى المتن؛ تجد ظاهره سالماً، لكن عندما تجمع طرق الحديث؛ تتبين لك هذه العلة الخفية الباطنة التي هي حقيقة قادحة ومفسدة لهذا الحديث.
فالمعلل بإمكانك أن تعرفه: هو ما فيه علة خفية قادحة.
لأن العلة- التي هي المرض- مشكلة موجودة في الحديث، هذه العلة بالمعنى العام: منها ما هو ظاهر ومنها ما هو خفي، والعلة الخفية منها ما هو قادح ومنها ما ليس بقادح.
العلة الظاهرة: كأن يكون في الإسناد راوٍ ضعيف، هذه تسمى علة ومشكلة في الحديث تجعلنا لا نقبله؛ لكنها ظاهرة واضحة ليست خفية، فبمجرد أن ينظر المحدث في

الإسناد، أو بمجرد أن تقرأ اسم الراوي في الإسناد- إذا كان عندك معرفة بالرجال-؛ تقول: فيه فلان ضعيف، هذا الإسناد ضعيف؛ إذاً هي علة ظاهرة وليست خفية.

مثلاً: يمرُّ بك إسناد فيه ابن لهيعة[1]؛ تقول : هذا إسناد ضعيف فيه ابن لهيعة؛ الأمر واضح؛ فهذه تسمى علة ظاهرة وهي علة قادحة أيضاً؛ لأنها أثرت في الحديث وضعَّفته وضَعُفَ الحديث بسببها.

فالعلة علتان: علة خفية وعلة ظاهرة.

ما هو الفرق بين العلة الخفية والعلة الظاهرة؟

الفرق: أن العلة الظاهرة إذا نظرت في الإسناد تظهر لك، وتعرفها مباشرة.

أما العلة الخفية؛ فلا تظهر لك إلا بعد بحث وتفتيش وجمع طرق الحديث، فإذا ظهرت لك بعد جمع طرق الحديث والتفتيش مشكلة؛ هذه تسمى علة خفية.

أما إذا ظهرت لك مشكلة في أول ما تنظر في الحديث فهذه علة ظاهرة؛ فلا يسمى الحديث معللاً إذا كانت العلة فيه ظاهرة.

والمعلل لا يسمى معللاً إلا إذا كانت فيه علة خفية وليست ظاهرة.

ثم العلة الخفية نوعان: علة خفية قادحة، وعلة خفية غير قادحة.

يعني أن تؤثر هذه العلة في الحديث ويضعف الحديث بسببها، أم لا تؤثر؟

١- هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي الأعدولي، ويقال: الغافقي، أبو عبد الرحمن المصري الفقيه القاضي،خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة ١٧٤ هـ. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٨٧/١٥)، "تقريب التهذيب" (ص٣١٩).

كيف تكون العلة قادحة وغير قادحة؟

أولاً: العلة غير القادحة

مثلاً: لو أبدل في الإسناد راو ثقة براو آخر ثقة أيضاً، كأن يحدث شخص عن سفيان الثوري[1]، فيستبدله أحد الرواة بسفيان بن عيينة[2]، هذه علة في الحديث؛ لكن هل تؤثر في صحة الحديث ويكون الحديث ضعيفاً؟

الجواب: لا؛ لأن سفيان الثوري ثقة، وسفيان بن عيينة ثقة، فلو أبدلت هذا بهذا؛ لم يؤثر في صحة الحديث، فسواء كان سفيان الثوري أو سفيان بن عيينة؛ فكلاهما ثقة؛ لكنه خطأ وقع فيه أحد الرواة.

إذاً هي علة وخفية؛ لكنها غير قادحة، لا تؤثر في صحة الحديث.

النوع الثاني: علة خفية قادحة؛ وهذه العلة هي التي يكون بها الحديث معللاً، فإذا توفرت علة خفية قادحة؛ سمي الحديث معللاً.

كيف تكون العلة خفية قادحة؟

مثلاً: عندنا راو، يقال له: أبو أسامة حماد بن أسامة[3]، كوفي من أهل الكوفة.

ويوجد راويان آخران كل واحد منهما يسمى عبد الرحمن بن يزيد:

١- هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة ثبت حافظ فقيه إمام عابد زاهد، وربما دلس، من كبار التابعين، ولد سنة ٩٧ هـ ، ومات سنة١٦١ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (١١/١٥٤)، "تهذيب التهذيب" (١١١/٤).

٢- سُفْيَان بن عُيَيْنَة بن أَبِي عِمْران الهلالي، أَبُو مُحَمَّد الكوفي، مولى مُحَمَّد بْن مزاحم أخي الضحاك بْن مزاحم، وكان أعور، ولد سنة١٠٧ هـ، وكان سكن مكة ومات بها، ثقة ثبت، قال ابن حبان في "الثقات"كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع والدين، وقال اللالكائي: "هو مستغن عن التزكية لتثبته وإتقانه، مات سنة ١٩٨ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (١١/١٧٧)، "تهذيب التهذيب" (١١٧/٤).

٣- هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم ، أبو أسامة الكوفي، من صغار التابعين، ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، مات سنة ٢٠١ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٧/٢١٧)، "تهذيب التهذيب" (٣/٢).

الأول: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر[1] ، والثاني: عبد الرحمن بن يزيد بن تميم[2].
الأول: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة؛ وهو شامي.
الثاني: عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ضعيف؛ وهو أيضاً شامي.
انطلق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الشامي- الثقة- ودخل الكوفة، فسمع منه أهل الكوفة، ولكن حماد بن أسامة لم يسمع منه، ثم رجع عبد الرحمن بن يزيد بن جابر إلى الشام.
ثم جاء بعده عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف إلى الكوفة، فذهب حماد بن أسامة وسمع منه، وقبل أن ينصرف سأله عن اسمه؟؛ فقال: اسمي عبد الرحمن بن يزيد؛ فظنه حماد بن أسامة: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقة؛ فصار يحدث عنه ويقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر؛ مع أنه في الحقيقة سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف.
يعني حماد بن سلمة روى عن ابن تميم الضعيف؛ ولكنه أخطأ وظن أن الذي حدثه هو عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الثقة؛ فسماه باسم الثقة.
أنت الآن إذا لم تكن تعرف القصة، عندما تنظر في الإسناد: حماد بن أسامة، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر؛ ماذا تقول؟
تقول: حماد بن أسامة ثقة، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة؛ إذن فالإسناد صحيح؛ هكذا ظاهره.
لكن الحقيقة: أخطأ حماد بن أسامة فيه؛ فكان يسميه: ابن جابر، وهو في الحقيقة ابن تميم؛ هكذا كان حماد بن أسامة يظن؛ هو من باب الخطأ.

١- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة السلمي الشامي الدمشقي الداراني، ثقة من كبار التابعين. انظر "تهذيب الكمال" (٥/١٨)، "تهذيب التهذيب" (٢٩٧/٦).

٢- عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي الدمشقي، ضعيف من كبار التابعين، روى له النسائي وابن ماجه. انظر "تهذيب الكمال" (٤٨٢/١٧)، "تهذيب التهذيب" (٢٩٥/٦).

كيف عرف علماء الحديث هذا الأمر؟

علماء العلل ونقَّاد الحديث الحفاظ عرفوا هذا الأمر؛ لأن الواحد منهم كان يحفظ أحاديث الشيخ وأحاديث تلاميذه وأحاديث شيوخه، فكانوا رحمهم الله يحفظون أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ويحفظون أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم عن تلاميذهم، فلما صار حماد بن أسامة يحدث بأحاديث عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، ويعزوها إلى عبد الرحمن بن يزيد بن جابر؛ عرفوا العلة ونبهوا عليها؛ فقالوا: أخطأ فيه حماد بن أسامة، وحصل معه كذا وكذا؛ لأن الرواة الذين يروون عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر لا يروون هذه الأحاديث التي يرويها حماد بن أسامة؛ إنما يرويها الرواة الذين يروون أحاديث ابن تميم.

فلما رأوا هذا؛ عرفوا أن حماد أخطأ.

من أين عرف العلماء هذا؟

من حفظهم

انظر كيف يستخرج علماء العلل العلل!

مجرد باحث عادي لا يستطيع أن يُخرّج هذه العلة ولا أن يتنبه لها؛ لأنه لا يحفظ جميع أحاديث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، ولا يحفظ جميع أحاديث عبدالرحمن بن يزيد بن تميم؛ فنحن نعتمد على هؤلاء النقَّاد في مثل هذه العلل الخفية.

ليست المسألة مجرد بحث وتفتيش في الكتب وانتهينا، لا؛ بل حفظ وحافظة، يحفظون أحاديث الشيخ وأحاديث تلاميذه، وأحاديث شيوخه، ويقارنونها ببعضها حتى يستخرجوا علَّتها.

هذه صورة من صور العلة الخفية، وهذا العلم - علم العلل - ومعرفة علل الحديث، هو خلاصة وزبدة علم الحديث.

وعلم الحديث كله ندرسه حتى نصل إلى معرفة هذا العلم؛ علم العلل، من أجل أن نعرف أن الحديث صحيح أم ليس بصحيح، فليس مجرد أن تحفظ رواة، وتعرف أن

هذا ثقة وهذا ضعيف؛ يكون قد انتهى الأمر، وتعرف بهذا الحديث الصحيح من غير الصحيح؛ بل الأمر لابد فيه من:

أن يكون عندك علم ومعرفة في الرجال.

وعندك علم ومعرفة بطريقة البحث وتخريج الأحاديث والبحث عن طرقها وتفتيشها.

وعندك علم ومعرفة أيضاً بطريقة الترجيح بين الروايات، ومعرفة الصواب منها من الخطأ.

هذه طبعاً صورة من صور وجود العلل في الأحاديث، والصور كثيرة، ستأتي معكم- إن شاء الله- في دراسة علم العلل، بعد أن ننهي سلسلة المصطلح سندرس إن شاء الله بعض تراجم الرجال، ثم بعد ذلك ندخل على علم العلل بإذن الله تعالى.

تنبيه: العلة الظاهرة؛ أيضاً تنقسم إلى قادحة وغير قادحة؛ ولكن الذي يتعلق بالحديث المعلل؛ هي العلة الخفية القادحة.

كيف نعرف أن الحديث فيه علة خفية أو ليس فيه؟

قال علي بن المديني[1] رحمه الله: (الباب إذا لم تُجمع طرقه لا تعرف علته)، فإذا أردت أن تعرف صحة الحديث من عدم صحته؛ لابد أن تجمع طرقه كلها، وجميع رواياته من كتب السنن والمسانيد والصحاح والأجزاء وغيرها؛ فتتبين عندئذ علة الحديث.

المهم أن تعلم الآن: أن الحديث الصحيح لا بد أن يكون خالياً من العلة الخفية القادحة. فنقول: من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون معللاً؛ لأن المعلل هو ما فيه علة

١- علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، أبو الحسن ابن المديني البصري، مولى عروة بن عطية السعدي، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، من كبار الآخذين عن أتباع التابعين، ولد سنة ١٦١ هـ في البصرة، ومات سنة ٢٣٤ هـ -على الصحيح- في سامراء. انظر "تهذيب الكمال" (٥/٢١)، "تهذيب التهذيب" (٣٤٩/٧).

خفية قادحة.

فخلاصة الأمر: الحديث الصحيح لا يسمى صحيحاً حتى تتوفر فيه الشروط الخمسة:

الأول: اتصال السند

الثاني: عدالة الرواة

الثالث: ضبط الرواة

الرابع: عدم الشذوذ

الخامس: عدم العلة الخفية القادحة في الحديث.

هذا الحديث هو الحديث الصحيح.

تعرفون من ذلك مدى حرص علماء الإسلام أهل الحديث على تصفية حديث النبي ﷺ وتنقيته مما ليس منه، وكم بذلوا من جهود وأوقات في ذلك؛ فرحمهم الله وجزاهم عنا خيراً.

وهذا الدرس مهم جداً، وفيه كثير من الاصطلاحات، فمن فهمه واستوعبه؛ ستسهل عليه كثير من اصطلاحات هذا الفن.

الحسن

ثم قال الناظم رحمه الله:

(وَالحَسَنُ المَعْروفُ طُرْقاً وَغدَتْ رِجَالُهُ لا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ)

يريد الناظم من هذا البيت أن يعرِّف الحديث الحسن، وكما ذكرنا فيما تقدم: أن الحديث عند أهل الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

صحيح وحسن وضعيف.

وعند قوم منهم ينقسم إلى صحيح وضعيف، والحسن عند هؤلاء؛ يدخل ضمن الصحيح.

فأراد الناظم رحمه الله أن يعرف القسم الثاني وهو الحسن؛ وهو النوع الثاني من أنواع الحديث المقبول؛ أي: الذي يُعمل به.

بعيداً عن تعريف المؤلف؛ سنعرف لكم الحسن بطريقة أسهل وأضبط.

تعريف الحديث الحسن هو نفسه تعريف الحديث الصحيح تماماً إلى قوله: بنقل العدل؛ ثم يختلف التعريف بعد ذلك.

فنعرف الحسن بقولنا: **هو ما اتصل إسناده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن المقبول إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.**

ولا نقول: (عن مثله)؛ لأننا لو قلنا: (عن مثله)؛ لزم أن يكون جميع رواة الإسناد قد خف ضبطهم حتى نحكم على الحديث بأنه حسن؛ وهذا ليس شرطاً ولا هو اصطلاح أهل الحديث، فلو أن راوياً واحداً فقط خف ضبطه؛ يسمى الحديث: حسناً.

فلا نقول: (عن مثله) بل نقول: (عن المقبول)؛ ليدخل فيه راوي الحديث الصحيح وراوي الحديث الحسن.

إذاً الصحيح والحسن نفس الشيء؛ إلا أن الفرق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن أن الحديث الحسن فيه راو أو أكثر قد خف ضبطه عن ضبط صاحب الحديث الصحيح.

يعني: تقريباً لو قلنا صاحب الحديث الصحيح ضبطه مائة بالمائة، فيكون صاحب الحديث الحسن ضبطه من سبعين إلى ثمانين بالمائة - مثلاً -.

إذن لا بد أن يكون في إسناد الحديث ولو راو واحد فقط قد خف ضبطه؛ لنسميه حديثاً حسناً.

هل يشترط أن يكون جميع السند فيه الرواة قد خف ضبطهم لنسميه حديثاً حسناً؟

لا؛ راو واحد فقط من الرواة خف ضبطه؛ يسمى الحديث حديثاً حسناً.

وإذا لم يوجد ولا راو واحد خف ضبطه، كلهم ضبطهم تام؛ يسمى الحديث صحيحاً، وإذا وجد في الإسناد واحد خف ضبطه -أو أكثر-؛ يسمى حسناً.

فالحسن هو: ما اتصل إسناده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن المقبول إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

مثال:

لو وجدنا إسناداً ونظرنا في رجال الإسناد فوجدناهم ثقة عن ثقة عن ثقة عن ثقة عن الصحابي عن النبي ﷺ ويذكر الحديث.

وهذا الثقة قد سمع من الذي بعده، والذي بعده قد سمع من الذي يليه؛ وهكذا إلى أن وصلنا إلى النبي ﷺ، وخلا من الشذوذ ومن العلة القادحة؛ فنحكم عليه بأنه حديث صحيح.

لكن لو وجدنا إسناداً فيه ثقة عن ثقة عن صدوق عن ثقة عن ثقة عن الصحابي عن النبي ﷺ وخلا من الشذوذ ومن العلة القادحة؛ فنحكم عليه بأنه حديث حسن؛ لأننا وجدنا فيه راوياً قد خف ضبطه عن بقية الرواة.

كيف عرفنا أنه خف ضبطه؟

عرفنا ذلك من لقب: صدوق؛ فهذا اللقب لا يعطيه علماء الحديث إلا لمن خف ضبطه عن درجة صاحب الحديث الصحيح؛ يعني أن ضبطه ليس تاماً.

طيب إذا وُجد في الإسناد اثنان خف ضبطهم؟

أيضاً يسمى حسناً.

ثلاثة؟ أيضاً يسمى حسناً.

واحد فما أكثر خف ضبطهم؛ يكون الحديث حسناً.

إذاً الكثرة ليست عبرة؛ العبرة في أن يكون في الإسناد واحد خف ضبطه، وإذا كان أكثر؛ فكذلك يسمى حسناً.

أما تعريف المؤلف فعليه مؤاخذات؛ فإنه يقول:

والحسن المعروف طرقاً وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت

فحسب تعريفه يكون الحسن: ما عُرِفَتْ طُرُقُه واشْتَهَرَ رجاله لا كشهرة رجال الصحيح؛ أي: هو الذي عرف رجاله وعرف مخرجه، ورجاله مشهورون لكن ليس كشهرة الحديث الصحيح.

فقوله: (والحسن المعروف طُرْقاً)؛ قالوا: المراد بالطرق ها هنا: الرجال، يعني الحسن عنده هو الذي عُرِفت رجاله واشتهروا أيضاً؛ لكن شهرتهم ليست كشهرة رجال الصحيح؛ هكذا عرَّفه الناظم رحمه الله.

لكن ماذا يعني بقوله: المعروف طرقاً؟

هل يعني أن رجاله معروفون بالعدالة والضبط وسماع كل منهم من الآخر؟

الظاهر أنه يعني ذلك.
وكذلك أن رجاله مشهورون بالعدالة والضبط؛ إلا أن شهرتهم ليست كشهرة رجال الصحيح في الضبط- وهو الحفظ-، وذلك في قوله: (وغَدَت رجاله لا كالصحيح اشتهرت)؛ وذلك لأن الفارق بين الصحيح والحسن ها هنا في الحفظ فقط.
فإذا قلَّ حفظ أحد رواة الإسناد عن رجال الصحيح؛ صار الحديث حسناً.
وهذا التعريف من الناظم رحمه الله قريب من تعريف الخطابي، وفيه شيء من الإجمال، وليس بواضح، وعليه انتقادات كثيرة؛ حيث إنه لم يشترط عدم الشذوذ وعدم العلة، وعليه انتقادات أخرى، والمؤاخذات والانتقادات على هذا التعريف؛ ستأخذونها في كتب أكبر من هذا بإذن الله تعالى.
والذي يهمنا الآن أن نأخذ الراجح من أقوال أهل العلم في تعريف الحسن، والراجح: أنه نفس تعريف الصحيح؛ إلا أنه يختلف عنه بأمرين:
الأمر الأول: بدل أن نقول: (العدل الضابط)، نقول: (العدل الذي خف ضبطه).
الأمر الثاني: بدل أن نقول: (عن مثله)، نقول: (عن المقبول).
ففي الصحيح نقول: ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.
والحسن نقول فيه: ما اتصل إسناده بنقل العدل الذي خفّ ضبطه عن المقبول إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

قوله: (وغدت)؛ يعني: وصارت
قوله: (رجاله لا كالصحيح اشتهرت)؛ أي: أن رجاله مشهورون لكن ليست شهرتهم كشهرة رجال الحديث الصحيح.

الضعيف

قال الناظم:

(وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامَاً كَثُرْ)

انتقل الناظم الآن إلى تعريف الحديث الضعيف؛ وهو القسم الثالث من أقسام الحديث؛ فالحديث: صحيح وحسن وضعيف، وقلنا: الأول والثاني يحتج بهما؛ وهما: الصحيح والحسن، أما الثالث؛ فلا يحتج به، وهو الضعيف.

حديث ضعيف يعني: غير مقبول؛ أي أنه لا يحتج به ولا يُعمل به في الأحكام الشرعية؛ يعني: يغلب على ظننا أن النبي ﷺ لم يقله، أو لم يفعله؛ لا يثبت عن النبي ﷺ؛ هذا معنى أن يكون الحديث ضعيفاً.

قال: (وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ فهو الضعيف...)

فالضعيف: هو الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الحسن، وكذلك لم تجتمع فيه صفات الصحيح من باب أولى.

لماذا؟

لأننا قلنا: أنه لا فرق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن؛ إلا أن في الحسن راوٍ أو أكثر خف ضبطه، فإذا قلنا بأن في الحديث راو ليس ضابطاً، فيكون ضعيفاً؛ فهو إذن ليس صحيحاً؛ لأنه غير ضابط.

يعني: لم تتوفر فيه شروط الحديث الصحيح، ولم تتوفر فيه شروط الحديث الحسن، فإذا لم تتوفر فيه شروط الحديث الصحيح، ولا شروط الحديث الحسن؛ يكون ضعيفاً.

كيف لا تتوفر فيه شروط الحديث الصحيح والحديث الحسن؟

بمعنى: إذا لم يتصل إسناده؛ فهو ضعيف.

إذا كان فيه راوٍ ليس عدلاً؛ فهو ضعيف.

إذا كان فيه راو ليس ضابطاً حافظاً؛ فهو ضعيف.

إذا كان شاذاً؛ فهو ضعيف.

إذا كان معللاً؛ فهو ضعيف.

قال: (وهو أَقْسامَاً كَثُرْ) أقسام الضعيف كثيرة، كل شرط من شروط الصحيح أو من شروط الحسن يُفقد؛ يوجد قسم من أقسام الضعيف أو أكثر.

مثلاً: شرط اتصال الإسناد: إذا اختلَّ اتصال الإسناد؛ أوجد أقساماً من الضعيف؛ فيوجد المنقطع والمعضل والمعلَّق وغيرها؛ كلها تؤثر في هذا الشرط، وكلها أنواع من الضعيف، وستأتي- إن شاء الله- مفصلة.

المرفوع والموقوف والمقطوع

قال الناظم رحمه الله:

(وما أُضيفَ للنَبي المَرْفوعُ وما لتابِعٍ هُوَ المَقْطوعُ)

سيبين الناظم في هذا البيت الذي ذكره نوعين من أنواع علوم الحديث، ونحن سنذكر استطراداً النوع الثالث؛ وهو سيأتي إن شاء الله، لكن كون هذه الأنواع الثلاثة لها تعلق ببعضها؛ نذكرها مع بعضها إن شاء الله.

عندنا هنا ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المرفوع

النوع الثاني: الموقوف

النوع الثالث: المقطوع

عرفنا فيما تقدم من هو الصحابي ومن هو التابعي، هذه الأنواع الثلاثة معرفتها الآن والتفريق بينها موقوف على هذا الأمر، وأنتم- والحمد لله- تعرفون النبي ﷺ فلا يحتاج إلى تعريف.

ثم الصحابي؛ هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك؛ وقد عرفنا ذلك وتقدم تفصيله.

وأما التابعي؛ فهو من لقي الصحابي وهو مؤمن ومات على ذلك.

الآن ما هو الحديث المرفوع؟

قال المؤلف: (وما أُضيِفَ للنَبي المَرْفوعُ) عندما أقول لك هذا الحديث مرفوع؛ ماذا تفهم أنت؟

تفهم بأنه حديث أضيف إلى النبي ﷺ.

فالحديث المرفوع؛ هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقيَّةٍ أو خُلُقيَّة- وهذا كله تقدم شرحه في معنى الحديث-؛ هذا يسمى حديثاً مرفوعاً.
فنعني بالمرفوع:
إضافة الكلام إلى النبي ﷺ.
مثال:
إذا قلت: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"؛ أضفت هذا القول وهو: " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى" للنبي ﷺ، فهذا يسمى مرفوعاً؛ لأنك رفعته إلى النبي ﷺ وأضفته إليه.
أو إضافة الفعل إلى النبي ﷺ.
مثال:
قال الصحابي: (رأيت النبي ﷺ مضطجعاً على يمينه)، فأنت ها هنا أضفت هذا الفعل إلى النبي ﷺ؛ فيسمى هذا حديثاً مرفوعاً.
أو إضافة الفعل أو القول إلى الصحابي لكن النبي ﷺ أقرّه عليه؛ لم ينكر عليه فعله أو قوله، هذا تقرير؛ فيسمى الحديث مرفوعاً أيضاً.
مثال:
أن خالد بن الوليد رضي الله عنه أَكل ضباً أمام النبي ﷺ؛ فأقره النبي ﷺ ولم ينكر عليه هذا الأَكل؛ فهذا يسمى حديثاً مرفوعاً.
أو ذُكرت صفة للنبي ﷺ إما خَلَقَهُ الله تبارك وتعالى عليها أو خُلُقٌ تخلَّق به ﷺ؛ أيضاً هذا يسمى مرفوعاً.
مثال:
كان النبي ﷺ وجهه كالقمر؛ فهذا حديث مرفوع.
أو قول عائشة رضي الله عنها: (كان خلقه ﷺ القرآن)؛ هذا حديث مرفوع.

فربما يمر بك أثناء قراءتك لكلام أهل الحديث؛ يقولون مثلاً: هذا حديث يرفعه أبو هريرة؛ يعني أنه يضيفه إلى النبي ﷺ.

فما أضيف إلى النبي ﷺ هو المرفوع؛ لذلك قال المؤلف:

(وما أضيف للنبي المرفوع).

إذن ما هو المرفوع؟

هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقيَّة أو خُلُقيَّة.

فهو نفس تعريف (الحديث) الذي تقدم.

أما الموقوف؛ فهو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل.

فإذا قلت مثلاً: قال علي بن أبي طالب[1] رضي الله عنه: (لو كان الدين بالرأي لكان مسح الخف من أسفل أولى من مسحه من أعلى)، هذا كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ فنقول: هو حديث موقوف.

تقول هذا حديث موقوف.

ماذا يعني موقوف؟ يعني: من قول الصحابي، وليس قول النبي ﷺ.

فإذا قلت لك: هذا الحديث موقوف؛ فأنت تفهم مباشرة أن المتكلم صحابي وليس النبي ﷺ ولا من دون الصحابي.

تلقائياً إذا قلت لك حديث موقوف؛ إذن هو من كلام الصحابي أو من فعل الصحابي.

عندما تقول: شرب علي بن أبي طالب واقفاً، هذا موقوف؛ لأنه من فعل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعلي صحابي؛ إذن هو موقوف.

هذا يسمى حديثاً موقوفاً؛ سواء كان من قول الصحابي أو من فعل الصحابي.

١- هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي، أبو الحسن الهاشمي، أمير المؤمنين، ابن عم رسول الله ﷺ، استشهد سنة ٤٠ هـ بغدرة الخارجي اللئيم عبد الرحمن بن ملجم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٧٢/٢٠)، "تهذيب التهذيب" (٣٣٤/٧).

هل يمكن أن أُطلق موقوف على غير الصحابي؛ ولا يكون المتكلم أو الفاعل صحابياً؟

لا أقصد هنا يجوز أو لا يجوز شرعاً؛ بل في اصطلاح المحدثين.

الجواب: نعم يجوز بشرط؛ أن تقيِّده، ومعنى نقيِّده:

يعني مثلاً أقول: قال الإمام مالك: (كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرد إلا صاحب هذا القبر)؛ أقول لك: هذا حديث موقوف.

هل يصح هذا؟

الجواب: لا؛ لأن مالكاً ليس من الصحابة؛ مالك من أتباع التابعين.

لكن يصح أن نقول: هذا حديث موقوف على مالك بن أنس؛ هذا المراد بالتقييد؛ أي: قيدته بالوقف على مالك.

فإذا ذكرت أنه موقوف على فلان؛ فيصح أن تقول هو موقوف حتى لو لم يكن صحابياً؛ فتقول: هو موقوف على مالك بن أنس، أو تقول: هو موقوف على أحمد بن حنبل؛ يصحُّ الكلام هكذا؛ لأنك قيَّدت بالشخص الذي تكلم أو فعل، فيصح أن تقول: موقوف.

لكن إطلاق كلمة موقوف هكذا بدون أن تذكر من الذي قال أو فعل؛ لا تصحُّ إلا في حق الصحابة فقط.

فإذا قلت لك: الحديث موقوف؛ تفهم مني مباشرة أنه من كلام الصحابي أو من فعله، أما إذا قلت: لك هو موقوف على مالك بن أنس؛ فلا تفهم من ذلك أن مالكاً صحابي؛ لأننا قلنا: يصح أن أقول موقوف على غير الصحابي؛ إذا قيَّدت وذكرت اسمه.

إذن المرفوع يكون مضافاً إلى النبي ﷺ، والموقوف عند الإطلاق يكون مضافاً إلى الصحابي.

قال: (وما لتابِعٍ هُوَ المَقْطوعُ)

أما المقطوع - وليس المنقطع؛ وهنا يجب أن نركِّز ونفرق بين اللفظتين- نتحدث هنا عن المقطوع وليس عن المنقطع، المنقطع ليس موضوعنا وسيأتي؛ موضوعنا هنا المقطوع.
إذا قلت: هذا حديث مقطوع؛ ماذا تفهم مني؟

تفهم: أنه ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل؛ هذا هو المقطوع.

فإذا نسبت قولاً من الأقوال أو فعلاً من الأفعال إلى أحد الذين لقوا الصحابة؛ فيسمى هذا حديثاً مقطوعاً.

مثلاً قال البخاري: قال أبو العالية الرياحي في تفسير قول الله تبارك وتعالى {ثم استوى إلى السماء}: (استوى إلى السماء؛ ارتفع)، فقول أبي العالية الرياحي: (استوى إلى السماء؛ ارتفع) هو حديث مقطوع.

لماذا؟ لأن أبا العالية الرياحي: تابعي من تلاميذ الصحابة وأخذ عنهم؛ لقي علياً وابن عباس رضي الله عنهما وهما صحابيان، ولأننا عرفنا أن التابعي من أخذ عن الصحابة، من لقي الصحابي، من سمع من الصحابي- ولو صحابي واحد-؛ يسمى تابعياً، ويقال لحديثه: حديث مقطوع.

وقال مجاهد[1] في تفسير قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى}؛ قال: (استوى: علا على العرش)،

فمجاهد بن جبر تلميذ ابن عباس ولقي جماعة من الصحابة وروى عنهم؛ إذن مجاهد تابعي.

إذن عندما أقول لك: قال مجاهد: (استوى على العرش؛ علا على العرش)، أو قال أبو العالية: (استوى إلى السماء؛ أي: ارتفع)؛ تقول: هذا حديث مقطوع.

ماذا يعني مقطوع؟ يعني أنه من كلام التابعي.

١- هو مجاهد بن جبر – ويقال: ابن جبير- المكي، أبو الحجاج القرشي المخزومي مولاهم، ثقة إمام في التفسير والعلم، من الوسطى من التابعين، مات سنة ١٠١ هـ وقيل غير ذلك. انظر "تهذيب الكمال" (٢٢٨/٢٧)، "تهذيب التهذيب" (٤٢/١٠).

أو أقول: فعل مجاهد كذا وكذا، أو فعل أبو العالية الرياحي كذا وكذا؛ فهذا أيضاً يقال له: حديث مقطوع.

فائدة:

هذان المثالان اللذان ذكرتهما عن أبي العالية ومجاهد؛ مثالان في العقيدة، وأبو العالية ومجاهد تابعيان من القرون المفضلة، وهما إمامان من أئمة التابعين؛ إذن: يجب أن يرسخ في ذهنك أن السلف رضوان الله عليهم كانوا يُمرُّون الصفات كما جاءت على معناها الحقيقي، ولا يصرفونها عن حقيقتها، وأن إثبات صفة علو الله على خلقه عقيدة سلفية صحيحة.

فائدة:

انظر نحن ندرس في المصطلح؛ فما الذي أدخل العقيدة في موضوعنا هنا؟
حتى تعلم خطورة دراسة العلم عند المبتدع؛ فبإمكان المدرِّس أو الشارح أو الشيخ أن يُدخل على تلاميذه أيَّ عقيدة يريدها، في أي مادة يدرِّسها، المشكلة ليست فقط في الكتاب الذي تَدْرُسُهُ؛ الأهم من الكتاب هو المدرِّس، فإذا كان المدرِّس مبتدعاً يُدخِل عليك عقيدته وأنت لا تشعر، فأنت أتيته متعلماً، تريد أن تتعلم، تريد أن تتلقى من هذا المدرس، لا تريد أن تعلمه أو أن تصحح له.
بعض الشباب الذين إذا حذرتهم من هذا؛ قالوا: يا شيخ أنا أستطيع أن أميز؛ فآخذ منه الحق وأترك الباطل.
سبحان الله! إن كنت قد ألمت بعقيدة أهل السنة إلماماً عظيماً كهذا، بحيث لا يستطيع أن يُدْخِلَ عليك شيئاً؛ إذن لماذا تطلب العلم؟! أنت ينبغي أن تكون شيخاً مدرِّساً!!

أو يأتي شخص يقول لك: اذهب وخذ منه الحق واترك الباطل؛ هذا كلام غبي، فعلاً كلام أناس أغبياء؛ لماذا؟

لأن هذا الذي جاء يدرس عند المبتدع؛ قادم ليتعلم؛ ما الذي يدريه ما الحق من الباطل؟ كيف ترمي به في الهاوية؛ كذاك الأول الذي قال:

ألقاه في اليمِّ مكتوفاً وقال له   إياك إياك أن تبتلَّ بالماء

كيف هذا؟ أنت ترمي به عند المبتدع يدْرس على يديه؛ ثم تقول له احذر من البدعة؟!

هل يستقيم هذا؟ لا يستقيم.

ثم هو مسكين ليس عنده شيء، قادم ليتعلم؛ وتقول له: احذر من الباطل وخذ منه الحق؟!

ما الذي يدريه الفرق بين الحق والباطل؟ لو كان قادراً على تمييز الحق من الباطل؛ ما جلس ليدرس ويتعلم؛ عندئذ هو عالم.

كل هذا عداك عن المفاسد الأخرى التي ذكرها أهل العلم في الدراسة عند أهل البدع.

ومنها: تعريض القلب للشبهات؛ وهذه لا أحد يأمن على نفسه منها.

لذلك: نحن نحذِّر الطلبة دائماً: ألا يطلبوا العلم إلا على شخص يثقون بعلمه ودينه، يثقون بمنهجه وعقيدته؛ لأنه سيُدْخل عليهم العقيدة التي يحملها من حيث يشعرون أو لا يشعرون؛ فالواجب على المسلم أن يتحرَّى لدينه ويحذر.

الشاهد الذي أريد أن أذكره لكم هنا: أنني قادر على إدخال هذه العقيدة عليكم من خلال مصطلح الحديث؛ فأنت- بارك الله فيك- تحذر من هذا الأمر؛ لا تدرس إلا عند شخص موثوق في علمه في دينه، في منهجه وعقيدته؛ هذا يريد أن يربيك، يريد أن يعلمك، يريد أن يعطيك أفكاراً، عقائد، مناهجاً، علماً تنجو به عند الله أو تهلك به عند الله، ويستطيع أن يدخل عليك عقيدته التي يحملها من حيث تشعر أو لا تشعر؛ فالواجب على المسلم أن يتحرى لدينه وأن يحذر؛ فكونوا حذرين -بارك الله فيكم- ليس

كل من جلس وعلَّم ناصحاً؛ هناك غششة، وهم كُثُرٌ حذر منهم النبي ﷺ وقال: " دُعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها"[1]، إخواني: ينبغي على الإنسان أن لا يثق بنفسه ثقة زائدة عن الحد، وينبغي عليه أن يستمع لكلام أهل العلم ونصائحهم؛ هذا خير له في دينه ودنياه.

نرجع إلى موضوعنا:

أبو العالية الرياحي ومجاهد بن جبر من التابعين، إذا قالوا قولاً أو فعلوا فعلاً، عُزي إليهم أو أضيف إليهم؛ قلنا هذا حديث مقطوع؛ هذا معنى المقطوع.

إذن عندما أقول: قال أبو العالية: (استوى إلى السماء؛ أي: ارتفع)؛ تقول: هذا حديث مقطوع؛ لماذا؟ لأن أبا العالية تابعي، كيف عرفت أنه تابعي؟ لأنه أخذ عن الصحابة؛ فقط؛ انتهى الأمر.

هل قولنا في حديث: مرفوع، موقوف، مقطوع؛ يدل على أن الحديث صحيح أو ليس بصحيح؟

هذا موضوع ثانٍ؛ يعني: حين أقول لك هذا الحديث مرفوع؛ فأنا فقط أفيدك بأن هذا الحديث أضيف إلى النبي ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره أو صفة له خلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّة.

عندما أقول لك هو حديث موقوف؛ يعني: هو من قول الصحابي أو من فعله.

عندما أقول لك الحديث مقطوع؛ أي: من قول التابعي أو من فعله.

هذا فقط ما يفيدك من قولي: مرفوع أو موقوف أو مقطوع، أما كونه صحيحاً أو ليس بصحيح؛ فهذا موضوع ثانٍ.

إذا تحققت فيه شروط الصحيح؛ فهو صحيح.

إذا تحققت فيه شروط الحسن؛ فهو حسن.

١- متفق عليه. أخرجه البخاري(٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧) عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه

إذا لم تتحقق فيه شروط الصحيح ولا الحسن؛ فهو ضعيف.
إذن هل يمكن أن يكون مرفوعاً صحيحاً؟ نعم.
هل يمكن أن يكون مرفوعاً حسناً؟ نعم.
هل يمكن أن يكون مرفوعاً ضعيفاً؟ نعم.
وكذلك بالنسبة للموقوف والمقطوع؛ يمكن أن يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.
هذه خلاصة الموضوع.

المُسْنَد

ثم قال الناظم رحمه الله:

(والمُسْنَدُ المُتَّصِلُ الإسْنادِ منْ راويهِ حتَّى المُصْطفى ولمْ يَبِنْ)

يريد المؤلف أن يعرف المسند؛ ما هو.

فإذا سمعت المحدث يقول: هذا حديث مسند؛ فماذا يعني بالمسند؟

يعرِّف المؤلف المسند بأنه: **(المتصل الإسناد من راويه حتى المصطفى ولم يبن).**

لم يبن؛ يعني: لم ينقطع.

لم ينقطع من راويه- كالبخاري ومسلم- أي: من أول الإسناد؛ حتى المصطفى ﷺ.

فإذا سمعت محدثاً يقول هذا حديث مسند؛ فمعناه عند الناظم: أنه متصل الإسناد ومرفوع إلى النبي ﷺ.

فعلى ذلك يكون الحديث المسند عند المصنف: لابد أن يكون متصل الإسناد من أوله إلى آخره.

يعني: حديث أخرجه البخاري في "صحيحه"؛ قال: حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ؛ قال: كذا وكذا؛ هذا يسمى حديثاً مسنداً؟

الجواب: نعم؛ لأنه حديث متصل الإسناد؛ البخاري سمع من عبد الله بن يوسف، عبد الله بن يوسف سمع من مالك، مالك سمع من نافع، نافع سمع من ابن عمر، وابن عمر سمع من النبي ﷺ، ثم ذُكر لنا متن الحديث؛ ليس فيه انقطاع.

فهو إسناد متصل إلى النبي ﷺ، وليس إلى الصحابي ولا إلى التابعي، وفي نفس الوقت ليس فيه انقطاع؛ هذا هو المسند عند المصنف.

وأما غيره من أهل العلم كابن حجر[1]؛ فقال في تعريف المسند: (ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال)، وتعريف ابن حجر هذا جاء بناء على استقرائه لكلام أئمة الحديث وتصرفهم.

الاختلافات التي بين تعريف الناظم وتعريف ابن حجر للمسند:

أما الاختلاف الأول؛ فدقيق سنأجله الآن إلى الكتاب الذي بعده إن شاء الله.

وأما الاختلاف الثاني: فهو عند قول المؤلف في التعريف: (بسند متصل)، وقول ابن حجر: (بسندٍ ظاهره الاتصال)؛ فما الفرق بينهما؟

الفرق: هو أن الإسناد إذا كان فيه انقطاع خفيف مثل الإرسال الخفي والتدليس؛ فيسمى مسنداً عند من عرَّف التعريف الثاني؛ لذلك إذا نظرت في "مسند الإمام أحمد"؛ ستجد فيه أحاديث كثيرة مرفوعة إلى النبي ﷺ، إما تكون أسانيدها متصلة واضحة الاتصال، وقد يكون فيها تدليس، وأحياناً إرسال خفي؛ أشياء خفيفة؛ وقد سماه الإمام أحمد: مسنداً.

وسيأتي إن شاء الله معنى التدليس والإرسال الخفي.

والخلاصة: المسند عند المؤلف: هو الحديث المتصل المرفوع إلى النبي ﷺ.

لو حفظت هذا مؤقتاً فقط؛ يكفيك إن شاء الله.

هل هذا المسند: صحيح أو حسن أو ضعيف؟

يمكن أن يكون صحيحاً ويمكن أن يكون حسناً ويمكن أن يكون ضعيفاً.

المهم أني إذا قلت لك: حديث مسند؛ عرفت أنه لابد أن يتوفر فيه شرطان:

الأول: أن يكون إسناده متصلاً، والثاني: أنه مرفوع إلى النبي ﷺ.

١- هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، من علماء القرن التاسع، صاحب كتاب "فتح الباري في شرح صحيح البخاري"، وله مصنفات كثيرة، عالم بالفقه والحديث، توفي سنة ٨٥٢ هـ.

المتصل

ثم قال الناظم:

(وما بِسَمْعِ كُلِّ راوٍ يتَّصِل إسْنادُهُ للمُصطفى فالمتَّصِل)

يريد المؤلف الآن أن يعرف الحديث المتصل؛ وهذه كلها من أنواع علوم الحديث.

طيب لو قلت لك: حديث متصل؛ وهذا هو النوع الذي معنا الآن؛ ماذا نستفيد؟

المتصل؛ هو ما اتصل إسناده إلى النبي ﷺ؛ يعني: الحديث المتصل هو الذي سمع رواته كل واحد منهم من الذي يليه من أول الإسناد إلى آخره.

فإذا تحقق فيه شرط سماع كل راو من الذي يليه وينتهي على هذا الحال إلى النبي ﷺ؛ سُمِّيَ متَّصلاً.

وإذا تحقق فيه سماع كل راوٍ من الذي يليه؛ فلا يكون منقطعاً ولا معلقاً ولا معضلاً ولا مرسلاً ولا مدلساً؛ ويكون متصلاً.

فالمؤلف يشترط شرطين ليكون الحديث متصلاً:

الأول: أن يسمع كل راوٍ من الآخر.

الثاني: يكون منتهياً إلى النبي ﷺ.

وكثير من علماء المصطلح لا يقيدونه بالانتهاء إلى النبي ﷺ؛ وإنما يشترطون فيه شرطاً واحداً؛ وهو أن يسمع كل راوٍ من الذي يليه من أول الإسناد إلى آخره؛ وهو الأصح.

هل يعدُّ المتصل صحيحاً؟

كما ذكرنا؛ المتصل: هو إسناد سمع كل راو من الذي يليه؛ لكن هل تحققت بقية شروط الصحيح أو الحسن؟

إذا تحققت شروط الصحيح؛ سمي صحيحاً، إذا لم تتحقق شروط الصحيح وتحققت شروط الحسن؛ سمي حسناً، وإذا لم تتحقق شروط الصحيح والحسن؛ سمي ضعيفاً.

المسلسل:

قال الناظم رحمه الله:

(مُسَلْسَلٌ قُلْ ما على وَصْفٍ أتى   مِثْلُ أما والله أنباني الفتى

كذاك قَد حدَّثَنيه قائِما   أوْ بَعْدَ أنْ حَدَّثَني تَبَسَّما)

هذا النوع من أنواع علوم الحديث يسمى: المسلسل.

المسلسل لغة: هو المتصل بعضه ببعض، ومنه: سلسلة الحديد؛ لأن حلقاتها متصلة مشبوكة ببعضها؛ فسميت سلسلة؛ هذا الأصل اللغوي.

والمسلسل في اصطلاح أهل الحديث: هو ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة.

(مسلسل قل ما على وصف أتى) يعني المسلسل؛ قل: هو الذي جاء على وصف معين.

(مثل أما والله أنباني الفتى) يعني مثاله: يقول كل واحد من الرواة: أنبأني فلان، أنبأني فلان، أنبأني فلان، أنبأني فلان.

(كذاك قد حدثنيه قائما) أو يقول كل راوٍ: حدثني فلان قائماً، حدثني فلان قائماً، حدثني فلان قائماً.

(أو بعد أن حدثني تبسما) كل واحد فيهم يقول: حدثني ثم تبسم، حدثني ثم تبسم؛ هذا هو المسلسل.

مثلاً: يروي البخاري حديثاً عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أنه يحدث بحديث ويتبسم بعد أن يتحدث بالحديث.

ابن عمر لما سمع الحديث من النبي ﷺ ورآه تبسم؛ حدث التابعي الراوي عنه - وهو نافع - بنفس الحديث، وبعد أن انتهى من التحديث تبسم.

ثم التابعي وهو نافع الذي أخذ عن ابن عمر أيضاً حدث تابع التابعي الذي هو مالك بنفس الحديث؛ ثم تبسم.

ثم مالك حدث عبد الله بن يوسف بالحديث ثم تبسم.
ثم عبد الله بن يوسف الذي أخذ عن مالك حدث البخاري بنفس الحديث؛ ثم تبسم؛ فتتابع رجال الإسناد على التبسم بعد تحديث الحديث؛ فهذا يسمى حديثاً مسلسلاً؛ لأن رجال الإسناد قد تتابعوا على شيء واحد؛ وهو التبسم.

مثاله: الحديث الذي يذكره العلماء في كتب المصطلح؛ وهو حديث معاذ بن جبل[١]: أن رسول الله ﷺ قال: " يا معاذ، والله إني لأحبك، والله إني لأحبك، أوصيك يا معاذ لا تدعنَّ في دبر كل صلاة تقول: اللهم أعنّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك"[٢].
فعندما حدث معاذ بن جبل بهذا الحديث؛ قال للذي يريد أن يأخذه عنه: (إني أحبك؛ فلا تدعنَّ في دبر كل صلاة تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ....) إلى آخر الحديث، والذي بعده قال للذي سمعه منه: (والله إني أحبك؛ فلا تدعن في دبر كل صلاة تقول: ...)، والذي بعده كذلك.
فكل واحد منهم أراد أن يحدث بهذا الحديث؛ قال: (إني أحبك) ... ثم حدث به؛ فكان هذا الحديث مسلسلاً بالمحبة؛ هذه صورة.

وصورة أخرى: كالتسلسل بالفعل؛ كأن يحدث النبيُّ ﷺ أبا هريرة مثلاً- أو غيره من الصحابة- الحديث وهو قائمٌ، ويأخذه أبو هريرة- أو الصحابي الذي سمعه من النبي ﷺ- فيحدثه لمن بعده وهو قائم، والذي بعده يحدثه للذي بعده وهو قائم... إلى آخر الإسناد؛ فيكون هذا الحديث مسلسلاً بالقيام.

١- هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدي الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن المدني، عالم من كبار الصحابة، توفي في الشام سنة ١٨ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (١٠٥/٢٨)، "تهذيب التهذيب" (١٨٦/١٠).
٢- أخرجه أحمد(٢٢١١٩)، وأبو داود(١٥٢٢)، والنسائي(١٣٠٣).

وهو معنى ما قاله المؤلف: (كَذاكَ قَدْ حَدَّثَنيهِ قائِما)

كذلك من أمثلة المسلسل بالفعل: كأن يتبسم النبي ﷺ وهو يحدِّث الصحابي بالحديث، ثم يتبسم الصحابي وهو يحدث التابعي بالحديث، ثم يتبسم التابعي وهو يحدث الذي بعده؛ وهكذا؛ فيكون هذا الحديث مسلسلاً بالتبسُّم.

ومن الأمثلة: أن يكون رجال الإسناد كلهم من بلاد الشام أو من الكوفة أو من البصرة، فإذا كانوا من الشام؛ فيقال: حديث مسلسل بالشاميين؛ لأنه أخذه شامي عن شامي عن شامي عن شامي.
إذا كان رجال إسناده كلهم بصريين؛ فيقال: حديث مسلسل بالبصريين.
إذا كان رجال إسناده مصريين؛ يقال: حديث مسلسل بالمصريين؛ وهكذا.

هل المسلسل صحيح أم ضعيف؟

ربما يكون صحيحاً وربما يكون ضعيفاً؛ ولكن أهل الحديث يقولون: المسلسل في الغالب ضعيف؛ هذا ما وُجد: أن المسلسل في الغالب يكون ضعيفاً، وربما يكون الحديث صحيحاً؛ لكن قصة التسلسل هذه في الغالب تكون ضعيفة، لكن يوجد أحاديث كثيرة مسلسلة صحيحة.
واعلم أن وصف التسلسل في حدِّ ذاته لا علاقة له بقبول الحديث أو ردِّه؛ يعني: لا يُقال في الحديث: لأنه مسلسل فهو ضعيف، أو: لأنه مسلسل فهو صحيح؛ بل يُنظر إلى الحديث وإلى شروط الصحيح وشروط الحسن؛ ما هو المتوفر منها؛ ويحكم بناء عليه بما يناسبه.

ما الذي نستفيده من المسلسل؟

نستفيد من المسلسل: الاتصال؛ لأن كل واحد أخذ من الثاني؛ ففعل فعله أو قال قوله؛ إذن يدلنا هذا على اتصال السند.

المشهور والعزيز والغريب

ثم قال المؤلف رحمه الله:

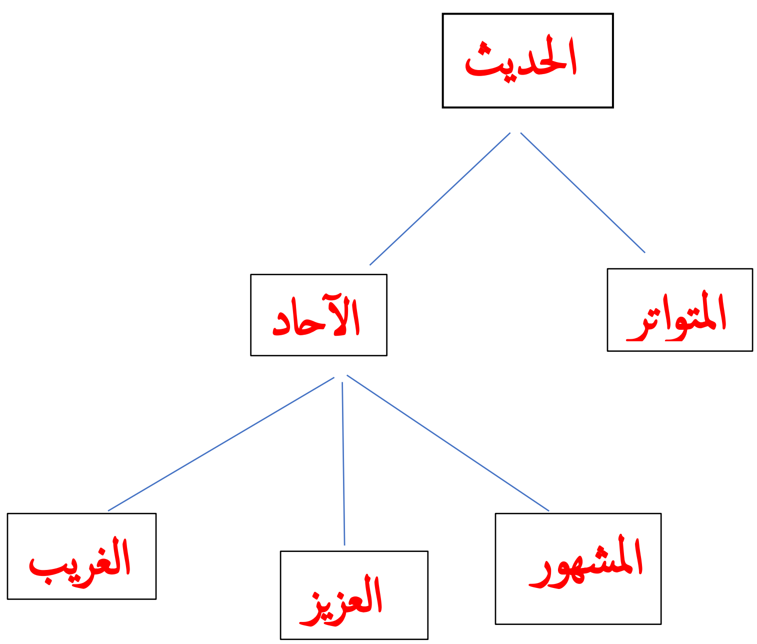
(عَزِيزُ مَرْوِيْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَهْ مَشْهورُ مَرْوِيْ فَوْقَ ما ثَلاثَهْ)

يريد المؤلف هنا أن يعرف أنواعاً أخرى من الحديث؛ وهي العزيز والمشهور؛ ولكن أولاً قبل الكلام عن هذا؛ يجب أن نبدأ بشيء:

ارسموا شجرة، وأخرجوا من أصل الشجرة فرعين؛ اكتبوا على الفرع الأول: (متواتر)، واكتبوا على الفرع الثاني: (آحاد).

ثم اتركوا الفرع الأول الذي كتبتم عليه متواتر.

أما الفرع الثاني الذي كتبتم عليه آحاد؛ فأخرجوا منه ثلاثة فروع؛ اكتبوا على الأول: غريب، وعلى الثاني: عزيز، وعلى الثالث: مشهور؛ واحفظوها على هذا النحو.



فالحديث بداية ينقسم إلى قسمين: متواتر وآحاد، أما المتواتر؛ فليس شغلنا معه الآن، سيأتي شرحه- إن شاء الله- في كتب أكبر من هذا بشكل موسَّع، لكن بالجملة:

المتواتر: هو الحديث الذي يرويه جمع عن جمع يستحيلُ تواطؤهم على الكذب (من أوله إلى آخره) ويكون مستندهم في النقل: الحسُّ.

ومعنى هذا التعريف: أن يكون الحديث مثلاً قد رواه جمعٌ؛ نقول رواه مثلاً: عشرون رجلاً عن النبي ﷺ، ورواه عن هؤلاء العشرين: عشرون مثلهم أو أكثر- ثلاثون أو أربعون-؛ وهكذا من أول الإسناد إلى آخره.

والكثرة لا تهمُّ؛ المهم: أن يكون أقل طبقة فيه فيها جمعٌ يرونه عن جمعٍ- من أول الإسناد إلى آخره-، ويشترط في هذا الجمعِ من الرُّواة: أن يكونوا بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب؛ يعني: يستحيل أن يتفقوا على الكذب- لا قَصْداً ولا خطأً-، فإذا كان الإسناد من أوله إلى آخره على هذه الصورة، وكان مستندُ نقلهم في الأصل: الحس؛ يعني: المشاهدة أو السماع، وليس مجرد الرأي العقلي؛ فيكون الحديث متواتراً.

كأن يسمع جماعة من الصحابة حديثاً من النبي ﷺ؛ هذا مستنده الحس؛ لأنهم أخذوه بالسمع، والسمع من الحواس، فإذا نُقِل الحديث على هذه الصورة التي ذكرناها؛ يكون متواتراً.

وهذا الحديث الذي على هذه الصورة- وهو المتواتر- يفيد اليقين؛ أي: يستيقن الشخص أن هذا الحديث من قول النبي ﷺ.

والقرآن جاءنا بالتواتر؛ رواه مجموعة من أصحاب النبي ﷺ، فأخذه عنهم جمع وهم التابعون، وأخذه عن التابعين جمع؛ وهكذا إلى أن وصل إلينا بهذه الطريقة؛ هذا يسمى متواتراً.

ونضع المتواتر على جنب؛ لأنه لا يحتاج إلى تصحيح وتضعيف؛ فمعنى أن يكون الحديث متواتراً: أنه صحيح انتهى؛ لذا ضعه على جنب ليس موضوعنا الآن، الذي نحتاجه الآن: هو الآحاد، وحين تسمع كلمة آحاد، تظن أنه حديث قد رواه واحد؛ وفي الحقيقة ليس هو كذلك.

فالآحاد: ما ليس بمتواتر؛ أي: أيُّ حديث لم تجتمع فيه شروط التواتر؛ فهو آحاد.

وينقسم الآحاد إلى ثلاثة أقسام: غريب وعزيز ومشهور.

وهذا التقسيم هو باعتبار وصول الحديث إلينا، فمن حيث وصول الحديث إلينا: إما أن يكون الحديث قد وصل إلينا بإسناد أو إسنادين أو بثلاثة أسانيد أو أسانيد متعددة.

الشيء الآخر الذي يجب أن تفهموه:

هو موضوع الطبقة؛

ماذا نعني بالطبقة؟

الطبقة: هم الرواة المتشابهون في السنِّ أو الأخذ عن الشيخ.

إما أن يكون الرواة قد اتفقوا في السن، بأن يكون سنهم واحداً أو قريباً من بعضه؛ فهؤلاء يسمَّوْنَ طبقة، أو أن يكون الرواة قد اشتركوا في الأخذ عن شيخ معين؛ فيسمَّونَ طبقة؛ وهذا النوع الثاني هو الذي نريده

مثلاً: مالك يروي عن شيخه نافع، نافع يروي عن شيخه ابن عمر، وابن عمر يروي عن النبي ﷺ.

الآن مالك طبقة، نافع طبقة ثانية، ابن عمر طبقة ثالثة.

ما الضابط لنجعله طبقة؟

الضابط: بما أن هذا الراوي أخذ عن شيخ؛ فيسمى طبقة، إذن كل من أخذ عن نافع يسمون طبقة واحدة.

مالك روى عن نافع، عبيد الله بن عبد الله روى عن نافع، عبد الله بن عبد الله بن عمر روى عن نافع؛ إذن هؤلاء الثلاثة – مالك، وعبيد الله بن عبد الله، وعبد الله بن عبد الله بن عمر- يسمون طبقة واحدة، لماذا؟

لأنهم جميعاً أخذوا عن شيخ واحد؛ وهو نافع.

إذن الصحابة كلهم طبقة واحدة؛ لأنهم كلهم أخذوا عن النبي ﷺ.

وكل من أخذ عن ابن عمر طبقة واحدة؛ نافع وسالم وغيرهم كلهم يسمون طبقة واحدة؛ لأنهم أخذوا عن شيخ واحد وهو ابن عمر.

الآن عندما يأتيك حديث مثلاً رواه عن مالك خمسة؛ هذه طبقة؛ وهي الرابعة.

ورواه عن نافع: مالك ومعه ثلاثة؛ هذه طبقة؛ وهي الثالثة.

ورواه مع نافع عن ابن عمر اثنان؛ هذه طبقة؛ وهي الثانية.

ورواه فقط: ابن عمر عن النبي ﷺ؛ فهو طبقة أيضاً؛ وهي الأولى.

إذا نظرنا إلى أقل طبقة من طبقات هذا السند؛ كم راو فيها؟

الطبقة الأولى فيها: واحد، الطبقة الثانية: ثلاثة، الطبقة الثالثة فيها: أربعة، الطبقة الرابعة فيها: خمسة؛ ماذا يسمى هذا؟

يسمى حديثاً غريباً؛ لأن أقل طبقة من طبقات سنده فيها راو واحد.

لو روى الحديث اثنان مع ابن عمر عن النبي ﷺ؛ ستكون أقل طبقة عندنا في هذا الإسناد: ثلاثة؛ فالثلاثة هي العبرة، هي التي ننظر إليها، لا ننظر للأكثر، الأكثر ليس مهما عندنا؛ المهم أن ننظر في أقل طبقة؛ كي نحكم على الحديث بأنه غريب أو عزيز أو مشهور.

إذن ما هو الحديث الغريب؟

الغريب: هو ما في أقل طبقة من طبقاته راو واحد.

بمعنى: أننا إذا وجدنا طبقة من طبقات الإسناد ليس فيها إلا راوٍ واحد، لم يتابعه أحد على رواية هذا الحديث؛ فنسمي الحديث: غريباً

وإذا بحثنا في جميع الطبقات ووجدنا أقل طبقة فيها راويان؛ فماذا يسمى هذا الحديث؟

يسمى حديثاً عزيزاً.

فالعزيز: ما في أقل طبقة من طبقاته راويان.

أما إذا كان في أقل طبقة من طبقات السند: ثلاثة؛ فيسمى مشهوراً.
طيب إذا كان عدد الرواة في أقل طبقة من طبقات السند أكثر من ثلاثة؛ فماذا يسمى؟ أيضاً يسمى مشهوراً إلى أن يصل إلى حد التواتر.
فالمشهور: ما في أقل طبقة من طبقات إسناده ثلاثة رواة فأكثر ما لم يصل حدَّ التواتر.

ما الضابط أن يصل إلى حد التواتر؟

هو أن يصير في نفسك أن هذا الخبر يقين لا شك فيه أبداً، مع بقية شروط التواتر.
وسيأتي إن شاء الله موضوع التفريق بين المشهور والمتواتر في كتب أكبر من هذا.
المهم هنا: أن تفهم أن الحديث إذا بحثت عن جميع طرقه ووجدت أقل طبقة من طبقات سنده واحداً؛ فهو غريب، إن وجدت أقل طبقاته اثنين؛ فهو عزيز، ثلاثة؛ مشهور، أكثر من ثلاثة؛ أيضاً مشهور ما لم يصل إلى حد التواتر.
طبعاً المؤلف ذكر العزيز والمشهور وسيذكر الغريب فيما هو آت إن شاء الله، لكن لارتباط الثلاثة ببعضها؛ شرحناها معاً ها هنا.

الفرق بين ما قلناه وما قاله المؤلف:

قال المؤلف: عزيز مروي اثنين أو ثلاثة   مشهور مروي فوق ما ثلاثة
خالفنا في العزيز وفي المشهور؛ إذ جعل الحديث الذي في أقل طبقة من طبقاته اثنان عزيزاً- وهذه وافقنا فيها-؛ لكنه قال: (أو ثلاثة)؛ فعنده: اثنان أو ثلاثة؛ يسمى عزيزاً.
وأما المشهور؛ فقال في تعريفه: (مشهور مروي فوق ما ثلاثة)؛ أي: عدد رواته أكثر من ثلاثة؛ أي: في أقل طبقاته، إذا كان في أقل طبقة من طبقاته أربعة رواة فأكثر؛ يسمى مشهوراً.

وقول المؤلف هذا خلاف المشهور عند المحدثين وخصوصاً عند الحافظ ابن حجر وغيره؛ فإنهم قالوا:

الغريب: ما في أقل طبقة من طبقات سنده راوٍ واحد

العزيز: ما في أقل طبقة من طبقات إسناده اثنان.

المشهور: ما في أقل طبقة من طبقات إسناده ثلاثة فأكثر؛ ما لم يبلغ حد التواتر.

هذا هو الصحيح إن شاء الله ونمشي عليه بإذن الله تعالى، والتوسع سيكون في الكتب القادمة بإذن الله تعالى.

تنبيه: لا بدَّ أن نعرف أن المشهور يطلق على معنيين: معنى اصطلاحي، ومعنى غير اصطلاحي.

أما المعنى الاصطلاحي؛ فهو الذي ذكرناه.

وأما غير الاصطلاحي؛ فيطلق على ما اشتهر على ألألْسُنِ؛ مثاله حديث: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق"؛ هذا حديث مشهور عند عامة الناس اليوم، ومشهور عند الفقهاء؛ لكن هو مشهور بالمعنى غير الاصطلاحي؛ أي: مشهور على ألسنة الناس والفقهاء، وليس بمعنى أن أقلَّ طبقة من طبقات إسناده: ثلاثة رواة.

ماذا نستفيد من تقسيم الحديث إلى المتواتر والآحاد؟ وتقسيم الآحاد إلى غريب وعزيز ومشهور؟

كاصطلاح ليس عندنا مشكلة في التقسيم؛ فماذا ينبني على هذا الاصطلاح؟

هذا بنى عليه المبتدعة جبالاً في مسائل العقيدة؛ فيقبلون في العقيدة الحديث المتواتر، ويرفضون حديث الآحاد؛ حتى وإن رواه أربعة أو خمسة أو ستة؛ لا يقبلونه في

العقيدة؛ وهذا ضلال وبدعة ومحدثة في دين الله؛ سيأتي هذا كله إن شاء الله في كتب أكبر من هذا بإذن الله تعالى.

لكن المهم أن تفهموا: نحن عندنا أهل السنة والجماعة حديث رسول ﷺ إذا صحَّ؛ فهو دين ندين الله به، وسواء في العقيدة أو في الأعمال؛ ليس عندنا فرق؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا}[1]، والأدلة على قبول خبر الآحاد في كل شيء كثيرة، وقد صنف فيها الإمام الشافعي ومن بعده مؤلفات في الرد على أهل البدع في التفريق بينها.

ونحن نحتاج لهذا التفريق فقط في شيء واحد؛ وهو عند تعارض الأحاديث، ولم نستطيع الجمع بينها؛ فأيها الذي نأخذه ونقدمه؟

نقدم المتواتر على الآحاد.

وبإمكانك أن تقول بشكل أسهل- وهو المتعارف عليه عند السلف رضي الله عنهم-: صحيح وأصح، والأصح يقدم على الصحيح عند التعارض فقط، في غير هذا لا نحتاجه إن شاء الله.

أهل البدع يبنون على هذا التقسيم بدعهم، أما نحن؛ فنأخذه وندرسه ونتعلمه فقط من أجل أنه إذا تعارضت الأحاديث مع بعضها؛ فنقدم الأقوى ونترك الأقل قوة فقط، غير هذا؛ كله معمول به في العقيدة وفي الفقه.

هل يؤثر كون الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً؛ في كونه مقبولاً أو مردوداً؟

١- [الحشر:٧]

وصف الحديث بأنه غريب أو عزيز أو مشهور؛ لا يؤثر من ناحية القبول والردِّ؛ إنما نعرف به فقط كم من الرواة روى هذا الحديث، وربما يكون الغريب صحيحاً، وربما يكون ضعيفاً؛ وكذا العزيز والمشهور.

الأمر يرجع إلى النظر في الأسانيد، أما مجرد الوصف بالغرابة أو بالعزة أو بالشهرة؛ فلا يؤثر من ناحية القبول والردِّ، وإن كان أهل الحديث يقولون: إن غالب الغرائب يغلب عليها الضعف؛ لكن لا يعني ذلك أن كل غريب يعتبر ضعيفاً، وخير شاهدٍ على ذلك حديث: "إنما الاعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى"؛ فهو حديث غريب تفرَّد به عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ، وتفرَّد به علقمة عن عمر بن الخطاب، وتفرَّد به عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي، وتفرد به يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم؛ فهو غريب، وأربع طبقات منه فيها راو واحد عن واحد عن واحد عن واحد؛ ثم بعد ذلك اشتهر عن يحيى بن سعيد.

المعنعن والمبهم

قال المؤلف رحمه الله:

(مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ وَمُبْهَمٌ مَا فيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ)

يريد المؤلف أن يعرف الحديث المعنعن؛ فيقول:

(معنعن كعن سعيد عن كرم)؛ يعني كأن يقول الراوي: عن سعيد، ويقول سعيد: عن كرم.

المعنعن: هو الحديث الذي يرويه أحد رواته أو أكثر عمن فوقه بصيغة عن.

لو نظرت إلى إسناد من الأسانيد ورأيت واحداً من الرواة قال فيه: (عن فلان)؛ فهذا الإسناد يسمى إسناداً معنعناً؛ أي فيه عنعنة.

مثلاً: لو قال الإمام البخاري رحمه الله: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

فحدثنا صيغة تحديث، أخبرنا صيغة تحديث، وكذلك سمعت وأنبأنا؛ وغيرها.

ومن صيغ التحديث: (عن) الموجودة في الإسناد في المثال.

ولو لم يكن في الإسناد إلا راو واحد فقط قال: (عن فلان)؛ فيسمى هذا الحديث حديثاً معنعناً؛ فلا يشترط التعدد.

لماذا أفرد علماء الحديث صيغة (عن) بالكلام دون غيرها من الصيغ؟

لاحظ صيغة التحديث التي بين البخاري وعبد الله بن يوسف في المثال؛ وهي: (حدثنا)، وكذا: (أخبرنا) التي بين عبد الله بن يوسف ومالك؛ هذه صيغ تحديث صريحة؛ أي: صريحة بأن عبد الله بن يوسف قد سمع من مالك، وكذا الأولى صريحة بأن البخاري قد سمع من عبد الله بن يوسف.

أما مالك؛ فقال: عن نافع، ونافع قال: عن ابن عمر عن النبي ﷺ، و(عن) صيغة تحديث أيضاً؛ لكنها غير صريحة، لاحظ أنها ليست كقولك: (حدثنا)، أو: (سمعت) أو: (أخبرنا)؛ هذه كلها صريحة بأن هذا الراوي قد سمع من شيخه، ولا تحتاج إلى وقفة، فعندما يقول شخص: (حدثني فلان)؛ فلا يكون عندك إشكال ولا شك أن هذا الشخص قد سمع مباشرة من شيخه؛ إذا كان ثقة.

أما (عن)؛ ففي أصل وضعها اللغوي لم توضع كصيغة سماع أو تحديث صريحة، فإن قلت: فلان عن فلان- أي: أخذ الحديث عنه-؛ فلا يلزم من ذلك السماع؛ فهي ليست صريحة، فيها احتمال، وإن كان المحدثون يطلقونها ويريدون بها أن الحديث مسموع عن فلان، لكن أحياناً لا تكون كذلك؛ لذلك ذكروها هنا.

فاصطلاحاً صيغة: (عن) محمولة على السماع عند جمهور أهل الحديث، ويوجد خلاف في هذا ولكنه خلاف شاذ.

لكن متى تحمل (عن) على السماع؟

يعني: إذا قال مالك: عن نافع؛ هل نعتبر أن مالكاً قد سمع من نافع أم لا؟ فـ (عن) ليست صريحة، يعني: هو يقول لك: أنا أنقل لك الخبر عن فلان.

طيب هل سمعته منه أم لا؟ هذا الإشكال في الموضوع.

فإذا وجدناها في الإسناد: مثلاً: حدثنا مالك عن نافع؛ هل نحملها على سماع مالك من نافع؟ هل نقول: سمع مالك من نافع الحديث أم لا؟

الصحيح والذي عليه جمهور المحدثين: أنها تعتبر صيغة سماع بثلاثة شروط؛ هي:

الأول: أن يكون الراوي عدْلاً من ناحية دينه؛ فلا يكذب في التحديث، وحافظاً؛ لئلا يكون قد أخطأ؛ فإنه إذا كان سيء الحفظ ربما أخطأ.

الثاني: ثبوت لقاء الراوي لشيخه الذي يروي عنه؛ لأنك تجد راوياً يحدِّث عمن يليه بصيغة (عن) وهو لم يلقه؛ يقول: (عن فلان) وهو حقيقة لم يسمع منه، ولم يلقه أصلاً، وهذا تجده في الأسانيد.

فلا بد أن يكون قد ثبت عندنا أن الراوي الذي يقول: (عن فلان) قد لقي هذا الذي يروي عنه بصيغة (عن)، حتى لو أنه صرح بالتحديث في غير الحديث الذي يكون معنا، حتى لو قال في حديث واحد فقط: حدثنا أو أخبرنا أو سمعت أو أي صيغة من صيغ السماع الصريحة؛ فيكون قد ثبت سماعه من شيخه الذي يروي عنه وأنه أخذ عنه؛ فنطمئن عندئذ لبقية الأحاديث.

فمثلاً: ثبت أن مالكاً قد سمع من نافع، إذا علمنا هذا؛ إذاً إذا قال مالك: (عن نافع)؛ فنقول مباشرة مالك: قد سمع من نافع.

من أين لنا هذا؟

نقول مالك أصلاً سمع من نافع؛ لأنه تلميذه.

كيف يتحقق ثبوت اللقي؟

تحقق ثبوت اللقاء يكون بأن نجد الراوي يقول في أحد الأسانيد: (حدثنا فلان)، أو: (أخبرنا فلان)، أو: (سمعت فلاناً)؛ فهذا يثبت لنا أنه قد لقي شيخه؛ لأنه عدل حافظ وليس كاذباً؛ إذاً إذا قال: (حدثنا) أو (سمعت)؛ فقد ثبت عندنا لقيه شيخه.

كذلك إذا نصَّ حافظ على أن الراوي سمع من شيخه.

أو أن تجدَ حديثه عن شيخه في صحيح البخاري أو في صحيح مسلم.

لماذا؟

لأن البخاري اشترط أن لا يضع في "صحيحه" حديثاً إلا بهذه الصفة؛ وهي أن يكون قد ثبت عنده أن الراوي قد لقي شيخه، فإذا ثبت هذا؛ وضع الحديث في كتابه.

أما مسلم؛ فشرطه أخفُّ من شرط البخاري؛ فإن مسلم يشترط أن يثبت عنده أن الراوي قد عاش في نفس العصر مع شيخه الذي يروي عنه بصيغة (عن)، وإمكانية اللقاء بينهما ممكنة؛ كان يعيشا في بلد واحدة، مثلاً: أن يكون الراوي بصريًّاً وشيخه بصريٌّ، أو أن أحدهما ارتحل إلى بلد الآخر، أو ارتحل كلاهما لبلد واحدة للحج مثلاً أو لأي سبب آخر، فإذا ثبت عندنا أنهما عاشا في عصر واحد، وأمكن لقاءهما؛ فالغالب على الظن أنه قد سمع منه.

هذا شرط مسلم، وأما البخاري فلا يكتفي بهذا؛ بل لا بد عنده أن يثبت اللقاء؛ هذا هو الفرق بين شرط البخاري وشرط مسلم.

الشرط الثالث: لنحمل رواية الراوي التي يقول فيها: (عن فلان) على السماع؛ يجب ألا يكون هذا الراوي مدلساً.

والمدلس: هو الذي يروي عن شيخه الذي سمع منه في الأصل رواية لم يسمعها منه، يعني: هو أصلاً سمع من شيخه وثبت أنه سمع منه؛ لكنه يروي عنه بعض الروايات من غير أن يسمعها منه، ويكون قد سمعها من شخص آخر يرويها عن شيخه ولم يسمعها هو نفسه عن شيخه مباشرة؛ فيحذف ذاك الشخص الذي سمع الحديث منه، ويروي الحديث عن شيخه مباشرة- مع أنه لم يسمع تلك الرواية من شيخه- ويقول: (عن فلان)، وهو لم يسمع منه هذه الرواية، هو في الأصل قد سمع منه؛ لكن هذا الحديث بالذات لم يكن قد سمعه منه؛ فينقله بصيغة (عن فلان)، ويسقط الواسطة بينه وبين شيخه؛ فهذا يسمى مدلساً.

وهو يروي الحديث بصيغة (عن) فيوهم الناس بأنه أخذ الحديث عن شيخه مباشرة، فالذي يطلع على الإسناد يقول: فلان سمع من شيخه، وثبت عندنا أنه سمع من شيخه؛ فيحمل هذا الإسناد على السماع

فإذا ثبت عندنا أنه مدلس؛ وذلك من خلال رجال الجرح والتعديل- ورجال الجرح والتعديل موجودون لأجل هذا الغرض، فيقولون لنا: فلان مدلس- إذا علمنا هذا؛ لا

نقبل منه أن يقول: عن فلان حتى يصرّح بالتحديث، ويقول: (حدثنا)، أو: (سمعت)، أو (أخبرنا)، أو أيُّ صيغة صريحة لا تحتمل؛ عندئذ نقبل منه، وإذا لم يحدث بصيغة صريحة؛ لم نقبل عنعنته، أما أن يقول: (عن)، فلا، بما أنه مدلس.

إذاً هي ثلاثة شروط، إذا توفرت اعتبرنا صيغة "عن" تدل على الاتصال.

الشرط الأول: أن يكون ثقة.

الشرط الثاني: أن يكون الراوي قد لقي شيخه وسمع منه في الأصل.

الشرط الثالث: ألا يكون الراوي مدلساً.

فإذا توفرت هذه الشروط الثلاثة؛ حكمنا على صيغة (عن) بأنها صيغة مقبولة، ويقبل الحديث الذي فيه عنعنة.

لو جاءنا حديث فيه: مالك عن نافع؛ هل لقي مالك نافعاً؟

الجواب: نعم، هو شيخه ويروي عنه كثيراً.

كيف نعرف أنه أخذ عنه أو لم يأخذ عنه؟

ينص العلماء؛ يقولون: مالك سمع من نافع، أو مالك لم يسمع من نافع، أو نجد له رواية بإسناد صحيح يقول فيها: حدثنا نافع، أو سمعت نافعاً، أو أخبرنا نافع؛ عندئذ نعلم أنه قد سمع منه.

طبعاً رواية مالك عن نافع مشهورة في "الصحيحين"، فكونها في الصحيحين علمنا من ذلك أنه قد روى عنه وسمع منه.

طيب هل مالك مدلس؟

لم يذكره علماء الجرح والتعديل بالتدليس، إذاً هل رواية مالك عن نافع متصلة؟

نعم هي متصلة وإن رواها بصيغة عن.

وسيأتي هذا المبحث إن شاء الله مستقلاً.

قال: **(ومبهم ما فيه راوٍ لم يسم)**

يعرِّف المؤلف المبهم بقوله: (ما فيه راوٍ لم يسم)؛ أي: الإسناد فيه راوٍ لم يسمَّ.

إذن **المبهم: ما فيه راو لم يسم.**

مثلاً: لو قال الإمام البخاري: أخبرنا عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن رجل، عن ابن عمر.

لاحظ هنا: عن رجل عن ابن عمر؛ هل سمي هذا الرجل؟

لا لم يسمَّ، لم يقل: عمرو أو زيد أو بكر إذاً هو لفظ مبهم ليس فيه بيان.

إذا قال الراوي: عن رجل، أو: عن شيخ، أو: عن أحدهم- هو يذكر راوي لكن؛ من هو؟ لم يذكر اسمه- كل هذه الألفاظ يسمى الإسناد بها: إسناد فيه راوٍ مبهم.

ما حكم الإسناد الذي فيه راوٍ مبهم؟

نبحث عنه، فإن عرفنا من هو من خلال جمع طرق الحديث؛ فنحكم عليه بما يستحق من صحة أو ضعف، وإذا لم نعرفه فهو ضعيف؛ لأنه لا بد لنا أن نعرف هذا الراوي هل هو ثقة أم ضعيف، إذاً نضعف هذا الإسناد؛ نقول إسناد ضعيف؛ لأن فيه من قيل فيه: (رجل) وهو مبهم، أو من قيل فيه (شيخ) وهو مبهم، أو (فلان) مبهم لم يسم؛ فهو ضعيف.

تنبيه: الإبهام يكون في السند والمتن، أما السند فعرفناه؛ وهو ما تقدم بأن يقول الراوي- مثلاً-: عن رجل، وأما المتن؛ فكأن يقول الصحابي: جاء رجل إلى النبي ﷺ وقال كذا وكذا، أو جاءت امرأة إلى النبي ﷺ وقالت كذا وكذا؛ فرجل وامرأة مبهمان لا نعرفهما؛ لكن الإبهام في المتن لا يؤثر في صحة الحديث، فإذا كان الإسناد صحيحاً؛

فعدم العلم بالرجل الذي جاء إلى النبي ﷺ لا يضرنا من ناحية الصحة أو الضعف، فلا يقال بأنه مردود لأن فيه راوياً مبهماً في متنه؛ فالإبهام يضر إذا كان في الإسناد.

العالي والنازل

ثم قال الناظم:

(وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلاَ   وَضِدُهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلاَ)

يتكلم الناظم الآن عن علو الإسناد ونزول الإسناد.

العلوُّ في السند: هو قِلَّةُ الوسائط فيه؛ ومعنى قلة الوسائط: قلة الرجال.

كيف يعلو الإسناد وينزل؟

لو نظرنا في أسانيد الإمام البخاري رحمه الله؛ لوجدناها في الغالب تدور ما بين خمسة إلى ستة رواة بينه وبين النبي ﷺ؛ بمعنى أننا لو عددنا الرواة الذين بين البخاري والنبي ﷺ؛ لوجدناهم خمسة أو ستة، فإذا وجدنا للبخاري إسناداً بينه وبين النبي ﷺ فيه ثلاثة رواة فقط؛ يكون هذا الإسناد إسناداً عالياً.

مثلاً: لو روى البخاري حديثاً؛ فقال: حدثنا مكي بن إبراهيم[١]، قال: حدثنا يزيد بن أبي عبيد[٢]، عن سلمة[٣]؛ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "من يقل عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار"[٤]، لو عددنا الرجال الذين بين البخاري والنبي ﷺ؛ سنجدهم:

١- مكي بن إبراهيم؛ هذا واحد.

٢- يزيد بن أبي عبيد؛ هذا الثاني.

١- هو مكي بن إبراهيم بن بشر بن فرقد التميمي الحنظلي، أبو السكن البلخي، ثقة ثبت من صغار التابعين، ولد سنة ١٢٦ هـ، ومات سنة ٢١٥ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٤٧٦/٢٨)، "تهذيب التهذيب" (٢٩٣/١٠).

٢- هو يزيد بن أبي عبيد، أبو خالد الأسلمي، مولى سلمة بن الأكوع، ثقة من طبقة تلي الوسطى من التابعين، مات سنة مائة وبضع وأربعون بالمدينة. انظر "تهذيب الكمال" (٢٠٦/٣٢)، "تهذيب التهذيب" (٣٤٩/١١).

٣- هو الصحابي الجليل: سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي، أبو مسلم، يقال: شهد بيعة الرضوان، مات سنة ٧٤ هـ بالمدينة. انظر "تهذيب الكمال" (٣٠١/١١)، "تهذيب التهذيب" (١٥٠/٤).

٤- أخرجه البخاري (١٠٩).

٣- سلمة بن الأكوع، الصحابي؛ هذا الثالث.

ثم يأتي النبي ﷺ.

إذاً بين البخاري والنبي ﷺ في هذا الحديث: ثلاثة رجال.

لكن لو رواه البخاري بعد ذلك بإسناد آخر وفيه بينه وبين النبي ﷺ أربعة رجال أو ستة؛ يكون الإسناد الأول الذي فيه ثلاثة؛ إسناداً عالياً؛ يعني قد علا به الإمام البخاري، إذ إنه اختصر الرجال بينه وبين النبي ﷺ إلى ثلاثة رجال، والذي فيه أربعة أو خمسة أو ستة رجال بين البخاري والنبي ﷺ؛ إسناداً نازلاً.

والإسناد كلما قلّ فيه عدد الرجال؛ كان أقوى؛ لأن كل رجل يزيد؛ يزيد عندنا فيه احتمال الخطأ والوهم، وكلما قل الرجال؛ قل احتمال الخطأ.

إذاً قلة الرجال مطلوبة في الإسناد، وكلما علا الإسناد كان أفضل؛ لكن بشرط الصحة طبعاً، مع قلة الرجال.

أما إذا كان عندنا إسناد نازل لكن رجاله أقوياء ثقات، وإسناد عالٍ، لكن فيه راوٍ ضعيف؛ فيكون النازل هو الأفضل.

أما إذا كان الإسناد النازل والإسناد العالي رواته كلهم ثقات؛ فالإسناد العالي أفضل؛ لما سبق وذكرناه: أنه إذا قل الرجال قل احتمال الخطأ في رواياتهم.

هذا هو الفرق بين الإسناد العالي والإسناد النازل؛ وهذا معنى قول المؤلف:

(وكل ما قلّت رجاله علا   وضده ذاك الذي قد نزلا)

يعني النازل: هو الذي كثرت رجاله، والعالي: هو الذي قلّت رجاله.

كيف تكون المقارنة بين الأسانيد؟

المقارنة بين الأسانيد:

إما أن تكون بالنسبة لبقية أسانيد الراوي، أو بالنسبة لأسانيد أهل عصره؛ بمعنى أن البخاري رحمه الله في عصره كانت أعلى الأسانيد: الأسانيد الثلاثية، بينما في عهد الإمام

مالك؛ كانت أعلى الأسانيد: الثنائية؛ بمعنى أنه لا يكون بين مالك والنبي ﷺ إلا رجلان، وأما في عهد الحافظ ابن حجر؛ فكانت أعلى الأسانيد: الأسانيد العشرية؛ أي: أنه يكون بين الحافظ ابن حجر والنبي ﷺ عشرة رواة.
ويختلف العلو من عصر إلى عصر، ومن طبقة إلى طبقة أخرى.

أو تكون المقارنة بين الأسانيد بالنسبة لأحاديث نفس الراوي.
وقد تكون المقارنة بين إسنادين لحديث واحد؛ بمعنى أن يُخَرِّجَ الراوي الحديث من طريقين- بإسنادين-؛ إسناد يكون بينه وبين النبي ﷺ فيه مثلاً أربعة رواة، وإسناد آخر يكون فيه بينه وبين النبي ﷺ خمسة رواة؛ فالأول يكون عالياً بالنسبة للثاني، والثاني يكون نازلاً بالنسبة للأول.
مثال من "صحيح البخاري" البخاري يرويه:
أخرج البخاري رحمه الله حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ الذي قال فيه: "ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه؛ وَجَدَ حَلاوَةَ الإيمانِ"، نظرنا في هذا الحديث؛ فوجدنا البخاري يرويه من طريقين- بإسنادين-:
الإسناد الأول:

قال البخاري: حدثنا محمد بن المثنى[١] (هذا واحد)، قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي[٢] (هذا الثاني)، قال: حدثنا أيوب[٣] (هذا الثالث)، عن أبي قلابة[٤] (هذا الرابع)، عن أنس بن مالك[٥] (هذا الخامس)، عن النبي ﷺ.

فهؤلاء خمس رواة في الإسناد بين البخاري والنبي ﷺ.

الإسناد الثاني:

قال البخاري: حدثنا سليمان بن حرب[٦] (هذا الأول)، قال: حدثنا شعبة[٧] (هذا الثاني)، عن قتادة[٨] (هذا الثالث)، عن أنس (هذا الرابع)، عن النبي ﷺ.

١- محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس العنزي، أبو موسى البصري الحافظ، المعروف بالزَّمِن، وهو مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت من كبار الآخذين عن أتباع التابعين، ولد سنة ١٦٧ هـ، ومات سنة ٢٥٢ هـ بالبصرة. انظر "تهذيب الكمال" (٣٥٩/٢٦)، "تهذيب التهذيب" ((٤٢٥/٩).

٢- عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، من الوسطى من أتباع التابعين، مات سنة ١٩٤ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٥٠٣/١٨)، "تهذيب التهذيب" (٤٤٩٩/٦).

٣- أيوب بن أبي تميمة السختياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، من صغار التابعين، ولد سنة ٦٦ هـ، ومات سنة ١٣١ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٤٥٧/٣)، "تهذيب التهذيب" (٣٩٧/١).

٤- عبد الله بن زيد بن عمرو بن ناتل الجرمي، أبو قلابة البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال، من الوسطى من التابعين، مات سنة ١٠٤ هـ في الشام. انظر "تهذيب الكمال" (٥٤٢/١٤)، "تهذيب التهذيب" (٢٢٤/٥).

٥- هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام النجار الأنصاري النجاري، أبو حمزة المدني، خادم رسول الله ﷺ، عُمِّرَ ومات سنة ٩٦ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٣٥٣/٣)، "تهذيب التهذيب" (٣٧٦/١).

٦- سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي الواشحي، أبو أيوب البصري، ثقة إمام حافظ، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١٤٤ هـ، ومات سنة٢٢٤ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٣٨٤/١١)، "تهذيب التهذيب" (١٧٨/٤).

٧- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم الأزدي، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، من كبار أتباع التابعين، مات سنة ١٦٠ هـ بالبصرة. انظر "تهذيب الكمال" (٤٧٩/١٢)، "تهذيب التهذيب" ((٣٣٨/٤).

٨- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين، ولد سنة ٦٠ هـ، ومات سنة ١٠٠ وبضع عشر بواسط. انظر "تهذيب الكمال" (٤٩٨/٢٣)، "تهذيب التهذيب" (٣٥١/٨).

فهؤلاء أربعة رواة في الإسناد بين البخاري والنبي ﷺ.
الإسناد الأول: خمسة رواة بين البخاري والنبي ﷺ، والإسناد الثاني: أربعة رواة بين البخاري والنبي ﷺ، والحديث واحد؛ حديث أنس أن النبي ﷺ قال: " ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه؛ وجَدَ حلاوَةَ الإيمانِ"[1].
فالإسناد الأول الذي فيه أربعة رواة فقط بين البخاري والنبي ﷺ يسمى إسناداً عالياً؛ أي: بالنسبة للإسناد الثاني الذي فيه خمسة رواة بين البخاري والنبي ﷺ.
والثاني الذي فيه خمسة رواة؛ يكون نازلاً بالنسبة للأول الذي فيه أربعة رواة.

هذا معنى: الإسناد العالي والنازل عند علماء الحديث، والنظر هنا للعلو والنزول؛ يكون بالنسبة للنبي ﷺ؛ يعني: هل علا البخاري أو نزل بوصوله إلى النبي ﷺ.

ويطلق العلو والنزول أيضاً بالنسبة لإمام حافظ من الأئمة؛ بمعنى أن البخاري رحمه الله- مثلاً- يُخَرِّجُ حديثاً عن الإمام مالك رحمه الله، فإذا وصل البخاري إلى مالك برجل واحد؛ يعتبر هذا الإسناد بالنسبة له إسناداً عالياً، البخاري لم يدرك مالكاً؛ إنما سمع منه بواسطة؛ هذه الواسطة كم واحدٍ؟ إذا كانت الواسطة بين البخاري ومالك واحداً فقط؛ فهذا يسمى إسناداً عالياً بالنسبة للبخاري في روايته عن مالك.
وإذا كانت الواسطة راويين؛ فهذا يسمى إسناداً نازلاً بالنسبة لرواية البخاري عن مالك.
وهذا مثال واقعي:
قال البخاري رحمه الله:

١- متفق عليه. البخاري(١٣)، مسلم(٤٣).

حدثنا إسماعيل[1]؛ قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب[2]، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود[3]، عن ابن عباس، عن ميمونة[4]: أن رسول الله ﷺ سئل عن الفأرة سقطت في السمن... الحديث[5].

انظر إلى هذا الحديث: كم بين البخاري ومالك رحمهما الله؟

بينهما: واحد هو إسماعيل؛ فهذا يكون بالنسبة للبخاري قد علا فيه إلى مالك.

ولو نظرنا إلى نفس الحديث؛ نجد أن البخاري قد أخرجه من طريق أخرى عن مالك؛ فقال:

حدثنا علي بن المديني؛ قال: حدثنا معن[6]؛ قال: حدثنا مالك....

فهنا بين البخاري ومالك: راويان؛ فيكون البخاري قد نزل فيه بالنظر إلى الإمام مالك رحمه الله؛ فصار عدد الرجال فيه بين البخاري ومالك أكثر من عدد الرجال بينهما في الإسناد الأول.

١- هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله ، ابن أخت الإمام مالك، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، مات سنة ٢٢٦ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (١٢٤/٣)، "تهذيب التهذيب" (٣١٠/١)

٢- هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، من طبقة تلي الوسطى من التابعين، مات سنة ١٢٥ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٤١٩/٢٦)، "تهذيب التهذيب" ((٤٤٥/٩).

٣- هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني الفقيه الأعمى، أحد الفقهاء السبعة في المدينة، ثقة فقيه ثبت من الوسطى من التابعين، مات سنة ٩٤ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٧٣/١٩)، "تهذيب التهذيب" (٢٣/٧)

٤- ميمونة بنت الحارث العامرية الهلالية، أم المؤمنين زوج النبي ﷺ، قيل: كان اسمها برة، توفيت سنة ٥١ هـ بسرف بين مكة والمدينة. انظر "تهذيب الكمال" (٣١٢/٣٥)، "تهذيب التهذيب" (٤٥٣/١٢)

٥- أخرجه البخاري(٢٣٥)

٦- هو معن بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي مولاهم، أبو يحيى المدني القزاز، ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك، من كبار الآخذين عن أتباع التابعين، مات سنة ١٩٨ هـ في المدينة. انظر "تهذيب الكمال" (٣٣٦/٢٨)، "تهذيب التهذيب" (٢٥٢/١٠)

إذن فالإسناد يكون عالياً بالنسبة للنبي ﷺ، ويكون عالياً بالنسبة إلى إمام من الأئمة.

فائدة الإسناد العالي والنازل، وهل يترتب على ذلك صحة أو ضعف؟

بالنسبة للصحة أو الضعف؛ لا يترتب عليه صحة ولا ضعفاً؛ فيجوز أن يكون الإسناد العالي صحيحاً ويجوز أن يكون ضعيفاً، وكذلك بالنسبة للإسناد النازل؛ يجوز أن يكون صحيحاً ويجوز أن يكون ضعيفاً.

إذن أين الفائدة:

قالوا: الفائدة: أن قلة الرجال تقلل من نسبة الخطأ والزلل؛ فلا شك عندما ينقل الخبر ثلاثة رواة ستكون احتمالية الخطأ من هؤلاء الثلاثة أقل من احتمالية الخطأ من أربعة رواة؛ إذ كل راوٍ يزيد تزيد نسبة إمكانية الخطأ في الحديث؛ لذلك قالوا: كلما قلَّ عدد الرواة كلما كانت احتمالية الخطأ فيه أقل؛ هذه هي الفائدة المرجوَّة من علوِّ الإسناد.

الموقوف

قال المؤلف:

(وَمَا أَضَفْتَهُ إلى الأَصْحَابِ مِنْ   قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ)

هذا النوع تقدم معنا؛ وهو الموقوف، **والموقوف: هو ما أضفته إلى الصحابي من قول أو فعل.**

زُكن: بمعنى عُلم وفُهم.

المرسل والغريب

قال الناظم:

(وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ   وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ)

يريد المؤلف هنا أن يعرّف الحديث المرسل والغريب

المرسل: نوع مهم من أنواع الحديث الضعيف؛ قال الإمام مسلم[1] رحمه الله: (والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة).

قال الناظم: (وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ)

إذاً يعرِّف المؤلف المرسل: بأنه الساقط منه صحابي.

ماذا يعني: الساقط منه صحابي؟

مثلاً: يروي البخاري حديثاً؛ فيقول: حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، الصحابي هنا هو ابن عمر، وهو صحابي لأنه لقي النبي ﷺ. والتابعي هنا هو نافع، ولم يكن صحابياً؛ لأنه لم يلقَّ النبي ﷺ، ولكنه لقي الصحابي، وهو هنا يروي عن ابن عمر.

فلو جئنا لهذا الإسناد وأسقطنا منه ابن عمر؛ فيكون الإسناد:

البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع عن النبي ﷺ، فصار نافع يروي عن النبي ﷺ.

نافع لم يدرك النبي ﷺ، وعرفنا أن الواسطة بينهما هو الصحابي؛ فهذا عند الناظم: هو المرسل.

والمرسل من قسم الضعيف كما تقدم.

لكننا لما عرفنا أن الساقط صحابيٌّ؛ لم يعد الحديث ضعيفاً؛ إذن لا يكون المرسل بهذه الصورة ضعيفاً؛ فالصحابة كلهم ثقات عدول؛ سواء عرفنا أنه ابن عمر أو غيره.

١- هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، أبو الحسين النيسابوري الحافظ، صاحب الصحيح، ثقة حافظ إمام، ولد سنة ٢٠٤ هـ، ومات سنة ٢٦١ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٢٧/٤٩٩)، "تهذيب التهذيب" (١٠/١٢٦)

إذن سقوط الصحابي من الإسناد لا يؤثر في صحة الإسناد؛ بل يبقى صحيحاً.
فإذا قلنا: المرسل ضعيف، ثم عرَّفنا المرسل بأنه: الساقط منه صحابي؛ فقد تناقضنا.
إذن هذا خطأ؛ فإما أن نقول: المرسل هو ما سقط منه الصحابي؛ وهو من قسم الصحيح.
أو أن نقول: المرسل ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ وهو من قسم الضعيف.
والتعريف الثاني هو الصحيح؛ فيكون **المرسل: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ**؛ وهو كما علمنا من قول مسلم رحمه الله: أنه ليس بحجة؛ فيكون تعريف الناظم خطأً.

لماذا يكون المرسل من قسم الضعيف؟

لأنه قد سقط منه بعض الرواة، ولو علمنا أن الساقط هو الصحابي؛ لما بقي عندنا إشكال ولما قلنا بأنه ضعيف؛ فكما سبق: الصحابة كلهم عدول ثقات، وحتى لو لم نعرف من هو الصحابي؛ فكأنه موجود في الإسناد، لكن لمَّا لم نعرف الرواة الذين سقطوا؛ كان المرسل ضعيفاً؛ لهذا كان المرسل عند علماء الحديث ضعيفاً؛ فإننا لا نعرف هل الساقط من الإسناد صحابي فقط أم مع الصحابي غيره من التابعين أيضاً، طبعاً الصحابي ساقط من الإسناد بلا شك؛ لكن هل سقط مع الصحابي غيره من التابعين أيضاً أم لا؟
هذا ما لا نعرفه؛ لأنه إن كان التابعي قد ذُكر- مثل الحسن البصري أو أبي العالية الرياحي-؛ فلا يلزم أن يكون قد روى عن صحابي ولا بد؛ فربما يكون قد روى عن تابعي آخر، وهذا موجود في الرواية وبكثرة؛ أن يروي تابعي عن تابعي عن تابعي، وأكثر ما وجد من رواية تابعي عن تابعي: سبعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض.

ألا يحتمل أن يكون الساقط من الإسناد صحابياً فقط؟

نعم الاحتمال وارد؛ قد يكون الذي سقط صحابياً فقط، وقد يكون تابعياً وصحابياً، أو صحابياً وتابعيين، وقد يكون صحابياً وثلاث تابعين كذلك؛ وهكذا إلى سبعة تابعين مع الصحابي.

إذن من الممكن أن يكون صحابياً فقط، وقد يكون معه غيره من التابعين؛ لكن نحن لا نعلم من الذي سقط حتى نحكم على الإسناد بالصحة أو الضعف؛ فلا أستطيع أن أجزم أن الساقط فقط صحابي، ولو جزمت بذلك؛ لانتهى الإشكال عندي، ولكان الإسناد صحيحاً؛ لأن سقوط الصحابي لا يضر؛ فالصحابة كلهم ثقات عدول، لكن لما سقط الصحابي واحتمل عندي أن يسقط معه تابعي آخر، والتابعي لا نعرف حاله؛ هل هو صادق أو كاذب؟ هل هو سيء الحفظ أو حافظ؟ فربما يكون ضعيفاً؛ لذلك يكون المرسل من قسم الضعيف.

وكذلك لو سقط مع الصحابي تابعيان، طيب ما حال هذين التابعيين؟ لا أدري، ربما كانا ضعيفين، أو كان أحدهما ضعيفاً.

لذلك: الصحيح أن نقول في تعريف المرسل: (ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ)؛ وهكذا يستقيم الأمر

هذا التعريف هو ما اشتهر عند كثير من أهل الحديث في تعريف المرسل، وبعض العلماء من أهل الحديث يطلق المرسل على كل حديث لم يتصل إسناده؛ فيسميه مرسلاً، وهذا المشهور عند السلف.

فالمرسل مشهور عند السلف: أنه حديث لم يتصل إسناده؛ فقط، وهو من قسم الضعيف.

وأما المشهور عند أصحاب كتب المصطلح: فالمرسل؛ ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ خاصة؛ فهو نوع من الانقطاع وليس جميع الأنواع.

إذاً هل المرسل حجة أم ليس بحجة؟

لا؛ ليس بحجة؛ لأننا لا ندري من الساقط، فإذا علمنا من هو الساقط؛ عندئذ نحكم عليه بما يستحق من صحة أو ضعف.

قال الناظم: (وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ) تقدم الغريب معنا وعرفنا ما هو، وعرفنا الفرق بينه وبين العزيز والمشهور؛ **فالغريب: ما في أقل طبقة من طبقات إسناده راو واحد.**

والغريب قسيم العزيز والمشهور؛ وهي أقسام الآحاد، والحديث إما متواتر أو آحاد كما تقدم.

وأما من حيث الصحة والضعف؛ فقد يكون كل واحد من الأقسام الثلاثة: - الغريب والعزيز والمشهور- صحيحاً، وقد يكون ضعيفاً.

المنقطع والمعضل والمعلق:

قال المؤلف:

(وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ إِسْنادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصالِ)

بدأ المؤلف بتعريف المنقطع، وقد مر معنا اصطلاح سابق وهو المقطوع، انتبهوا!

المقطوع: هو الموقوف على التابعي من كلامه؛ يسمى: مقطوعاً، أي: ما أضفته إلى التابعي من قول أو فعل.

أما المنقطع- الذي هو معنا الآن- فهو: ما سقط من إسناده واحد أو أكثر بشرط عدم التوالي.

عندنا أربعة اصطلاحات بينها ترابط، بينها علاقة، لابد أن نذكرها معاً:

١-المعلق

٢-المنقطع

٣-المعضل

٤-المرسل

هذه المصطلحات الأربعة تشترك في شيء؛ وهو الانقطاع في الإسناد؛ كلها عبارة عن انقطاعات في الإسناد؛ فهي تناقض الاتصال.

فالحديث إذا لم يكن متصلاً؛ فهو معلق، أو منقطع، أو معضل، أو مرسل.

لا يمكن أن يكون الحديث متصلاً ومعلقاً، أو متصلاً ومنقطعاً، أو متصلاً ومعضلاً، أو متصلاً ومرسلاً؛ لا يمكن هذا؛ فإنك إذا قلت هو:

معلق: يعني ليس متصلاً.

منقطع: يعني ليس متصلاً.

معضل: يعني ليس متصلاً.

مرسل: يعني ليس متصلاً.

الفرق بين هذه الاصطلاحات الأربعة

المرسل عرفناه؛ هو: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ.

إذاً الإرسال يكون الانقطاع فيه من آخر الإسناد، من جهة النبي ﷺ؛ لأنه ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ.

أما إذا كان الانقطاع من أول الإسناد، يعني من جهة مصنف الكتاب كالبخاري مثلاً، فلا يذكر شيخه؛ بل يذكر شيخ شيخه فما فوق؛ أي: علقه تعليقاً ولم يصله؛ هنا يوجد انقطاع، لكنه من أول الإسناد، من عند البخاري، إذا كان الانقطاع من عند المؤلف - مؤلف الكتاب كالبخاري مثلاً- لم يذكر شيخه؛ هذا يسمى معلقاً.

فلو قال البخاري: قال مالك: أخبرني زيد بن أسلم ثم يذكر خبراً، وقد علمنا أن البخاري لم يلقَ مالكاً؛ بل بينه وبين مالك واحد وأكثر؛ فنقول ها هنا: إسناد معلق وليس متصلاً؛ فالبخاري لم يسمع من مالك، هناك واسطة قد حذفت.

فإذا حذف البخاري شيخه أو أكثر- بشرط أن يكون شيخه محذوفاً-؛ فهذا المعلق، وقد يحذف أكثر من ذلك فيروي عن النبي ﷺ مباشرة؛ كل هذا من قبيل المعلق، بما أن شيخ المؤلف- وهو البخاري في مثالنا- محذوف؛ فهو معلق، سواء سقط شيخه فقط، أو سقط أكثر من شيخه.

تنبيه: بعض العلماء يعكس؛ فيجعل أول الإسناد من عند النبي ﷺ، وآخر الإسناد من عند البخاري؛ وليس في هذا مشكلة؛ فهو خلاف في التسمية فقط.

إذن **المعلق: ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر.**

البخاري في مصنفه لا يذكر شيخه في المعلقات - هذا شرط-؛ بل يذكر شيخ شيخه، أو يحذف شيخه وشيخ شيخه ويذكر من بعدهم، وقد يذكر النبي ﷺ مباشرة من غير أي إسناد؛ وكل هذ يسمى معلقاً؛ هكذا نعرف المعلق.

والمعلق؛ لم يذكره المؤلف، وإنما ذكرناه استطراداً؛ لأن هذه الاصطلاحات الأربع قلنا إن لها تعلقاً بعضها ببعض، يوجد بينها علاقة؛ وهي الانقطاع.

فإذا كان الانقطاع من أول الإسناد، أي: لا يذكر المؤلف شيخه؛ هذا يسمى معلقاً.

أما إذا كان الانقطاع من آخر الإسناد من جهة النبي ﷺ، فيروي التابعي عن النبي ﷺ مباشرة؛ فيسمى مرسلاً.

لكن إذا كان الانقطاع من الوسط؛ فهو منقطع أو معضل.

ما الفرق بين المنقطع والمعضل؟

كلاهما انقطاع في وسط الأسناد، والفرق بينهما:

أن **المنقطع: ما سقط من إسناده واحد فأكثر بشرط عدم التوالي.**

والمعضل: ما سقط منه اثنان فأكثر بشرط التوالي.

ما معنى قولنا في المنقطع: بشرط عدم التوالي؟

مثال:

اكتب هذا الإسناد عندك:

قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

الآن ضع دائرة على مالك واحذفه.

أصبح الإسناد كالتالي:

البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

الآن لما نأتي للبخاري؛ هل سمع من عبد الله بن يوسف؟ نعم.

عبد الله بن يوسف الذي صارت روايته في الإسناد الذي أمامنا عن نافع، هل سمع من نافع؟ الجواب: لا.

إذاً هذا الإسناد يسمى منقطعاً؛ لأن الساقط من الإسناد واحد؛ وهو مالك الذي بين عبد الله بن يوسف ونافع.

ومعنى: (واحد أو أكثر بشرط عدم التوالي) يتضح بالمثال التالي:

مثلاً: في هذا الإسناد الذي معنا:

قال البخاري حدثنا عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر.

الآن ارسموا الإسناد هكذا:

البخاري - عبد الله بن يوسف - مالك – عبيد الله - نافع- ابن عمر.

بعدما رسمت هذه الصورة؛ أسقط من الإسناد مالكاً ونافعاً؛ كيف يصير الإسناد عندك؟

سيكون:

قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف-ثم: - عن عبيد الله- ثم: - عن ابن عمر.

إذاً الساقط من هذا الإسناد: اثنان؛ هما مالك ونافع، لكن هل هما خلف بعضهم؛ أي: متتاليان أم بينهما فاصل؟

لا، ليسوا متتاليين وراء بعضهم؛ بل سقط مالك، ثم أُثبت عبيد الله، ثم سقط نافع، ثم أُثبت ابن عمر.

الذين سقطوا اثنان؛ لكن السقوط ليس على التوالي، أي: ليسوا وراء بعضهما؛ فهذا يسمى منقطعاً؛ لأن المنقطع: ما سقط من إسناده واحد أو أكثر بشرط عدم التوالي.

هل الإسناد صحيح في هذه الحالة؟

لا؛ ليس صحيحاً؛ لأن من شروط الصحيح وشروط الحسن التي أخذناها سابقاً أن يكون الإسناد متصلاً، وهذه الأربعة - المعلق والمنقطع والمعضل والمرسل- الإسناد فيها ليس متصلاً.

أما لو سقط من الإسناد: (مالك وعبيد الله)؛ فصار الإسناد:

البخاري- عبد الله بن يوسف- نافع- ابن عمر؛ فهذا يسمى: معضلاً؛ لأن الساقط اثنان متتاليان.

هذا هو الفرق بين المنقطع والمعضل.

وهذه الأنواع- المعلق والمنقطع والمعضل والمرسل-؛ كلها من قسم الضعيف.

وبهذا تكون قد اكتملت الصورة عندكم بالرباعي هذا، احفظوه جيداً.

المُدَلَّس

قال الناظم:

(والمُعْضَلُ السَّاقِطُ منهُ اثْنانِ   وما أتى مُدَلَّسَاً نَوْعـــــــــــــان
الأَوَّلُ الاسْقَاطُ للشَّيْخِ وَأنْ   يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ
وَالثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِف   أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لا يَنْعَرِفْ)

أما المعضل؛ فتقدم في الكلام عن الانقطاعات، ويريد الناظم الآن أن يعرف التدليس.

التدليس في اللغة: مشتق من الدَلَس، والدَّلَسُ: الظلمة؛ لأن المدلِّس يظلم عليك الأمر، يصبح الأمر مظلماً؛ لم تعد ترى شيئاً.

واصطلاحاً: ينقسم التدليس إلى قسمين:

قال المؤلف: (وما أتى مدلساً نوعان)، الحديث المدلس نوعان، إذاً التدليس نوعان:

١- تدليس إسناد
٢- تدليس شيوخ

لن نتكلم الآن عن تدليس التسوية؛ فنحن في البيقونية، وإذا وصلنا لكتاب أكبر؛ درسنا هناك تدليس التسوية.

إذاً التدليس معنا في البيقونية نوعان، وليس لنا علاقة فيما هو فوق البيقونية الآن.

أولا: **تدليس الإسناد: أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه.**

مثلاً:

أنا شيخي الشيخ مقبل الوادعي[1]، سمعت منه وجالسته وأخذت عنه كلاماً وأخباراً كثيرة، أروي عنه حكاية معينة؛ فأقول لك: عن الشيخ مقبل قال: كذا وكذا، فأذكر لك خبراً، هذا الخبر أنا لم أسمعه من الشيخ؛ إنما سمعته من أحد طلبته الذين أعرفهم؛ فأذكر الخبر بصيغة: (عن)- وانتبه! المفروض أنني عندكم ثقة، وحدثتك عن الشيخ مقبل-، إذا كنت أنا ثقة إذاً يستحيل أن أكذب عليك وأقول لك: حدثنا الشيخ مقبل بهذا الخبر وأنا لم أسمعه منه، هذا الشيء يستحيل أن يكون، أنا ثقة؛ إذاً لا أكذب، وهذا كذب.

إذاً لا آتيك بصيغة صريحة بالتحديث؛ لكن يمكن أن أقول لك: عن الشيخ مقبل قال كذا وكذا، إذ إنني لم أقل لك حدثنا ولا أخبرنا.

إذاً يمكن أن أقول لك: عن الشيخ؛ فأنا ناقل لك عن الشيخ مقبل، فقط، هل سمعت هذا الخبر من الشيخ مقبل؟ لا؛ بل سمعته من فلان عن الشيخ مقبل.

طيب أين فلان؟ ما ذكرته أنا في الخبر.

إذا ثبت عني أني أفعل هذا الفعل؛ فأسمى مدلِّساً، وهذا هو تدليس الإسناد.

أنا في الأصل أكون قد سمعت من شيخي الشيخ مقبل؛ لكني آتي إلى خبر من الأخبار سمعته من أحد طلبة الشيخ مقبل؛ فأسقط هذا الطالب، وأحدثك بالخبر عن الشيخ مقبل مباشرة.

أنت حين تسمعني أحدث وأقول: عن الشيخ مقبل قال كذا وكذا، ماذا تظن؟ تظن مباشرة أنني سمعته منه؛ لأنك تعرف أني من تلاميذه، وأني سمعت منه أساساً، فألبِّس عليك، أدلِّس عليك، أظلم عليك الأمر؛ فلا تعرف.

أما المحدثون فقد فتح الله عليهم، وهم يترقبون أمثال هؤلاء، فإذا اكتشفوا من شخص أنه يفعل ذلك وهو ثقة؛ يقولون له: أنت تدلِّس، ماذا يفعلون بحديثي عندئذ؟

١- هو الشيخ الإمام العالم المحدث: مقبل بن هادي بن مقبل بن قائدة الهمداني الوادعي الخلالي من قبيلة آل راشدة، عالم اليمن وناشر السنة وقامع البدعة، وأحد مجددي القرن، توفي رحمه الله سنة ١٤٢٢ هـ.

يقولون: لن نقبل منك رواية عن الشيخ مقبل إلا أن تصرح لنا بالتحديث.
أي: إلا أن تقول لنا: حدثنا أو أخبرنا أو سمعت؛ لأنك لا تكذب، فإذا قلت لنا هذا؛ صدقنا أنك سمعته من الشيخ مقبل، وأنك لم تسقط أحداً من الإسناد.
لكن إذا قلت لنا: (عن)؛ فقد تدلس علينا، وقد تكون قد أسقطت أحد الرواة ونحن لا ندري؛ فلا نقبل منك هذا الكلام.
إذاً ألصقتم بي تهمة التدليس؟
نعم، أنت مدلس، فعلت هذا ولو مرة واحدة، ما عدنا نأمنك.
هذا معنى التدليس؛ (أن يروي الراوي) أنا الراوي (عمن سمع منه أصلاً) الشيخ مقبل شيخي وسمعت منه، بغض النظر عن الرواية التي سأذكرها لكم (ما لم يسمعه منه) فأنا رويت لك خبراً لم أسمعه منه، سمعته من أحد تلاميذه، أرويه عنه مباشرة وأسقط التلميذ؛ هذا هو التدليس.

حكم تدليس الإسناد:

إذا لم أصرح بالتحديث لا يُقبل، وإذا صرحت بالتحديث؛ قُبل؛ لأني إذا لم أصرح بالتحديث فيحتمل أن أكون قد أسقطت الطالب الذي أخذت عنه.
أما إذا صرحت بالتحديث؛ انتهى الأمر، وأنا لا أكذب؛ إذاً أنا سمعت الخبر من الشيخ مقبل.
هذا هو تدليس الإسناد.
فالشرط في أن تُقْبَلَ العنعنة من الراوي: ألا يكون مدلِّساً.

النوع الثاني: **تدليس الشيوخ**:

وهو أن يصف الراوي شيخه بما لم يشتهر به من اسم أو لقب أو نسبة.

هذا النوع من التدليس؛ لا يسقط فيه أحداً، فيذكر جميع رواة السند؛ ولكنه يصف شيخه بما لا يشتهر به من اسم أو لقب أو نسب.

مثلاً:

لو جئت أنا وقلت لك: حدثنا أبو عبد الرحمن بن قائدة الخلالي؛ هل عرفتم من هو ؟!

أبو عبد الرحمن بن قائدة الخلالي؛ هذا هو الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

لماذا فعلت هذا؟ ماذا حصل؟ الذي حصل أنني سميته لك باسم هو اسمه، لكنك لا تعرفه به؛ لأنه غير مشهور بهذا الاسم.

كنيته: أبو عبد الرحمن، وقائدة: أحد أجداده، والخلالي: نسبة من النسب التي ينتسب إليها الشيخ.

فهذا كله من ضمن ما هو موجود في اسم الشيخ؛ لكنه غير مشهور بهذا.

كما لو قال أحد الرواة: حدثني أبو عبد الله بن أبي عبد الله؛ أين سنجد هذا؟

هذا يسمى: تدليس الشيوخ؛ فيذكر اسماً هو اسمه؛ لكنه غير مشهور به بين المحدثين، أو كنية هي كنيته، أو بنسبة هي نسبته؛ لكنه غير مشهور بها؟

حكم تدليس الشيوخ:

إذا بحثنا وعرفنا من هو هذا الشيخ؛ حكمنا عليه بما يستحق من صحة أو ضعف، وإذا لم نعرفه؛ قلنا هذا الإسناد فيه راوٍ لم نعرفه؛ فهو ضعيف؛ فنتوقف فيه.

هذا ما يسمى بتدليس الشيوخ.

الشاذ والمقلوب

قال المؤلف رحمه الله:

(وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ به المَلا فَالشَّاذُّ والمَقْلوبُ قِسْمانِ تَلا
إبْدالُ راوٍ ما بِراوٍ قِسْمُ وَقَلْبُ إسْنادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ)

هذان البيتان يعرِّفُ فيهما المؤلف نوعين من أنواع علوم الحديث:

النوع الأول: الشاذ.

والنوع الثاني: المقلوب.

أما الشاذ فتقدم معنا في بداية المنظومة.

قال الناظم: (وما يُخالِفْ ثِقَةٌ بهِ الملا؛ فالشاذُّ)

الشاذ في اللغة: هو الفرد، شذ الرجل عن القوم؛ أي: تفرد.

وأما في اصطلاح أهل الحديث؛ فهو: **(مخالفة المقبول لمن هو أولى منه)**.

إذن لا بدَّ من أمور:

الأول: لا بد من وجود مخالفة.

الثاني: المخالفة تكون ممن يقبل حديثه؛ يعني: من الثقة والصدوق؛ من الثقة صاحب الحديث الصحيح، ومن الصدوق صاحب الحديث الحسن.

الأمر الثالث: أن يخالف من هو أقوى منه، ويكون هذا الأقوى: أما أنه أحفظ منه، أو أن يكون عددهم أكثر منه؛ فيكون هو واحد والذين خالفهم اثنان أو ثلاثة أو أكثر.

لا شك عندما يأتيك شخص بخبر- وإن كان هذا الشخص ثقة- إلا أن احتمال الخطأ في خبره وارد.

فإذا جاءك رجلان أو ثلاثة أو أربعة بخبر مخالف للخبر الذي نقله لك الواحد؛ فالغالب على الظن في هذه الحالة أن هذا الواحد وإن كان ثقة إلا أنه أخطأ؛ فلذلك نسمي حديثه شاذاً.

فالحديث الشاذ من قسم الضعيف، لا يقبل؛ لا يعمل به.
مثاله: روى ابن خزيمة[١] رحمه الله؛ قال: حدثنا بُندار[٢]، عن محمد بن جعفر[٣]، عن شعبة، عن عاصم بن كليب[٤]، عن أبيه[٥]، عن وائل بن حجر[٦] قال: صليت مع النبي ﷺ فكبّر حين دخل في الصلاة ورفع يديه، وحين أراد أن يركع رفع يديه، وحين رفع رأسه من الركوع رفع يديه، ووضع كفيه وجافى -يعني في السجود-وفرش فخذه اليسرى، وأشار بأصبعه السبابة - يعني في الجلوس في التشهد -.
الذي يهمنا الآن من هذا الحديث: أن النبي ﷺ عندما جلس في التشهد (وضع يديه على فخذيه، وأشار بأصبعه السبابة)؛ هذا الذي نريده الآن.
هذا الإسناد يرويه شعبة بن الحجاج، عن عاصم بن كليب، عن أبيه- يعني: كليب-، عن وائل بن حجر، عن النبي ﷺ.
لاحظ معي الآن: شعبة بن الحجاج، هذا حافظ، عالم كبير من علماء الحديث، يروي الحديث عن عاصم بن كليب عن أبيه، رواه بهذه الصورة، قال: (وأشار بأصبعه السبابة)، المفروض أن الذي قال: (أشار بأصبعه السبابة) هو وائل بن حجر.

١- هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، إمام الأئمة أبو بكر الحافظ، ولد في صفر سنة ٢٢٣ هـ، ومات سنة ٣١١ هـ. انظر "تاريخ الإسلام" (٢٤٣/٧)

٢- محمد بن بشار بن عثمان العبدي، أبو بكر البصري ؛ بندار، من كبار الآخذين عن تبع الاتباع، ولد سنة ١٦٧ هـ، ومات سنة ٢٥٢ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٥١١/٢٤)، "تهذيب التهذيب" (٧٠/٩)

٣- محمد بن جعفر الهذلي مولاهم، أبو عبد الله البصري، المعروف بـ: غندر، وكان ربيب شعبة، ثقة صاحب كتاب؛ إلا أن فيه غفلة، من صغار أتباع التابعين، مات سنة ٢٩٣ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٥/٢٥)، "تهذيب التهذيب" (٩٦/٩).

٤- عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي، صدوق رمي بالإرجاء، من صغار التابعين، مات سنة ١٠٠ وبضع وثلاثين هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٥٣٧/١٣)، "تهذيب التهذيب" ٥٥/٠٥).

٥-كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي، صدوق، وهِمَ من ذكره في الصحابة- قاله ابن حجر-، من كبار التابعين. انظر "تهذيب الكمال" (٢١١/٢٤)، "تهذيب التهذيب" (٤٤٥/٨).

٦- هو الصحابي الجليل وائل بن حجر بن سعد بن مسروق الحضرمي، أبو هنيدة الكندي، توفي في خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم. انظر "تهذيب الكمال" (٤١٩/٣٠)، "تهذيب التهذيب" (١٠٨/١١).

لكن روى هذا الحديث مع شعبة- أي: تابع شعبة على رواية هذا الحديث-: أحد عشر راوياً؛ فصار عندنا تقريباً اثنا عشر راوياً أو أكثر يروون الحديث بهذه الصورة: (وأشار بأصبعه السبابة)؛ هكذا يقولون.

اثنا عشر أو ثلاثة عشر راوياً يروون الحديث عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ: (وأشار بأصبعه السبابة).

لكن روى هذا الحديث معهم أيضاً عن عاصم بن كليب راو آخر وهو زائدة بن قدامة؛ لكنه خالف هؤلاء الجمع -الثلاثة عشر- جميعاً فرواه أيضاً عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ- يعني بنفس الإسناد وبنفس اللفظ الذي روى به الحديث الرواة الثلاثة عشر-؛ لكنه زاد بعد: (وأشار بأصبعه السبابة) قال: (يحركها).

فزيادة (يحركها) لم يروها الرواة الثلاثة عشر عن عاصم بن كليب؛ بل رواها زائدة بن قدامة فقط.

فالشيخ هو عاصم بن كليب متحدٌ- أي: واحد-، وتلاميذه هم الذين اختلفوا، ومن تلاميذه: شعبة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وزائدة بن قدامة وغيرهم؛ وكل هؤلاء سمع هذا الحديث من عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ: (وأشار بأصبعه السبابة)، لكن جاء واحد من تلاميذ عاصم -وهو زائدة بن قدامة- فروى الحديث بنفس الإسناد وبنفس اللفظ، لكنه زاد: (يحركها)؛ فقال: (وأشار بأصبعه السبابة، يحركها)، فزاد كلمة: (يحركها).

قال ابن خزيمة لما خرَّج هذا الحديث: (ليس في شيء من الأخبار يحركها إلا في هذا الخبر، زائدة ذكره) فقط!

يعني: من طلبة (عاصم بن كليب) فقط الذي يروي الحديث بهذه الزيادة هو: (زائدة بن قدامة)، هذه الزيادة التي زادها زائدة بن قدامة لم يذكرها شعبة بن الحجاج ولا سفيان، ولا غيرهم من الأئمة الحفاظ الذين رووا الحديث عن عاصم بن كليب.

إذن من أين جاءت هذه الزيادة؟

عندنا أحد أمرين:

١ - إما أن يكون زائدة قد حفظ ما لم يحفظه غيره.

٢- أو أن تكون هذه الزيادة وهمٌ وخطأ منه أو من أحد الرواة عنه.

نحن نريد أن نعرف؛ لأننا نريد أن نبني عليه حكماً شرعيّاً، فليس الأمر سهلاً؛ هل ذكرها وائل بن حجر عن النبي ﷺ أم لم يذكرها؟ يعني هل قال وائل بن حجر: (يحركها) أم لم يقل؟

عندنا اثنا عشر أو ثلاثة عشر رجلاً رووا الحديث ولم يذكروا هذه الزيادة، والذي ذكرها هو زائدة بن قدامة فقط؛ إذن ما الذي يغلب على الظن عندما يأتيك اثنا عشر شخصاً أو ثلاثة عشر شخصاً بخبرٍ؛ ثم يأتيك واحد فقط، ويذكر لك الخبر ويزيد عليه؟ ماذا ستقول؟

ستقول: الاثنا عشر أو الثلاثة عشر راوياً؛ كلهم حريص على أن ينقل هذه الزيادة لو كانت ثابتة؛ فلماذا لم يذكروها؟ لماذا واحد فقط هو الذي ذكرها؟

إذن سيغلب على الظن حينها أنها وهم وخطأ.

إذن زائدة هذا وإن كان ثقة؛ إلا أنه خالف اثنا عشر أو ثلاثة عشر راوياً؛ وهذا معنى الحديث الشاذ.

إذن هذه الزيادة (يحركها) شذ بها زائدة بن قدامة؛ فهي غير ثابتة في الحديث، ولو كانت ثابتة؛ لزادها شعبة وسفيان وغيرهم من الحفاظ الذين رووا عن عاصم بن كليب.

تنبيه: ليس هناك علاقة بين اسم زائدة وبين الزيادة التي زادها، هو اسمه زائدة هكذا، لا علاقة لها بهذا الموضوع.

أقول:

لذلك كان شيخنا الوادعي رحمه الله يقول: إذا كانت هذه الزيادة ليست شاذة؛ فلا يوجد شاذ في الدنيا؛ وهذا مثال.

والزيادات الشاذة طبعاً إما أن تكون في الإسناد أو تكون في المتن؛ زيادة يزيدها الراوي، ويخالف بها غيره، فإذا كان الذين خالفهم أكثر منه عدداً، أو أقوى منه في القوة؛ عندئذ تكون زيادته شاذة.

وأما إذا كانوا مثله في القوة، أو كانوا أقل منه أو مثله عدداً؛ هنا نقول: زيادته محفوظة، صحيحة، زيادة صحيحة، لا نحكم عليها بالشذوذ؛ لأنه لم يخالف من هو أقوى منه وأولى منه.

فائدة:

قال ابن رشد الحفيد[١] المالكي في كتابه "بداية المجتهد": "واختلفوا في تحريك الأصابع؛ لاختلاف الأثر في ذلك، والثابت أنه كان يشير فقط".

وأما المخالفة في الإسناد؛ فكأن يروي أحد الرواة الحديث موصولاً، ويرويه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً مرسلاً؛ فيكون الوصل شاذاً؛ فهي مخالفة في الإسناد، خالف أحد الرواة من هو أقوى منه.

والخلاف في المتن مثلنا له فيما تقدم بحديث أبي هريرة الذي قال فيه عبد الواحد بن زياد عن الأعمش بدل: "أن النبي ﷺ كان يصلي سنة الفجر ثم يضطجع"؛ قال: "إذا صليتم سنة الفجر فاضطجعوا على يمينكم"؛ فجعلها أمراً، وأما بقية أصحاب أبي صالح

١- هو القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي الملقب بابن رشد الحفيد؛ تمييزاً له عن جده، ولد ابن رشد الحفيد بقرطبة سنة ٥٢٠ هـ، ونشأ بها ودرس الفقه وبرع به، وسمع الحديث، وأقبل على علم الكلام حتى صار يعرف بالفيلسوف، توفي سنة ٥٩٥ هـ.

فيروون هذا الحديث فعلاً للنبي ﷺ وليس قولاً له، وكذلك جاء الحديث عن غير أبي هريرة من فعل النبي ﷺ لا من قوله.

فمخالفة عبد الواحد بن زياد في روايته لهذا الحديث عن الأعمش لأصحاب أبي صالح، مع وجود شيء من النكارة أصلاً في رواية عبد الواحد بن زياد؛ جعلتنا نحكم على روايته بالشذوذ.

والخلاف يقع كثيراً بين المحدثين في هذه الزيادات، فكن حذراً جداً من أي زيادة تجدها في حديث، أي إن وجدت حديثاً أصله في الصحيحين، وروي هذا الحديث خارج الصحيحين، وفيه زيادة؛ فكن على حذر من هذه الزيادة، ولا أعني بذلك أن كل الزيادات خارج الصحيحين ضعيفة؛ ولكن كن حذراً من ذلك؛ لأن الضعف فيها كثير وكثير جداً؛ فإن البخاريَّ ومسلماً قد يكونا أعرضا عنها لشذوذها، وبعض طلبة العلم يتساهلون في قبولها على طريقة الفقهاء؛ فإن قبول الزيادة مطلقاً يتماشى مع طريقة الفقهاء، لا مع طريقة المحدثين.

فعليك بالحذر من مثل هذه الزيادات؛ فإنها في الغالب تكون أوهاماً وليست روايات صحيحة.

ثم يبدأ المؤلف بالمقلوب فيقول:

(.......................... ..... والمَقْلوبُ قسمانِ تلا

إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ)

المقلوب قسمان:

القلب في السند، والقلب في المتن.

مثلاً:
راو اسمه: كعب بن مرة، يأتي أحد الرواة ويسميه: مرة بن كعب.
لاحظ أنه قلب كعب بن مرة؛ فجعله: مرة بن كعب، صار راوياً آخر؛ هذه صورة من صور القلب.
أو يبدل راوٍ براوٍ آخر.
مثلاً:
حديث يرويه سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه؛ فيقلبه أحد الرواة ويقول بدل سالم نافع؛ هذا قلب راوٍ براوٍ آخر.
المحدثون يعلمون أن هذا الحديث من رواية سالم[1] عن ابن عمر، فيأتي واحد ويجعله من رواية نافع؛ فيقول المحدثون: هذا مقلوب.
وهذا في الغالب يقع من الكذابين الوضاعين، الذين يغيرون ويبدلون في أحاديث النبي ﷺ ليأتوا بأشياء غرائب جديدة.
هذا القسم الأول الذي يذكره الناظم بقوله: (إبدال راو ما براو قسم).

ثم ذكر القسم الثاني فقال: (وقلب إسناد لمتن قسم).
مثلاً:
عندنا حديثان: حديث: (نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته)[2]، وحديث: " إنما الأعمال بالنيات".
فأما حديث: " إنما الأعمال بالنيات" فيرويه يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب.

١- هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عمر المدني الفقيه، ثبت عابد فاضل، أحد الفقهاء السبعة، من الوسطى من التابعين، مات سنة ١٠٦ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (١٠/١٤٥)، "تهذيب التهذيب" (٣/٤٣٦).
٢- متفق عليه: البخاري(٢١٦٩)، مسلم(١٥٠٦).

وأما حديث: (نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته) فيرويه: شعبة بن الحجاج، عن عبد الله بن دينار[1]، عن ابن عمر.

فيأتي راوٍ فيجعل إسناد الحديث الأول لمتن الحديث الثاني، ومتن الحديث الأول لإسناد الحديث الثاني.

فيجعل إسناد: شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ لمتن: " إنما الأعمال بالنيات"، وإسناد: يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب لمتن: (نهى ﷺ عن بيع الولاء وهبته)؛ فيقلب.

وهذا يحدث أحياناً من المحدثين للاختبار والامتحان، وهذه الصورة هي التي فعلها محدثو بغداد؛ فقد كان من عادة المحدثين رحمهم الله أن يختبروا بعضهم البعض ليعرفوا مدى حفظ الراوي؛ فإنه لما دخل محمد بن إسماعيل البخاري بغداد، فَسمع بِهِ أَصْحَاب الحَدِيث فَاجْتمعُوا وعمدوا الى مائَة حَدِيث فقلبوا متونها وأسانيدها ودخلوا متن هَذَا الْإِسْنَاد لإسناد آخر وَإِسْنَاد هَذَا الْمَتْن لمتن آخر ، ودفعوها الى عشرَة أنفس الى كل رجل عشرَة أَحَادِيث وَأمرُوهُمْ إذا حَضَرُوا الْمجْلس أَن يلْقوا ذَلِك على البُخَارِيّ وَأخذُوا الْموعد للمجلس، فَحَضَرَ الْمجْلس جمَاعَة من أَصْحَاب الحَدِيث من الغرباء من أهل خُرَاسَان وَغَيرهَا وَمن البغداديين، فَلَمَّا اطْمَأَن الْمجْلس بأَهْله، انتدب اليه رجل من الْعشْرَة فَسَأَلَهُ عَن حَدِيث من تِلْكَ الْأَحَادِيث المقلوبة؛ فَقَالَ البُخَارِيّ: (لَا أعرفهُ)، فَسَأَلَهُ عَن آخر؛ فَقَالَ: (لَا أعرفهُ)، ثمَّ سَأَلَهُ عَن آخر؛ فَقَالَ: (لَا أعرفهُ)، فَمَا زَالَ يلقِي عَلَيْهِ وَاحِدًا بعد وَاحِد حَتَّى فرغ من عشرته؛ وَالْبُخَارِيّ يَقُول: (لَا أعرفهُ)، فَكَانَ الْفُقَهَاء مِمَّن حضر الْمجْلس يلْتَفت بَعضهم الى بعض وَيَقُول: (الرجل فهم)، وَمن كَانَ من غَيرهم يقْضِي على البُخَارِيّ بِالْعَجزِ وَالتَّقْصِير وَقلة الْفَهم، ثمَّ انتدب رجل آخر من

١- عبد الله بن دينار القرشي العدوي مولاهم، أبو عبد الرحمن المدني، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، ثقة من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين، مات سنة ١٢٧ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٤٧١/١٤)، "تهذيب التهذيب" (٢٠١/٥).

الْعشْرَة؛ فَسَأَلَهُ عَن حَدِيث من تِلْكَ الْأَحَادِيث المقلوبة؛ فَقَالَ البُخَارِيّ: (لَا أعرفهُ)، وَسَأَلَهُ عَن آخر؛ فَقَالَ: (لَا أعرفهُ)، وَسَأَلَهُ عَن آخر؛ فَقَالَ: (لَا أعرفهُ)، فَلم يزل يلقي عَلَيْهِ وَاحِدًا بعد وَاحِد حَتَّى فرغ من عشرته، وَالْبُخَارِيّ يَقُول: (لَا أعرفه)، ثمَّ انتدب إليه الثَّالِث وَالرَّابِع الى تَمام الْعشْرَة حَتَّى فرغوا كلهم من الْأَحَادِيث المقلوبة، وَالْبُخَارِيّ لَا يزيدهم على: (لَا أعرفهُ)، فَلَمَّا علم البُخَارِيّ أَنهم قد فرغوا؛ الْتفت إلى الأول مِنْهُم؛ فَقَالَ: أما حَدِيثك الأول فَهُوَ كَذَا وحديثك الثَّانِي فَهُوَ كَذَا وَالثَّالِث وَالرَّابِع على الْوَلَاء حَتَّى أَتَى على تَمام الْعشْرَة؛ فَردَّ كل متن الى إِسْنَاده وكل إِسْنَاد الى مَتنه، وَفعل بالأخرين مثل ذَلِك، وردَّ متون الْأَحَادِيث كلهَا الى أسانيدها وأسانيدها الى متونها؛ فَأقر لَهُ النَّاس بِالْحِفْظِ وَالْعلم وأذعنوا لَهُ بِالْفَضْلِ[١].

حتى قال أحد المحدثين: (ما عجبت له كيف رد الخطأ إلى الصواب، لكن عجبت له كيف حفظ الخطأ مباشرة، من أول مرة)؛ هكذا كانوا- رحمهم الله- أناس أعدهم الله سبحانه وتعالى لحفظ دينه.

هذا الذي ذكرناه: صورة المقلوب؛ (قلب إسناد لمتن).

وهل ما فعله المحدثون في الإمام البخاري جائز؟

قال بعض أهل العلم: هو جائز بشرط: أن يُرَدَّ كل حديث إلى صوابه، حتى لا يسمعه جاهل ويأخذه على تلك الصورة الخاطئة.

ويقع القلب أيضاً في المتن.

١- انظر: " من روى عنهم البخاري في الصحيحين:" (ص ٥٢) لابن عدي ، وذكرها الذهبي في "تاريخ الإسلام".

مثاله ما رواه مسلم في "صحيحه"[1]: في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله؛ فقال في ذكره للسبعة-: "ورجل تصدق بصدقة أخفاها، حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله" لاحظ هنا! هذه الرواية، حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله- هكذا جاءت في الرواية-؛ فجعل المنفق هي الشمال وليست اليمين؛ بينما الصواب: في الحديث ما أخرجه البخاري في "صحيحه":[2] "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"؛ فقلب المتن؛ وهذا الحديث يسمى حديثاً مقلوباً.

والمقلوب من قسم الضعيف؛ فالصواب يكون صحيحاً، والمقلوب يكون ضعيفاً.

١- (١٠٣١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢- متفق عليه: البخاري(٦٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الفرد

قال المؤلف:

(وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ   أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةِ)

هنا يعرِّف المؤلف الحديث الفرد؛ ما هو الفرد؟

قسَّم الناظم الحديث الفرد إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المقيَّد بثقة؛ أي: الذي لم يروه ثقة إلا واحد معين.

يعني: حديث لم يروه إلا راوٍ واحد، وهذا الراوي ثقة؛ فهذا يسمى فرداً، أي: في أحد طبقات الإسناد راوٍ واحد؛ ولكن هذا الراوي ثقة.

ربما تقول ما الفرق بينه وبين الغريب؟

الغريب صورته الآن نفس صورة الفرد، ويختلف عن هذا الذي ذكره المؤلف: أن هذا الفرد أخص؛ فهذا خاص بالثقة فقط، أما الغريب، حتى لو كان ضعيفاً يسمى غريباً.

هذا بالنسبة للقسم الأول من الفرد، فيكون أقل طبقة في طبقات السند راو واحد؛ لكنه ثقة.

وهذا القسم يسمى فرداً مطلقاً؛ إذا لم يروه غيره مطلقاً، وأما إذا رواه غيره من الضعفاء؛ فيكون من نوع الفرد النسبي.

القسم الثاني: المقيد بأهل بلد؛ وهذا من الفرد النسبي؛ هو بالنسبة لأهل بلد فرد، يعني تفردوا بروايته، وفي الحقيقة لم يتفرد به واحد فقط؛ بل أهل بلد.

يعني جئنا وبحثنا عن حديث معين؛ فلم نجده إلا عند أهل الشام، ليس واحد من أهل الشام يرويه؛ بل يرويه جمع، لكن هو فقط بين أهل الشام، لا تجد راوياً آخر يرويه إلا شامياً، وكذا لو كان لا يرويه إلا مصري، أو كوفي، وهكذا؛ فهذا مقيد بأهل بلد، فيسمى فرداً، لكنه نوع من أنواع الفرد النسبي؛ أي: بالنسبة للبلدان هو فرد.

القسم الثالث- وهذا أيضاً نوع من أنواع الفرد النسبي-؛ وهو المقيَّد بقصره على راو مخصوص؛ أي: يتفرد به راو معين عن شيخ مخصوص؛ أي: لم يروه عن فلان إلا فلان.

مثلاً:

حديث يرويه نافع، عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ، ويرويه عن نافع ثلاثة: مالك، والليث بن سعد[١]، وعبيد الله بن عمر[٢]، ويرويه عن عبيد الله جماعة، ويرويه عن الليث جماعة، ولا يرويه عن مالك إلا واحد، ولنقل هو عبد الله بن مسلمة القعنبي[٣].

لاحظ هنا أن عبد الله بن مسلمة القعنبي تفرد بهذا الحديث عن مالك، لكنه ليس تفرداً مطلقاً؛ فالحديث مروي من طرق، لكن عن مالك خاصة لم يروه عنه إلا القعنبي؛ هذا يسمى فرداً نسبياً؛ يعني بالنسبة لرواية مالك تفرد بها القعنبي، فصحيح أن القعنبي تفرد به، لكن ليس مطلقاً؛ إنما تفرد به عن مالك فقط، بينما الفرد المطلق هو الذي يرويه راو واحد من جميع الوجوه.

إذاً صار عندنا الفرد النسبي له صورتان:

الأولى: أن يتفرد به أهل بلد.

الثانية: أن يتفرد به راو عن شيخ معين.

١- الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، مولى عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، ثقة ثبت فقيه إمام من كبار التابعين، ولد سنة ٩٤ هـ بقرقشندة، ومات سنة ١٧٥ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٢٥٥/٢٤)، "تهذيب التهذيب" (٤٥٩/٨).

٢- عبيد الله بن همر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي العمري أبو عثمان، ثقة ثبت ، من صغار التابعين، مات سنة مائة وبضع وأربعون بالمدينة. انظر "تهذيب الكمال" (١٢٤/١٩)، "تهذيب التهذيب" (٣٨/٧).

٣- عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن المدني البصري نزيل البصرة، ثقة عابد، كان يحيى بن معين وعلي بن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً، من صغار التابعين، مات سنة ٢٢١ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (١٣٦/١٦)، "تهذيب التهذيب" (٣١/٦).

فالفرد النسبي فرد لكن بالنسبة لشخص معين، أو فرد بالنسبة لجماعة اتصفوا بصفة معينة، كما لو أن أهل الكوفة تفردوا برواية حديث معين؛ فنسمي هذا الحديث فرداً، هو في الحقيقة ليس فرداً؛ فإن الذين رووه جماعة؛ ولكن هؤلاء الجماعة اتصفوا بصفة واحدة، فلما تفردوا بروايته؛ كان فرداً بالنسبة لهم؛ أي: بالنسبة للوصف الذي اشتركوا فيه.

فالفرد النسبي: تفرد ولكن بوجه من الوجوه وليس مطلقاً.

أما الفرد المطلق: فهو أن يتفرد به راو واحد فقط تفرداً مطلقاً لا يشاركه في روايته أحد، ويكون ثقة؛ وهذا على قول المؤلف، قال: (والفرد ما قيدته بثقة).

لكن بعض أهل العلم لا يقيده بالثقة؛ فيقول: إذا تفرد به راو واحد فهو فرد مطلق؛ فهو بهذا يكون نفس معنى الغريب، لا فرق بينهما؛ فيسمى فرداً ويسمى غريباً.

المعلل

قال:

(وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا)

تقدم معنا المعلل في شرح الصحيح.

والمعلل في اللغة: ما فيه علة.

واصطلاحاً: ما فيه علة خفية قادحة.

العلة في اللغة: هي المرض، رجل به علة؛ يعني: فيه مرض.

والحديث قد يكون فيه خطأ إما في سنده أو متنه؛ لكن هذا الخطأ إما أن يكون ظاهراً أو أن يكون خفياً، وإما أن يكون قادحاً أو لا يكون قادحاً.

فإن كانت العلة ظاهرة؛ فهذا لا يسمى معللاً، وإذا كانت العلة غير قادحة؛ لا يسمى معللاً.

فلا يسمى معللاً؛ حتى تكون العلة خفية وقادحة.

فالمعلل في النهاية: حديث فيه خطأ خفي غير واضح، وفي نفس الوقت يكون هذا الخطأ الخفي قادحاً، يُضعَّف الحديث بسببه؛ هذا هو المعلل باختصار.

وهذا كله قد تقدم شرحه في مبحث الصحيح، ومثلنا هناك للمعلل بقصة حماد بن أسامة؛ وذكرنا أنه وُجِدَ راويان أحدهما عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو ثقة، والآخر عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو ضعيف، وأن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقة دخل الكوفة وحدث بها، ففات حماد بن أسامة السماع منه، ثم خرج عبد الرحمن بن يزيد بن جابر من الكوفة، ودخلها عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو ضعيف؛ فسمع منه حماد بن أسامة، وبعد ما سمع منه سأله عن اسمه؛ فقال: أنا عبد الرحمن بن يزيد؛ فظن حماد بن أسامة أنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقة؛ فصار يحدث عنه بأحاديث ويقول في تحديثه: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

فأنت عندما تمرُّ على إسناد كهذا، تراه إسناداً متصلاً، وترى رجاله عدولاً حفاظاً؛ فتقول: هذا حديث صحيح، فإذا رجعت إلى كلام أهل العلم الحفاظ الذين حفظوا حديث الشيخ وحديث تلاميذه؛ تجدهم قد عرفوا أن حماد بن أسامة لا يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وإنما يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف.

كيف عرفوا هذا؟

بحفظهم أحاديث ابن تميم، وأحاديث ابن جابر، فلما أخذ حماد بن أسامة يحدث بأحاديث ابن تميم ويقول: عن ابن جابر؛ عرفوا أنها ليست أحاديث ابن جابر؛ بل أحاديث ابن تميم، وأن الأمر قد اختلط على حماد بن أسامة؛ فحذروا من روايته هذه.

هؤلاء النقاد الكبار عندما ينتقدون حديثاً، ويقولون: (هذا الحديث ليس من حديث فلان)؛ ليس لنا إلا أن نسلم لهم بهذا؛ لحفظهم وعلمهم ونقدهم، ولا نستطيع أن نصل لما وصلوا إليه.

كيف سنعرف المعلل بما أن علته خفية ليست ظاهرة؟

قال علي بن المديني رضي الله عنه ورحمه: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه).

وقال الخطيب البغدادي: (والسبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم في الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط)؛ هذه هي طريقة معرفة المعلل.

يعني إذا جئت لكتاب؛ كصحيح البخاري مثلاً، أو صحيح مسلم، أو سنن أبي داود، الكتب التي أُلِّفت على الأبواب الفقهية، الباب الفقهي يجمعون فيه المسائل التي بينها ارتباط، بين أحاديثها ارتباط، وتدل على مسألة معينة، فيجعلون له باباً؛ مثلاً باب الطهارة، باب الشرب قائماً ... إلى آخره، ثم يذكر لك مثلاً الأحاديث التي تدل على جواز الشرب قائماً، أو على تحريم الشرب قائماً- هذا يسمى باباً- يذكرون فيه الأحاديث المتعلقة بهذه المسألة؛ يجمعونها ويذكرونها تحت باب واحد.

هذا معنى: الباب إذا جمعت طرقه.

أنت تأتي إلى كل الأحاديث التي وردت في هذه المسألة فتجمعها، فمثلاً: ورد عندك حديث عن علي بن أبي طالب، ورد عندك حديث عن أبي هريرة، ورد عندك حديث عن ابن عمر، ثم تجمع أحاديث عبد الله بن عمر كلها الموجودة في كتب السنن والصحاح،

وتجمع طرق أحاديث أبي هريرة كلها، تجمع طرق أحاديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه كلها، ثم بعد ذلك لما تجمع طرق هؤلاء وتنظر في رجال أسانيدهم؛ تعرف عندئذ الرجل الذي أتقن الرواية والرجل الذي أخطأ في الرواية- إن وجد خطأ في الرواية- وهذا كله إن شاء الله سيأتي شرحه وبيانه وتفصيله في الكتب القادمة بإذن الله تعالى.

بل هذا العلم -علم العلل- له كتاب خاص سندرسه بإذن الله تعالى بعد أن ننتهي من "الباعث الحثيث" و "من نزهة النظر"، سندرس رسالة صغيرة لابن رجب "قواعد في معرفة علم العلل"؛ لأن هذا العلم هو من العلوم المهمة جداً في هذا الفن.

ليس علم الحديث أن تأتي للحديث وتنظر في الإسناد وتقول: إسناده صحيح، أو إسناده ضعيف وينتهي الأمر، لا، هذا ليس بعلم؛ في علم الحديث هذا لا يمشي عند علماء الحديث، لا بد أن تكون عالماً بالعلل؛ هذا أهم شيء.

فإذا كنت عالماً بعلم العلل، فيمر عليك حديث وتبحثه جيداً، ثم تقول: هذا خال من العلة؛ تكون لكلمتك وزنها، وحين تقول: "حديث صحيح"؛ أفهم منك أنه ليس فيه علة، ليس معللاً؛ وهذا الكلام ليس بالهين؛ هذا أنا لا أقبله من أي أحد، يأتي ويقول لي: هذا حديث صحيح، يعني أنه ليس بمعلل، كلمة: (ليس بمعلل) تحكم بها على الحديث؛ هذه كلمة كبيرة تحتاج إلى رجال كبار؛ حتى تُقبل منهم مثل هذه الكلمة.

إذن موضوع التصحيح والتضعيف ليس بالسهولة التي ترونها: (حديث صحيح)، (حديث ضعيف) وأمشي؛ لا، سيأتي إن شاء الله وسترون بأعينكم وتسمعون بآذانكم بإذن الله، ما معنى الحديث المعلل.

رجال الحديث الذين يعتمد عليهم في التصحيح والتضعيف ينبغي أن يكونوا راسخين في علم العلل حتى نتأكد تماماً من خلو الحديث من علة خفية قادحة، والتأكد من هذا الأمر أمر صعب جداً، يحتاج إلى عمل وجد واجتهاد.

وُجِد رجال كثير تخصصوا في هذا الميدان وأتقنوه، وصاروا مرجعاً للأمة في الحكم على مثل هذه الأمور، وسيأتي إن شاء الله، ونعرفكم بهم وبكلامهم، وكيف وصلوا إلى هذه الدرجة من العلم.

هذا العلم الذي نحن فيه- لنصل في النهاية إلى أن نحكم على الحديث صحيح أو ضعيف- لابد أن نتقن علم المصطلح، هذه أول خطوة لنا، وأول خطوة في هذا العلم هي هذه البيقونية، ونتقن كذلك علم الرجال فسندرس إن شاء الله مع بعضنا تراجم من "تهذيب التهذيب" حتى نتعلم كيف نتقن هذا العلم، ونفهم كلام علماء الجرح والتعديل، وذلك بعد أن ننتهي من كتاب "الباعث" و "النزهة" بإذن الله، ويجب أن نتقن علم العلل؛ فعلم المصطلح، وعلم الرجال، وعلم العلل؛ هذه العلوم الثلاثة هي علم الحديث.

وسنعطيكم أيضاً- إن شاء الله- مجلساً في تعلم كيفية البحث؛ جمع الطرق هذه التي توصلنا إلى معرفة الحديث هل هو معلل أم لا؟

هذا كله إن شاء الله سيأتي بالتدريج شيئاً فشيئاً بإذن الله تعالى.

وأعرف الناس بهذا النوع الدقيق من أنواع الحديث، من جمع بين العلم والحفظ والخبرة: أمثال عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، والإمام أحمد، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم رحمهم الله؛ فهؤلاء كان لهم نقد وعلم وحفظ؛ فيقدمون على غيرهم لأجل ذلك.

ويأتي بعدهم أصحاب المرتبة الثانية الذين كانوا يجمعون بين العلم والخبرة وفاتهم حفظ الذين قبلهم، ولم يصلوا إلى خبرتهم وقوتهم العلمية؛ ابن عبد الهادي والمزي والذهبي وابن رجب والحافظ ابن حجر وغيرهم.

المضطرب

ثم قال المؤلف رحمه الله:

(وَذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ   مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ)

أهيل الفن: يعني أهل الفن؛ صغرها.

الحديث المضطرب: نوع من أنواع علوم الحديث، وهو من أنواع الأحاديث الضعيفة؛ فهو مردود لا يقبل.

وتعريفه: هو الحديث الذي يُروى على أوجه مختلفة متساوية، لا يمكن الجمع ولا الترجيح بينها.

يعني أن يُروى حديث واحد، ولكن هذا الحديث يرويه الرواة على أوجه مختلفة، لا يتفقون على روايته بوجه واحد؛ بل يختلفون، فكل منهم يرويه على وجه، ويكون هؤلاء الرواة على نفس المستوى في القوة.

وبالمثال يتضح الأمر إن شاء الله:

حديث يرويه الإمام الزهري رحمه الله وهو أحد أئمة التابعين ومن الحفاظ الكبار، وله أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرها.

فإذا روى حديثاً، ورواه عنه ثلاثة من تلاميذه الذين يروون عنه؛ ولكنهم اختلفوا في الرواية عنه:

فرواه الأول عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ؛ هذه صورة الإسناد الأول.

والثاني من تلاميذ الزهري، رواه عن الزهري عن النبي ﷺ مباشرة، بدون ذكر الواسطة بين الزهري والنبي ﷺ، والزهري تابعي؛ إذاً هذا مرسل.

وأما الثالث من تلاميذ الزهري؛ فيرويه عن الزهري عن أنس من قوله؛ يعني موقوفاً.

إذن الراوي الأول عن الزهري رواه موصولاً عن أنس عن النبي ﷺ.

والثاني: رواه مرسلاً: عن الزهري عن النبي ﷺ.

والثالث: رواه موقوفاً عن الزهري عن أنس من قول أنس رضي الله عنه؛ لا من قول النبي ﷺ.

فهذه ثلاثة أوجه مختلفة؛ فأي الروايات هي الصواب؟ كيف روى الزهري هذا الحديث؟ هل رواه على الصورة الأولى متصلاً؟ أم الثانية مرسلاً؟ أم الثالثة موقوفاً على أنس رضي الله عنه؟

غالباً يوجد خطأ؛ فإنه إذا كان هؤلاء التلاميذ الذين رووه عن الزهري واختلفوا عليه في نفس درجة القوة: الأول ثقة، والثاني ثقة، والثالث ثقة؛ فلم نستطع الترجيح بينهم؛ كأن نقول مثلاً: رواية الأول قوية لأن الأول أقوى من الثاني؛ فنرجح الرواية الأولى، لكن ما عندنا أحد أقوى من الآخر؛ الأول قوته نفس قوة الثاني والثالث؛ فماذا نفعل؟

إذا استطعنا التوفيق والجمع بينها؛ فقد انتهى الإشكال؛ لكن إذا لم نستطع الجمع بينها؛ ماذا نقول؟

نقول الحديث مضطرب؛ فهذا الحديث يسمى حديثاً مضطرباً، أي: اختلف الرواة على أوجه لا نستطيع الجمع بينها ولا الترجيح؛ فلم نعرف الرواية الصواب من الخطأ؛ لذلك حكمنا عليه بالاضطراب.

واضطراب رواته على هذا الشكل يدل على أنهم لم يحفظوه جيداً؛ لذلك يحكم عليه أهل العلم بالاضطراب ويردونه ولا يقبلونه.

إذن هما شرطان ليكون الحديث مضطرباً:

الأول: أن يكون الطلبة الذين اختلفوا بنفس درجة القوة.

والشرط الثاني: ألا نستطيع الجمع أو الترجيح بين هذه الروايات بأي طريقة من طرق الجمع والترجيح، والخلاف حاصل؛ إذاً ماذا تصنع في هذه الحال؟

تقول: هذا الحديث مضطرب.

لكن إذا استطعنا الترجيح بين هذه الروايات، يعني كان عندي مثلاً:

أحد الرواة ثقة حافظ، والثاني: صدوق، والثالث: ضعيف؛ ماذا نفعل؟
نرجح رواية الثقة الحافظ ونقول: هي الصواب.
ورواية الصدوق تكون شاذة.
ورواية الضعيف تكون منكرة، وسيأتي تفصيل المنكر إن شاء الله.
والاضطراب من العلل الخفية، وسيأتي إن شاء الله من الناحية العملية.

والاضطراب قد يكون في السند-كما مثلنا-، وقد يكون في المتن أيضاً؛ ومثاله: حديث يرويه أنس رضي الله عنه في الجهر بالبسملة في الصلاة، رواه الرواة عن أنس واختلفوا عليه؛ فأحد رواته عن أنس يقول: (كانوا يفتتحون القراءة بـ: الحمد لله رب العالمين)؛ هذا وجه.
الثاني يقول: (كانوا يفتتحون القراءة بـ: بسم الله الرحمن الرحيم).
الثالث يقول: (كان لا يقرؤون: بسم الله الرحمن الرحيم).
الرابع يقول: (كانوا يقرؤون: بسم الله الرحمن الرحيم).
فإذا لم نتمكن من الجمع بين هذه الروايات؛ هل كان يقرأ أم لم يكن يقرأ؟
ولم نستطع الترجيح بينها في القوة؛ لأن الرواة الذين رووا هذا الحديث عن أنس متساوون في القوة؛ فلا يمكن الترجيح بينهم، فإذا لم نستطع الجمع ولا الترجيح؛ فنقول: هذا الحديث مضطرب.
وقلنا هذا لأن الأوجه مختلفة تماماً، وما استطعنا أن نرجح بين هذه الروايات؛ لأن الرواة في نفس الدرجة من القوة، ولم نستطع أن نجمع بينها؛ فهي متناقضة متضادة، هناك اختلاف شديد في الألفاظ؛ عندئذ نقول: هو مضطرب، وهو ضعيف مردود؛ فالحديث إذا حكمنا عليه بالاضطراب؛ لم يُقبل.
لكن إذا استطعنا الجمع فلا إشكال؛ لأنه ليس هناك اختلاف بين الروايات عندئذ، واستطعنا الترجيح؛ فنصحح الأقوى ونضعف الأضعف.

وهذا مجرد مثال فقط؛ وإلا لحديث أنس صحيح ببعض ألفاظه؛ فهي أقوى من غيرها.
وكما ذكرنا المضطرب من قسم الضعيف.
وقد ألف الحافظ ابن حجر رحمه الله في هذا الفن كتاباً مستقلاً، سماه: "المقترب في الحديث المضطرب"؛ لكن هذا الكتاب لم يطبع، والله أعلم هل له مخطوطات أم لا؟

وللشيخ أحمد بازمول كتاب ألفه في هذا النوع وسماه بنفس اسم كتاب ابن حجر وهو مطبوع.

المدرج

ثم قال المؤلف:

(والمُدْرَجاتُ في الحَديثِ ما أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفاظِ الرُّواةِ اتَّصَلَتْ)

الإدراج لغة: هو الإدخال؛ نقول: أدرجت الشيء في الشيء؛ أدخلته فيه.

واصطلاحاً: **(هو ما أُدخل في متن الحديث أو في سنده وليس منه).**

يعني: أدخل في الحديث من قبيل الخطأ فقط.

مثال الإدراج في المتن:

حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار).

لما جمعنا طرق الحديث وبحثنا فيه؛ وجدنا أن أبا هريرة قال: (أسبغوا الوضوء؛ فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: "ويل للأعقاب من النار")[1].

ماذا تبين؟

تبيَّن أن كلمة (أسبغوا الوضوء) ليست من كلام النبي ﷺ؛ وإنما هي من كلام أبي هريرة؛ ظنها بعض الرواة من كلام النبي ﷺ، فأدخلها فيه خطأً، فصار يقول: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار)، والصواب في الرواية أن أبا هريرة قال: (أسبغوا الوضوء)، ثم قال عن النبي ﷺ: "ويل للأعقاب من النار".

هذا معنى الإدراج: أدخل في الحديث ما ليس منه، هذه صورة من صور الإدراج.

إذاً كيف عرفنا أن (أسبغوا الوضوء) هذه ليست من كلام النبي ﷺ؟

بجمع طرق الحديث؛ عرفنا هذا.

كيف يمكن معرفة الإدراج؟

١- أخرجه البخاري(١٦٥)، ومسلم(٢٤٢).

أولاً: بجمع طرق الحديث؛ فبجمع طرق الحديث يتضح لك معنى الحديث أحياناً، وتتضح لك الرواية الصواب من الرواية الخطأ؛ فجمع طرق الحديث لها فوائد كبيرة؛ تظهر لك أشياء كثيرة.

ثانياً: يوجد طريقة ثانية يمكن أن تعرف بها الإدراج:

وهي: أن ينصَّ حافظ من الحفاظ على أن لفظاً معيناً مدرج، ليس من كلام النبي ﷺ؛ هؤلاء الحفاظ عندهم من العلم ما يمكنهم من معرفة هذا الشيء؛ من معرفة ما هو من كلام النبي ﷺ وما هو من كلام غيره، فإذا نص حافظ على هذا؛ سلمنا له وأخذنا بكلامه.

الطريقة الثالثة: أن ينصَّ نفس الذي أدرج في الحديث على أن الكلام كلامه وليس كلام النبي ﷺ؛ كقول ابن مسعود رضي الله عنه في حديث: (من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار)؛ قال ابن مسعود في رواية أخرى: (قال النبي ﷺ كلمة، وقلت أنا الأخرى).

إذاً (من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة)؛ هذه الكلمة الأولى، (ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار)؛ هذه الكلمة الثانية.

وابن مسعود رضي الله عنه يقول لنا: ليست الكلمتان من كلام النبي ﷺ؛ بل واحدة من النبي ﷺ، والثانية منه.

وفي رواية ثالثة فصّلت: فقال ابن مسعود: (قال النبي ﷺ كلمة، وقلت أنا الثانية)، فإذاً بيّن أن الكلمة الأولى للنبي ﷺ، والكلمة الثانية له.

انظر كيف جمعنا الطرق؛ فظهرت عندنا هذه الأشياء.

الطريقة الرابعة التي يُعرف بها المدرج: بأن يكون الكلام يستحيل أن يقوله النبي ﷺ.

مثاله: قال أبو هريرة: قال رسول ﷺ: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي؛ لأحببت أن أموت وأنا مملوك).

هنا يذكر فضيلة للمملوك؛ أن له أجران، قال: والذي منعني من أن أتمنى أن أكون مملوكاً: الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي؛ ثلاثة أشياء.

لكن هل كانت أمُّ النبي ﷺ حية بعد البعثة؟

لا؛ إذاً كيف سيبرها؟ إذاً الكلام ليس للنبي ﷺ.

ثم إن النبي ﷺ قد منّ الله عليه بمقام النبوة؛ فكيف يتمنى مقام الرق؛ فيبعد هذا جداً.

على كل حال الأول واضح وصريح وهو قوله: (وبر أمي) فالنبي ﷺ لا أم له في ذاك الوقت؛ فقد كانت ميتة، إذاً لا يكون هذا من كلام النبي ﷺ، فيكون الذي هو من كلام النبي ﷺ: " للعبد المملوك الصالح أجران" هذا فقط من كلام النبي ﷺ، والباقي مدرج من كلام أبي هريرة، وقد بينت هذا رواية أخرى[١].

وقد صُنّف في هذا مصنفات؛ ومنها: "الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب البغدادي، ولخّصه ابن حجر في كتاب: "تقريب المنهج بترتيب المدرج".

١- أخرجه البخاري (٢٥٤٨) بلفظ: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي؛ لأحببت أن أموت وأنا مملوك"، وأخرجه مسلم (١٦٦٥) عن أبي هريرة بلفظ: "قال رسول الله ﷺ: " للعبد المملوك المصلح أجران، والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي؛ لأحببت أن أموت وأنا مملوك"، وفي رواية عند أحمد في "مسنده" (٨٣٧٢): (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِلْعَبْدِ الْمُصْلِحِ الْمَمْلُوكِ أَجْرَانِ» وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ، لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ)

وأما المثال على الإدراج في الإسناد؛ فقصة ثابت بن موسى الزاهد[1] مع شريك[2]؛ فقد كان شريك يحدث بحديث في مجلس من المجالس ، وفي أثناء تحديثه بالحديث ذكر الإسناد؛ فقال: عن الأعمش عن أبي سفيان[3] عن جابر[4] مرفوعاً، ثم سكت ريثما يملي المُسْتَملي؛ فدخل موسى بن ثابت الزاهد من الباب فرآه شريك، فنظر إلى وجهه وكان رجلاً عابداً زاهداً؛ فقال شريك: (مَن كثُرت صلاته بالليل ؛ حَسُنَ وجهه في النهار)[5]، وهذه العبارة قالها يريد بها ثابت بن موسى، فلما سمع ثابت بن موسى الإسناد وهو يدخل؛ ظنَّ أن ما قاله شريك بعد ذلك هو متن الإسناد الذي قدمه؛ فصار ثابت يحدث بهذا الحديث عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً؛ ويقول: من كثرت صلاته بالليل؛ حسُنَ وجهه في النهار.

هذه صورة من صور الإدراج في الإسناد.

١- ثابت بن موسى بن عبد الرحمن بن سلمة الضبي، أبو يزيد الكوفي الضرير العابد، ضعيف الحديث، من كبار الآخذين عن أتباع التابعين، مات سنة ٢٢٩ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٣٧٧/٤)، "تهذيب التهذيب" (١٥/٢).

٢- شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي القاضي، أدرك زمان عمر بن عبد العزيز، صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع، مات سنة ١٧٧ هـ في الكوفة. انظر "تهذيب الكمال"(٤٦٢/١٢).

٣- طلحة بن نافع القرشي مولاهم، أبو سفيان الإسكاف، صدوق من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين. انظر "تهذيب الكمال" (٤٣٨/١٣)، "تهذيب التهذيب" (١١٣/١٢).

٤- هو الصحابي الجليل: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري الخزرجي السلمي، مات سنة ٧٠ هـ في المدينة. انظر "تهذيب الكمال" (٤٤٣/٤)، "تهذيب التهذيب" (٤٢/٢).

٥- أخرجه ابن ماجه (١٣٣٣)، وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله.

المُدَبَّج

قال المؤلف:

(وما رَوى كُلُّ قَرينٍ عَنْ أخهْ   مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقّاً وانْتَخِهْ)

عن أخه: يعني عن أخيه

وانتخه: يعني افتخر بمعرفته

يريد الناظم هنا أن يعرِّف نوعاً جديداً من أنواع الحديث؛ وهو المدبّج.

المدبّج لغة: هو المزين.

واصطلاحاً: هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

القرين: مفرد أقران، والأقران: هم المتقاربون في السن أو الإسناد- أي: الأخذ عن الشيخ- يعني: أنا وأنت في سن واحدة نسمى قرينين، أو أنا وأنت شيخنا واحد؛ إذاً نحن قرينان.

هذا هو القرين، فيقال فلان قرين فلان، فإذا وجدنا اثنين متقاربين في السن أو أخذا عن شيخ واحد؛ فهما قرينان.

مثلاً: أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما، قرينان؛ لأن شيخهما واحد وهو النبي ﷺ، وأما في السن؛ فأبو هريرة أكبر من عائشة رضي الله عنهما.

كذلك الحسن والحسين قرينان؛ لأن شيخهما واحد، وكذلك هما متقاربان في السن؛ فهما قرينان من الوجهين؛ السن والأخذ عن شيخ واحد.

إذن معنى: فلان قرين فلان؛ أي: إما أنه في مثل سنه أو قريب من سنه، أو أنهما أخذا عن شيخ واحد.

وقد بينا معنى القرين من أجل أنه داخل في ضمن المدبج، فلا يمكننا فهم المدبج إلا بفهم القرين من هو.

وقلنا في تعريف المدبج: هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

يعني: علمنا الآن أن أبا هريرة وعائشة قرينان، فإذا روى أبو هريرة عن عائشة حديثاً، وروت عائشة عن أبي هريرة حديثاً؛ هذا يسمى مدبجاً؛ لأن كل منهما روى عن الآخر، وهما قرينان.

كذلك لو روى مالك عن الأوزاعي، والأوزاعي عن مالك؛ فهذا يسمى مدبجاً؛ لأن مالكاً والأوزاعي قرينان اشتركا في الأخذ عن الشيوخ.

لكن إذا روى واحد فقط من القرينين عن الآخر ولم نجد للثاني رواية عن الأول؛ فهذا لا يسمى مدبجاً؛ بل تسمى رواية أقران؛ أي: القرين روى عن قرينه فقط.

هل المدبج هذا من قسم الصحيح أم من قسم الضعيف؟

لا علاقة له بهذا الأمر؛ ربما يكون صحيحاً وربما يكون ضعيفاً، ليس موضوعنا.

فائدة معرفة هذا النوع؛ وهو المدبج:

قالوا: الفائدة من ذلك أمران:

الأول: الأمن من ظنِّ الزيادة في الإسناد.

فمثلاً: لو وجدت رواية مالك عن الأوزاعي عن الزهري، وأنت تعرف أن مالكاً والأوزاعي؛ كلاهما يروي عن الزهري- يعني هما قرينان-؛ فربما ظننت أن الأوزاعي

هنا زيادة في السند- أو مالك زيادة في السند-، فتقول: مالك يروي عن الزهري، والأوزاعي يروي عن الزهري، وهما قرينان؛ فلماذا يروي أحدهما عن الآخر؟
إذن لا بدَّ أن يكون في السند زيادة.
فلرفع هذا التوهُّمِ ذكروا هذا النوع وهو المدبَّج، فيمكن أن يروي الراوي عن قرينه، ويمكن أن يحصل العكس أيضاً؛ فلا تظن أن هذا خطأ؛ بل يوجد روايات كهذه؛ أي: لتجنب تخطئة ما هو صواب.

الفائدة الثانية: الأمن من ظن إبدال الواو بعن.
مثلاً: تمر بك رواية مالك عن الأوزاعي عن الزهري، أنت تقول: لا، هذا خطأ، ربما يكون (مالك والأوزاعي) عن الزهري- أي: أن (و) أبدلت بـ: (عن)-؛ لأن مالكاً يروي عن الزهري، والأوزاعي يروي عن الزهري؛ لأجل هذا عرفوك أنه يوجد نوع اسمه المدبج؛ أي: من الممكن أن تجد رواية مالك عن الأوزاعي- والعكس-، فلا تظن أن (عن) هنا خطأ، وأن الصواب: (و).
فإذا كان عندك علم مسبق بوجود رواية الأقران بهذه الطريقة، لا تخطِّئ الصواب، بينما لو كنت تجهل هذا تخطّىء، وتقول هذا خطأ، لأن الأوزاعي يروي عن الزهري، ومالك يروي عن الزهري، إذاً يوجد خطأ عندي في الموضوع! لا ليس هناك خطأ، انتبه أن هذا موجود.
وقد ألَّفَ الدارقطني في هذا النوع كتاباً سماه: "المدبج"، لكن لا يُعرف أطُبِع أم لا؟

المُتَّفِق والمُفْتَرَق

ثم قال:

(مُتَّفِقٌ لَفْظَاً وَخَطَّاً مُتَّفِقْ وَضِدُّهُ فيما ذَكَرْنا المُفْتَرِقْ)

هذا النوع اسمه: المتفق والمفترق، هو نوع واحد؛ ويختص بالرجال، وهو نوع مفيد.

فالمتفق والمفترق: هو ما اتفقت أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً، خطاً ولفظاً، واختلفت أشخاصهم.

مثاله: الخليل بن أحمد؛ عندنا ستة أشخاص يقال لهم الخليل بن أحمد، اشتركوا في هذا الاسم، كل واحد منهم اسمه الخليل، واسم أبيه أحمد، الخليل بن أحمد[1] شيخ سيبويه[2] صاحب النحو، ويوجد غيره خمسة من الأشخاص .

كذلك محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري؛ اثنان في عصر واحد، يسميان بنفس الاسم، اسم الشيخ واسم أبيه وجده، ونسبته أيضاً اتفقت في شخصين، وكلاهما شيخ

١- الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي، أبو عبد الرحمن البصري النحوي، صاحب العروض وصاحب كتاب "العين"، صدوق عالم عابد، من كبار التابعين، مات سنة ١٦٠ هـ أو بعدها. انظر "تهذيب الكمال" (٣٢٦/٨)، "تهذيب التهذيب" (١٦٣/٣).

٢- عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر البصري، إمام أهل النحو، أصله فارسي، طلب الفقه والحديث، ثم طلب العربية؛ فبرع فيها وساد أهل زمانه، وصنف فيها كتابه الكبير الذي لم يصنف أحد بعده مثله، مات سنة ١٨٠ هـ على الأرجح. انظر "تاريخ الإسلام" (٦٣٦/٤).

للحاكم النيسابوري، الأول أبو العباس الأصم[1]، والثاني أبو عبد الله الأخرم الحافظ[2].

فهذا من المتفق الذي اتفق فيه الاسم، واختلف فيه الشخص؛ فهو اسم واحد لشخصين.

وأنت إذا علمت بأن الحاكم النيسابوري له شيخان، يقال لكل واحد منهما: محمد بن يعقوب بن يوسف، لا تقع في الزلل، وتفتش حتى تعلم من هو الراوي هنا، في الإسناد الذي معك؛ هل هو أبو عبد الله الأخرم، أم أبو العباس الأصم؟

لماذا ذكروا لك هذا النوع؟ ما فائدته؟

حتى لا تقع في الخطأ في الرجال؛ فربما يأتيك رجل اسمه عبد الله بن عمر يروي عن نافع عن عبد الله بن عمر.

وأُمثِّل هنا بهذا المثال عمداً؛ لأنه قد حصل هذا الخطأ في الدرس السابق، أو الذي قبله، إذ لما مثلنا برواية عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر؛ استشكل بعض الطلبة هذا الأمر؛ كيف عبد الله بن عمر يروي عن نافع؟!

انظروا كيف؟! هذا هو الذي نخشى منه؛ لذلك وضع العلماء هذا النوع: (المتفق والمفترق).

١- الحافظ محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان، أبو العباس الأموي ، مولى بني أمية، النيسابوري الأصم، وكان يكره أن يقال له الأصم؛ فكان أبو بكر بن إسحاق الصِّبْغي يقول فيه: المعقلي، قال الحاكم: إنما ظهر به الصمم بعد انصرافه من الرحلة؛ فاستحكم فيه حتى بقي لا يسمع نهيق الحمار، مات سنة ٣٤٦ هـ. انظر "تاريخ الإسلام" (٨٤١/٧).

٢- الحافظ محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني، أبو عبد الله الأخرم النيسابوري، ويُعرف أبوه بابن الكرماني، قال الحاكم: كان أبو عبد الله صدر أهل الحديث ببلدنا بعد أبي حامد ابن الشرقي، مات سنة ٣٤٤ هـ. انظر "تاريخ الإسلام" (٨١٠/٧).

والمعنى: أنه في الاسم متفق مع أسماء أخرى، لكن الرجل ليس واحداً؛ بل هم أكثر من واحد.

لو جئت وبحثت في "سنن أبي داود"؛ تجد أبا داود يروي عن عمر بن الخطاب، هل تعرف هذا؟ عمر بن الخطاب في سنن أبي داود، شيخ أبي داود السجستاني، عمر بن الخطاب أكثر من واحد- أظنهم ثلاثة فيما أذكر الآن- يروي عنهم أبو داود السجستاني، اسم كل واحد منهم: عمر بن الخطاب، هذا متفق في الاسم لكن في الحقيقة هو شخص آخر؛ فهو مفترق في ذات الشخص، لكنه متفق في الاسم واسم الأب، فشيوخ أبي داود عمر بن الخطاب، والصحابي الجليل أيضاً عمر بن الخطاب؛ فصار عندي أكثر من واحد يسمى عمر بن الخطاب، وأكثر من واحد يسمى عبد الله بن عمر؛ وهكذا....

نبهناك على هذا النوع ووضعه علماء الحديث؛ لئلا تقع في الزلل، لئلا تظن أن هذا خطأ؛ لا ليس خطأ، ولا يلتبس عليك الأمر فيختلط عليك راو براو آخر، وقد تظن أن أشخاصاً هم شخص واحد.

ومن طريف ما وقع لإحدى النساء اللاتي كن يدرسن في الجامعات: أن مرَّ عليها: عمر بن الخطاب شيخ أبي داود هذا، فترجمت له في الحاشية: عمر بن الخطاب العدوي الصحابي الجليل.

هذه مشكلة نتجت عن الجهل بهذا الأمر وبهذا النوع، عمر بن الخطاب شيخ أبي داود ما الذي أوصله للصحابي؟ بينهما قرون، سنين طويلة، كيف يكون هو هنا في هذا الموطن؟!

لكن جهلها بهذا النوع، وجهلها بالتواريخ؛ أدى بها إلى هذا الخطأ.

فأنت تتنبه لهذه القضية.

فالمتفق والمفترق: هو ما اتفق أسماء الرواة وأسماء آباءهم فصاعداً خطاً ولفظاً، واختلفت أشخاصهم.
عمر بن الخطاب، وعمر بن الخطاب، عمر بن الخطاب السدوسي، وعمر بن الخطاب العدوي، كلهم أسماءهم واحدة، وأسماء آباءهم واحدة، لكن أشخاصهم مختلفة.

كيف تعرف من هو الراوي المراد؟

من خلال النظر في التلاميذ وفي الشيوخ؛ فتجد أحياناً أحدهم لا يروي عنه راو معين، ويروي عن الآخر؛ فتعرفه به.
أو بجمع الطرق، ربما عندما تجمع الطرق؛ يأتي مصرحاً بكنية أو بنسبة يفترق بها عن الآخر.
أو بتنصيص أحد الحفاظ عليه.

وقد صنف في هذا النوع الخطيب البغدادي رحمه الله مصنفاً أسماه: "المتفق والمفترق".

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلف

ثم قال المؤلف رحمه الله:

(مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فقَطْ وَضِدُّه مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ)

هذا النوع اسمه: (المؤتلف والمختلف)، أيضاً في الرجال.

والمؤتلف والمختلف: ما تتفق في الخط صورته، وتفترق في اللفظ صيغته.

وبالمثال يتضح هذا النوع:

الآن ارسم أمامك على الورقة كلمتين:

كلمة سلَام- بتخفيف اللام من غير تشديد-، وسلّام- بتشديد اللام؛ من غير تشكيل:

(سلام- الأولى المخففة-: سين لام ميم)

(سلام- الثانية المشددة-: سين لام ميم)

فهما قد اتفقا في صورة الخط- أي: مؤتلفان في الخط-، لكن عند النطق بهما تقول في الأول: سلام- بتخفيف اللام-، وفي الثاني: سلام- بتشديد اللام-؛ اختلفا في النطق، وسبب الاختلاف: الاختلاف في الشَّكْلِ؛ أي: التشكيل، أو في النَّقْط؛ أي: التنقيط، فإذا قلت: سلَّام؛ فاللام هنا عليها شدة، وسَلَام؛ اللام عليها فتحة من غير شدة؛ فاختلفا في النطق، ولكن الرسم واحد.

كذلك الثوري والتوزي بغير تنقيط- لا تضع عليها نقط- ارسمها أمامك وانظر إليهما.

هل هناك فرق بين سلَام وسلّام بدون تشكيل؟ لا فرق.

هل هناك فرق بين الثوري والتوزي بدون نقط؟ لا فرق.

هذا معنى قولنا: وهو ما تتفق في الخط صورته -إذاً تم الاتفاق في الصورة- وتفترق في اللفظ صيغته.

الآن لما نأتي لننطق؛ فنقول: سَلَام، وسلَّام، حصل الافتراق أم لا؟

نعم حصل، واختلفا تماماً.

ما سبب الاختلاف هنا؟

سبب الاختلاف هو التشكيل، يسمى عند أهل اللغة: الشكل.
سلام بدون شدة على اللام- فقط فتحة- سلام بالتخفيف، وسلَّام تضع على اللام شدة فوقها فتحة؛ بالتشديد، ولما ننطق بهما يظهر عندنا الفرق؛ فهذا يسمى مؤتلف ومختلف.
هو مؤتلف من ناحية الرسم، ولكنه مختلف من ناحية النطق.
وسبب اختلاف النطق: التشكيل أو التنقيط.
فالصورة الأولى- سلَّام وسَلَام- الاختلاف حصل بسبب التشكيل.
والصورة الثانية- الثوري والتوزي- الاختلاف بسبب التنقيط؛ الثوري والتوزي حين تضع النقاط عليها:
الأولى: ثاء بثلاث نقاط، والثانية: تاء بنقطتين.
الأولى: بالراء بدون نقط، الثانية: بالزاي بنقطة.
هذا الفرق؛ فصار الأول: الثوري، والثاني: التوزي، هذا يسمى: "المؤتلف والمختلف"
قال المؤلف: (مؤتلف متفق الخط فقط) يعني: يتفقان في الخط.
(وضده مختلف فاخشَ الغلط) يعني: انتبه من الغلط.
فضد المؤتلف: المختلف، فهو مؤتلف من وجه ومختلف من وجه ثان؛ ائتلف في الرسم، واختلف في النطق.

وكذا من الأمثلة: (عُمارة) و (عِمارة)؛ اختلفتا في النطق واتفقتا في الرسم، وسبب الاختلاف هو الشكل؛ فالعين في الأولى- عُمارة- مضمومة، والعين في الثانية- عِمارة- مكسورة.
وكذلك: (غَنَّام) و (عَثَّام)؛ اتفقتا في الرسم من غير تنقيط، ولكن إذا نقطتها؛ اختلفتا، فسبب الاختلاف هو النقط، والذي فارق بين الاثنين، فالضبط بالشكل من حيث حركاتها واحد؛ ولكنها اختلفتا في النقط.

كذلك: عَبَّاس وعيَّاش.

حزام وحرام

بشار ويسار.

وغيرها كثير.

ما فائدة ذكر هذ النوع؟

من أجل ألا يقع التصحيف؛ يقع التحريف في الكلام، وهذا موجود كثيراً في الكتب، وهذا من أسباب تحذير العلماء من أخذ العلم عن الصحف- من الكتب مباشرة-؛ فيقع عندك مثل هذا ولا تنتبه له؛ فتقع في الزلل.

عداك عن فهم الشرع والعلم بفهمك وأنت لا تدري هل فهمت فهماً صحيحاً أم لم تفهم فهماً صحيحاً، وهذا أهم شيء؛ فأعظم خطر من أخطار الدراسة وحدك: أنك لا تعرف هل فهمت فهماً صحيحاً أم فهماً خاطئاً؟ فدراستك عند الشيخ تبيّن لك هل فهمك صحيح أم فهمك خاطئ، من خلال عرض فهمك على الشيخ؛ لذلك نحن نضع الاختبارات.

المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، هذه في علم الرجال؛ فقط من أجل أن تفرق بين الرجال وتحذر من الخطأ، وليس لها علاقة بالصحيح والضعيف.

وأفضل ما أُلِّفَ فيه: كتاب "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" للحافظ ابن حجر رحمه الله.

المنكر

قال:

(والمُنْكَرُ الفَرْدُ بِهِ راوٍ غَدَا   تَعْدِيلُهُ لا يَحْمِلُ التَّفرُّدا)

المنكر نوع مهم جداً، ويمر كثيراً في كتب العلل، يقول الناظم: والمنكر الفرد به راوٍ غدا- أي: صار- تعديله لا يحمل التفردا.

فيعرفه الناظم بأنه: ما تفرد به الراوي الذي لا يُحتمل منه التَّفَرُّدُ، ولا يمكن أن يُقْبَلَ.

والمنكر في اللغة: هو ضد المعروف، تقول: هذا القول معروف لدي؛ يعني أعرفه، وهذا القول منكر؛ يعني: أنكره ولا أعرفه.

أما في اصطلاحاً:

فقال بعض أهل العلم: هو مخالفة الضعيف للمقبول.

يعني: لو روى يحيى بن يحيى[1] عن الإمام مالك حديثاً، وروى إسماعيل بن أبي أويس[2] عن الإمام مالك نفس الحديث، لكنه خالف فيه يحيى بن يحيى، فيحيى بن يحيى رواه موقوفاً على أنس بن مالك، يعني؛ مثلاً الحديث رواه يحيى بن يحيى عن مالك عن ثابت عن أنس؛ أي: من كلام أنس بن مالك.

ورواه إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ.

الآن عندنا إسماعيل بن أبي أويس خالف يحيى بن يحيى، وإسماعيل بن أبي أويس هذا ضعيف، ويحيى بن يحيى ثقة؛ يعني: خالف إسماعيل بن أبي أويس الضعيف يحيى بن يحيى الثقة؛ فماذا تكون روايته؟

تكون روايته منكرة.

١- هو يحيى بن يحيى بن بكر بن عَبْد الرحمن بْن يحيى بْن حماد التميمي الحنظلي، أَبُو زكريا النيسابوري، مولى بني حنظلة، ريحانة نيسابور، ثقة ثبت إمام وكان من سادة أهل زمانه علماً وديناً وفضلاً ونُسكاً وإتقاناً مات يوم الأربعاء فِي آخر صفر سنة ٢٢٦. انظر "تهذيب الكمال" (٣١/٣٢)، "تهذيب التهذيب" (٢٩٦/١١).

٢- هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك الأصبحي، أَبُو عَبْد اللَّهِ بن أَبي أويس المدني، حليف بني تيم بْن مرة، وهُوَ أخو أبي بكر عبد الحميد بْن أَبي أويس، وابن أخت مالك بن أنس، مات فِي رجب سنة ست وعشرين ومئتين، والراجح ضعفه. انظر "تهذيب الكمال" (١٢٣/٣)

هذا معنى المنكر عند بعض أهل العلم، ومنهم الحافظ ابن حجر، وهو قول قريب جداً من الصواب، ومن استقرأ ونظر؛ وجد كثيراً من أهل العلم النُّقّاد يطلقون اسم المنكر على هذا النوع، ولا يعني هذا أنهم يقيدونه بهذا المعنى.

والبعض الآخر قال: هذا نوع من أنواع المنكر، والمنكر أوسع من هذا، فكل حديث يظهر أنه خطأ، أو يبعد أن يكون صحيحاً؛ يسمونه منكراً، وهذا ما عليه السلف رضي الله عنهم، كأبي حاتم الرازي[١]، وأبي زرعة الرازي[٢]، والإمام أحمد[٣] وغيرهم؛ يذكرون هذا.

مثلاً حديث: " إذا انتصف شعبان فلا تصوموا"[٤]، رواه العلاء بن عبد الرحمن مولى الحُرَقة[٥]، والعلاء هذا ليس ضعيفاً، هو صدوق، لكن مع ذلك قال الإمام أحمد وأبو زرعة الرازي وغيرهما: هو حديث منكر.

لماذا؟ لأن صحته بعيدة، وخطأه بالنسبة لهم ظاهر واضح؛ فقالوا فيه: منكر.

١- محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي أبو حاتم الرازي، الْحَافِظ، كَانَ أحد الأئمة الحفاظ الأثبات المشهورين بالعلم المذكورين بالفضل، من أقران البخاري ومسلم، ولد في الري سنة ١٩٥ هـ، وإليها نسبته، وتنقل في العراق والشام ومصر وبلاد الروم، وتوفي ببغداد سنة ٢٧٧ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٣٨١/٢٤)

٢- عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي بالولاء، أبو زرعة الرازي، أحد الأئمة المشهورين، والأعلام المذكورين، والجوالين المكثرين، والحفاظ المتقنين، من حفاظ الحديث الأئمة من أهل الري، زار بغداد وحدث بها، وجالس أحمد بن حنبل، كان يحفظ مائة ألف حديث، ويقال: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل. توفي بالري سنة ٢٦٤ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٨٩/١٩).

٣- هو أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشَّيْبَانِيّ، أَبُو عَبْد اللَّهِ المروزي، ثم الْبَغْدَادِيّ، خرج به من مرو حملاً، وولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ، ونشأ بِهَا، ومات بِهَا سنة ٢٤١ هـ، وطاف البلاد فِي طلب العلم، ودخل الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، الشام، الجزيرة. انظر "تهذيب الكمال" (٤٣٧/١)

٤- أخرجه أحمد (٩٧٠٧)، وأبو داود (٢٣٣٧)، والترمذي (٧٣٨)، وابن ماجه(١٦٥١).

٥- العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي أَبُو شبل المدني، مولى الحرقة من جهينة، صدوق، قيل مات سنة ٣٢ هـ، وقيل سنة ٣٩ هـ. انظر "تهذيب الكمال" (٥٢٠/٢٢)

قال المعلميُّ[1] رحمه الله: (والأئمة رحمهم الله يقولون للخبر الذي تمتنع صحته أو تَبْعُدُ: منكر أو باطل) انتهى.

ومن نظر في كتب علماء العلل؛ وجد أنهم يُطلقون على الحديث الخطأ أنه منكر، والمنكر نوع من أنواع الضعيف.

وهناك أقوال أخرى ذكرها أهل الحديث في تعريف المنكر، واختلفوا فيه اختلافاً كثيراً، وسبب اختلاف علماء المصطلح في تعريف المنكر: هو اختلاف أفهامهم في معرفة اصطلاح العلماء المتقدمين للمنكر؛ لأن علماء المصطلح عندما ألَّفوا في علم المصطلح، ما ألَّفوه باصطلاحاتٍ جديدة من عندهم، حتى نقول: هناك فرق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين؛ فالمتأخرون عندما ألفوا وكتبوا في علم المصطلح بنوا ما ألَّفوه على ما فهموه من كلام المتقدمين وعملهم، وبناء على استقرائهم لعمل المتقدمين؛ قرروا علم المصطلح.

فلا يُقال: إن للمتقدمين منهجاً مستقلاً، وللمتأخرين منهجاً مستقلاً؛ هذا خطأ.

ومن يقول هذا يقوله بناء على استقرائه وفهمه لكلام المتأخرين على أنه مغاير لكلام المتقدمين، فسيقول إن المتأخرين من علماء المصطلح لهم منهج يخالف منهج المتقدمين؛ لأن استقراءه لمنهج المتقدمين كان شاذاً خاطئاً؛ لذلك قال هذا القول؛ وهو خطأ، كما فعل الأشاعرة في فهم كلام السلف على أنه تفويض؛ فقالوا هذا هو منهج السلف، وبناء عليه خطَّأوا أهل السنة والجماعة.

١- هو العلامة عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المعلمي العتمي اليماني، ولد في أول سنة ١٣١٣ هـ بقرية المحاقرة في اليمن، وكفله والداه، وكانا من خيار تلك البيئة، وهي بيئة متدينة صالحة، ثم قرأ القرآن على رجل من عشيرته وعلى والده قراءة متقنة مجوَّدة، وقبل أن يختم القرآن ذهب مع والده في بيت الريمي حيث كان أبوه يمكث يعلم أولادهم ويصلي بهم، توفي رحمه الله تعالى صبيحة يوم الخميس السادس من شهر صفر عام ١٣٨٦ هـ بعد أن أدى صلاة الفجر في المسجد الحرام، وعاد إلى مكتبة الحرم حيث كان يقيم، وتوفي على سريره. انظر "القائد إلى تصحيح العقائد" (٥/١).

ولو أن من يقول: كلام المتقدمين من علماء المصطلح مغاير لكلام المتقدمين؛ لو أنه استقرأ كما استقرأ علماء المصطلح؛ لما قال إن هناك فرقاً، نعم قد يختلف علماء المصطلح في فهم بعض أنواع الحديث، كما اختلفوا في المنكر ها هنا، فبعضهم يقول هو والشاذ واحد، وبعضهم يقول هو تفرد الراوي الضعيف، وبعضهم يقول هو مخالفة الضعيف للمقبول، والسبب في ذلك: هو استقراؤهم لعمل المتقدمين؛ إذ المتقدمون لم يكن الواحد منهم يقول: المنكر عندنا لغة كذا، واصطلاحاً كذا؛ بل كانوا يحكمون على الحديث فيقولون: هذا حديث منكر، فاستقرأ علماء المصطلح كلامهم، وحاولوا أن يفهموا معنى المنكر عندهم من خلال الاستقراء.

ولا شك أن الاستقراء يختلف من واحد لآخر؛ لذلك نتج الخلاف بينهم.

لكن لا يقال: المنهج الذي بناه المتأخرون يختلف عن المنهج الذي بناه المتقدمون.

لا شك أن هناك من العلماء المتأخرين من توسَّع في قبول الزيادات والروايات الشاذة والمنكرة، وبعض المتأخرين أيضاً توسع في تصحيح الأحاديث، وانتهج نهج الفقهاء؛ لكن هذا لا يعني أن كلهم على هذا المنهج وعلى هذه الطريقة؛ فكل له اجتهاده، وله نظره في انتقاء القواعد التي يحكم بها على الحديث، وفي فهم كلام العلماء المتقدمين، وفي معرفة الصواب من الخطأ من هذه القواعد.

فإطلاق القول بأن منهج المتأخرين يختلف تماماً عن منهج المتقدمين: خطأ وغير صحيح.

نعم؛ اشتهر عند الكثير من المتأخرين من القواعد ما لم يكن منتشراً عند المتقدمين، وتوسع بعض المتأخرين في التصحيح، وضَعُفَ علم العلل في الكثير منهم.

المتروك

قال المؤلف:

(مَتْروكُه ما واحِدٌ به انفَرَدْ وأَجْمَعوا لِضَعْفِه فَهْوَ كَرَد)

هذا الحديث يسمى بالحديث المتروك.

وعرفه الناظم بأنه: ما انفرد به راو مُجْمَعٌ على ضعفه.

والحديث المتروك نوع من أنواع الضعيف؛ وهو الضعيف جداً، والحديث لا يصفونه بأنه متروك إلا إذا كان ضعيفاً جداً، كذلك المنكر؛ هو ضعيف جداً.

وعرفه الحافظ ابن حجر **المتروك: بأنه الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب.**

وهذا التعريف هو الذي تعتمدونه؛ لأن علماء الحديث- من خلال ما رأينا- لا يصفون الحديث بأنه متروك من أجل أن فيه راوياً ضعيفاً فقط، حتى وإن اتفقوا على ضعفه؛ حتى يكون هذا الراوي شديد الضعف، متهماً بالكذب؛ فيصفون الحديث بأنه متروك، فإذا تفرَّد بالحديث راو قالوا فيه: متهم بالكذب؛ فيوصف الحديث بأنه متروك.

متى يُتَّهَمُ الراوي بالكذب؟

يُتهم الراوي بالكذب إذا عُرف بالكذب في حديث الناس، لم يعرف عنه أنه كذب في حديث النبي ﷺ؛ فصار متهماً بأنه يكذب في حديث النبي ﷺ.

أما لو كان يكذب في حديث النبي ﷺ؛ عندئذ يسمونه كذاباً ويكون حديثه الذي يتفرَّد به موضوعاً كما سيأتي إن شاء الله.

فالذي يكذب فقط في حديث الناس، وما عُرف عنه أنه كذب في حديث النبي ﷺ؛ يقولون: هو متهم بالكذب، يعني: يُخشى منه أن يكذب في حديث النبي ﷺ، فمثل هذا لا يقبل حديثه، وهو شديد الضعف؛ هذا هو الحديث المتروك.

وقوله: (فهو كرد) يعني: مثل المردود، فالحديث المتروك كالحديث المردود، والحديث المردود هو الذي يرد على راويه ولا يقبل، ويطلق أحياناً على الموضوع وحده، ويطلق أحياناً على المنكر، ويطلق أحياناً على الحديث المتروك أنه مردود.

الموضوع

قال المؤلف:

(وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنوعُ   على النَّبِيْ فَذَلِكَ المَوْضوعُ)

الموضوع: باختصار هو الحديث المكذوب على النبي ﷺ، يقال له: حديث موضوع؛ أي: مكذوب على النبي ﷺ.

قال المؤلف:

(والكذب المختلق المصنوع   على النبيْ فذلك الموضوع)

يعني الموضوع: هو الحديث الكذب

المختلق: الاختلاق: الافتراء

المصنوع: من الصناعة، يعني أحدثه شخص من عنده، وأتى به من كلامه، وليس من كلام النبي ﷺ، وكلها كلمات بمعنى المكذوب.

والكذب على النبي ﷺ كبيرة من كبائر الذنوب، وعظيمة من العظائم، قال النبي ﷺ: "من كذب عليَّ مُتعمِّداً؛ فليتبوأ مقعده من النار"؛ أي: فليتخذ له منزلاً في نار جهنم، أعاذنا الله وإياكم منها.

ولا تجوز رواية الحديث الموضوع؛ إلا مع بيان حاله، ويكون بيان حاله: بأن تتكلم بكلام تبيّن حال الحديث على حسب ما يفهم منك الناس؛ أي أنك لا تأتي أمام العامة وتقول لهم: هذا حديث موضوع، وهم لا يفهمون الموضوع؛ لا؛ بل تقول لهم: هذا الحديث كذب على النبي ﷺ؛ أي أنه لم يقله ﷺ؛ بهذه الألفاظ التي يفهمها الناس.

هل يشترط أن يكون الموضوع من كذب الراوي؟

ليس مهماً؛ المهم أنه مكذوب على النبي ﷺ.

متى يحكم على الحديث بأنه موضوع؟

إذا كان في سنده راو كذاب؛ يقال فيه موضوع.

وبعض العلماء يحكم على الحديث بأنه موضوع إذا كان كلامه بيّن واضح جداً بأنه مكذوب على النبي ﷺ، حتى وإن لم يكن في إسناده راو كذاب؛ لكن الأشهر: الأول؛ يعني: يقال له: موضوع إذا كان في سنده راوٍ كذاب، أما الآخر- وهو أن يكون الكلام بيّن واضح أنه مكذوب على النبي ﷺ- فيقال له: منكر.

كيف نعرف أن هذا الحديث موضوع؟

يُعرف الحديث الموضوع بالقرائن؛ منها:

أولاً: إقرار الواضع بالوضع؛ بأن يُقرَّ الشخص الذي وضع الحديث أنه وضع حديثاً من عنده.

يعني: هل يمكن أن يأتي الكذاب ويقول إنه كذب على النبي ﷺ؟

نعم، ممكن، فإذا نص الكذاب على أنه كذب هذا الحديث على النبي ﷺ؛ عرفنا أنه موضوع.

كما فعل أحد الرواة، كذب عدة أحاديث في فضائل السور- سور القرآن- يعني مثلاً: إذا قرأت سورة البقرة؛ فَلك من الفضل كذا وكذا، وإذا قرأت آل عمران فلك من الفضل كذا وكذا؛ وضع أحاديث طويلة في هذا الأمر- أظن فيما أذكر الآن أنه نوح بن أبي مريم[1]- كذب أحاديث على النبي ﷺ من أجل أن يرغِّب الناس في قراءة القرآن، وقال: أنا وضعته للناس من أجل أن يرغبوا في القرآن، وقد صرح بأنه كذب في هذا الحديث؛ فعرفنا هكذا أن الحديث هذا كذب.

١- نوح بن أبي مريم، واسمه مابنة، ويُقال: مافنة، وقيل: يزيد بن جعونة المروزي، أَبُو عصمة القرشي قاضي مرو، ويعرف بنوح الجامع لجمعه العلوم لكن كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك كان يضع من السابعة مات سنة ثلاث وسبعين. انظر "تهذيب الكمال" (٣٠/٥٦)

ثانياً: إذا كان في الإسناد راو كذاب- كما ذكرنا- تفرد بالحديث ولم يتابعه عليه أحد؛ نحكم عليه بأنه موضوع.

ثالثاً: يمكن أن يُعرف الموضوع أيضاً من خلال ركاكة معناه ولفظه، وليس فقط اللفظ؛ فقد تكون ركاكة اللفظ ناتجة عن رواية الحديث بالمعنى، لكن إذا كان معناه ولفظه ركيكاً، فلا يمكن أن يقول مثله النبي ﷺ؛ فمثل هذا يكون موضوعاً.

وهذا الأمر يعرفه أهل الحديث الذين مارسوا حديث النبي ﷺ، وعاشوا معه- أي: مع حديث النبي ﷺ -؛ فهؤلاء يعرفون الحديث الركيك في لفظه ومعناه، ويميزون بينه وبين الحديث القوي.

مثاله: حديث: (أن الله خلق فرساً، وخلق لها عرَقاً، ثم خلق نفسه من ذلك العرق) نعوذ بالله! فوق أنه كفر؛ موضوع على أنه حديث أيضاً! هذا كذب صريح واضح.

كذلك حديث: (إن للحديث ضوءً كضوء النهار، وظلمة كظلمة الليل تُنكر)؛ فهذا حديث موضوع.

وهناك قرائن غير هذه، ذكرنا منها هذه للأمثلة فقط.

وتوجد كتب صنفت في هذا النوع من علم الحديث- الأحاديث الموضوعة-، من أشهرها كتاب: "الموضوعات" لابن الجوزي[1]، ولكنه توسع وأدخل فيه ما ليس منه، ومن هذه الكتب أيضاً: "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للسيوطي[2]، لكن

١- هو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله، أبو الفرج بن الجوزي القرشي التيمي البغدادي الحنبلي الواعظ، صاحب التصانيف المشهورة في أنواع العلوم، ولد في حدود سنة ٥٠٨ هـ، وعرف جده بالجوزي لجوزة في وسط دار بواسط، ولم يكن بواسط جوزة غيرها، توفي سنة ٥٩٧ هـ. انظر "تاريخ بغداد" (١١٠٠/١٢).

٢- هو عبد الرحمن بن ابي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن همام الدين الخضيري الأصل، الطولوني، المصري، الشافعي (جلال الدين، أبو الفضل) عالم مشارك في أنواع من العلوم، ولد في رجب، ونشأ بالقاهرة يتيماً، وقرأ على جماعة من العلماء، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل منزوياً عن أصحابه جميعا فألف أكثر كتبه، وتوفي في ١٩ جمادى الأولى بمنزله بروضة المقياس، ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة، وله مؤلفات كثيرة. انظر "معجم المؤلفين" (١٢٨/٥) لعمر رضا كحالة.

لا يشترط أن كل ما فيها موضوع؛ فابن الجوزي خاصة يتوسع في هذا الأمر كما ذكرنا، وعلى كل حال؛ فليس هذا موضوعنا، وسيأتي إن شاء الله في كتب أكبر من هذا.

الخاتمة: تسمية المنظومة وعدد أبياتها

وأخيراً: قال المؤلف:

(وَقَدْ أَتَتْ كالجَوْهَرِ المكْنونِ سَمَّيْتُها مَنْظومَةَ البَيْقوني

فَوْقَ الثلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْياتُها تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ)

يتكلم الناظم عن منظومته فيقول: هذه المنظومة جاءت مثل الجوهر المكنون؛ أي: كالجوهر المحفوظ المصون.

قال: (سميتها منظومة البيقوني) فتسميتها جاءت من الناظم البيقوني نفسه، نسبها إلى نفسه وسماها "المنظومة البيقونية"، ومن هنا عرفوا أن صاحبها ينسب إلى بيقون.

قال: (فوق الثلاثين بأربع أتت أبياتها تمت بخير ختمت)

يعني: أبياتها أربع وثلاثون بيتاً، (فوق الثلاثين بأربع): أربعة وثلاثون بيتاً

قال: (أبياتها تمت بخير ختمت)

نسأل الله أن يرحمه ويجزيه خيراً، وأن لا يضيع أجره وتعبه في هذا النظم الذي بارك الله فيه.

ونسأله عز وجل ألا يحرمنا ولا يحرمه من الأجر والمثوبة في نشر هذ العلم وهذا الخير، وأن يبارك لنا فيما قدمنا، وأن ينفع به.

والحمد لله رب العالمين، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد ألا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك.